PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

ANNUAL REPORT

التقرير السنوي

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة،. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحـدات المركـز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١- وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢- الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣- وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤- وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـــل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

» AL Quds Malaga	» Swiss Agency For Development and Cooperation	
» MISEREOR	» Iris Obrien	» OCHA
» Kvinna Till Kvinna	» Grassroots	» Bertha Foundation
» AECID	» UNDP	» Novact, Extremadura region-AEXCID
» Bertha Foundation	» Trocaire	» Consulate General of France
» Irish Aid	» Chritian Aid	» Un-Women
» NOVACT-Municipality of Barcelona		» Dan Church Aid

مجلس الإدارة:

د. رياض الزعنون أ. نادية أبو نحلة أ. هاشم الثلاثيني أ. عيسى سابا أ. راجي الصوراني

أ. جبر وشاح أ . هبة عكيله

المدير: راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـوان المراسلــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: شارع جمال عبد الناصر «الثلاثيني» مجمع الرؤية الطابق ١٢ مقابل جامعة الأزهر- ص . ب ١٣٢٨

تليفاكس: ٢٨٢٥٨٩٣ ٠٨ / ٢٨٢٤٧٧٦ ٠٨

فرعنا في خانيونس: شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ ٠٨ / ٢٠٦١٠٣٥ ٠٨

فرعنا في جباليا: عمارة عز الدين - الشارع العام - مدخل مخيم جباليا الشمالي

تليفاكس: ٢٤٥٦٣٣٦ - ٢٤٥٦٣٣٥ ٠٨

فرعنا في الضفة الغربية - رام الله: البيرة - شارع نابلس - خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.

تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٢٤٠٦٦٩٨ ٠٢

بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

المحتويات

هذا التقرير ١٠

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ١٢

ملخص عام ١٤

التوصيات ٢٨

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٣١

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٣٢

استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٤٠

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية ٤٥

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ٥٠

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية ٥٣

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٥٥

العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة ٦٥

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي ٦٩

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٧٠

تصاعد استخدام عقوبة الاعدام ٧٣

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ٧٥

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ٧٩

تدهور أوضاع السلطة القضائية ٨١

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ٨٣

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ٨٤

انتهاك الحق في التجمع السلمي ٨٦

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات ٨٧

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ٨٨

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٨ ٩٥

الاولويات الاستراتيجية لعمل المركز: ٩٧

النتائج (Outcomes): ٩٨

النتيجة (١)

تحدى المركز مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، واستطاع تحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني. ٩٨

المخرجات (outputs) ١٠٠

١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان والقانون الدولي من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي. ١٠٠

١,٢ تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية. ١٠٨

١,٣ قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية ١١٢

١,٤ قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ١١٣

١,٥ قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي. ١١٤

١,٦ قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة ١١٨

١,٧ قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية ١٢١

١,٨ قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل ١٢١

النتيجة (٢) ١٢٧

تم دعم عملية التحول الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان في السلطة الفلسطينية.

المخرجات (outputs) ١٢٨

٢,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية ١٢٨

٢,٢تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ١٣١

٢,٣ تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي ١٣٤

النتيجة (٣) ١٤٨

تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه

المخرجات (outputs) ١٤٨

٣,١ تم توسيع قاعدة التمويل للمركز ١٤٨

٣,٢تم تطوير أنظمة المركز ١٤٩

٣,٣تم تطوير نظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة ١٤٩

٣,٤زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز ١٤٩

٣,٥ تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها ١٥١

٣,٦ تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة ١٥١

ملاحق ١٥٢

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٨، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

» **القسم الأول:** وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

» **القسم الثاني:** وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. ويغطي التقرير نشاطات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

BOXING
JEANS

القسم الأول:

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

مقدمة

شكلت سياسة القتل العمد في مواجهة المشاركين في التظاهرات السلمية التي انطلقت على امتداد الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، ضمن ما سمي بـ «مسيرة العودة الكبرى»، الجانب الأكثر شراسة ودموية في الانتهاكات االتي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة على امتداد العام ٢٠١٨.

فمنذ ٣٠ مارس ٢٠١٨، انطلقت مسيرات سلمية أسبوعية، بمشاركة مئات الآلاف من الفلسطينيين يمثلون كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، للمطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وبإنهاء الحصار غير القانوني وغير الإنساني الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع للعام الثاني عشر على التوالي. نظمت المسيرات في خمس نقاط تجمع مركزية تبعد مئات الأمتار عن الشريط الحدودي الفاصل، شرقي قطاع غزة، واتسمت بطابعها السلمي، وشملت فعاليات فولكلورية متنوعة وخطابات سياسية. وفي بعض الأحيان، اقترب شبان وفتية من السياج الفاصل وألقوا حجارة وزجاجات حارقة واستخدموا مقاليع يدوية باتجاه جنود الاحتلال الإسرائيلي في الجانب الآخر من السياج الحدودي، المتحصنين في أبراج مراقبة وسيارات عسكرية مصفحة وخلف سواتر ترابية. كما حاول شبان وفتية اختراق السياج الحدودي أو سحب أجزاء منه، كما أطلقوا بالونات حارقة باتجاه الحدود. غير أن أي من تلك الأعمال لم تشكل تهديداً جدياً لحياة أفراد تلك القوات، ولم يسجل على امتداد العام أي إصابة في صفوفها.

ومع ذلك، ومنذ اليوم الأول لانطلاق تلك المسيرات السلمية، ردت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الرصاص الحي واقترفت أعمال قتل عمد بواسطة قناصة، وأطلقت النار نحو المتظاهرين بشكل مباشر، مستخدمة في بعض الأحيان طائرات مسيرة. كما استخدمت تلك القوات الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. وحتى نهاية العام ٢٠١٨، أسفرت أعمال القتل العمد والرد المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال في مواجهة مئات الآلاف من المشاركين في أعمال احتجاج سلمية، وصفت بأنها المرة الأولى من حيث التنظيم وعدد المشاركين، عن مقتل (١٨٠) فلسطينياً، بينهم (٣٥) طفلاً، وامرأة واحدة. وكان من بين القتلى صحفيان، وثلاثة مسعفين. كما أصيب (١٠٠٦٦) فلسطينياً، بينهم (١٨٣٢) طفلاً، و(٢٩٢) امرأة، وكانت جراح بعضهم بالغة الخطورة، وسجلت العشرات من حالات بتر في الأطراف السفلية والعلوية.

وفي الذكرى السبعين للنكبة، الذي تزامن مع اقدام الإدارة الأمريكية على تدشين سفارتها في القدس تنفيذاً لقرارها السابق عام ٢٠١٧ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في انتهاك سافر للقانون الدولي وتحدٍ لإرادة المجتمع الدولي، كان يوم الجمعة الموافق ١٤ مايو واحداً من أكثر الأيام دموية خلال هذا العام. وواجهت قوات الاحتلال الإسرائيلي الاحتجاجات السلمية على نقل السفارة بإطلاق النار واقتراف المزيد من جرائم القتل العمد، مما أسفر عن مقتل ٤٦ متظاهراً، بينهم ٧ أطفال، وإصابة نحو ٢٠٠٠ آخرين بجروح.

وحتى قبل انطلاق مسيرة العودة الكبرى، وخلال الأشهر التالية، وفرت التصريحات والإجراءات الصادرة عن القادة السياسيين والعسكريين مناخاً من الحصانة لقوات الاحتلال لإطلاق النار على المدنيين تشجعهم على جرائم القتل العمد. فقد وصمت مسيرة العودة بالعنف والإرهاب وأن حركة حماس تقف خلفها، وأعلنت قوات الاحتلال أن المناطق المحاذية للشريط الحدودي مناطق عسكرية مغلقة. وبتاريخ ٢٨ مارس، أعلن غادي إزينكوف، رئيس هيئة الأركان في جيش الاحتلال الإسرائيلي نشر ١٠٠ قناص من وحدة خاصة على امتداد الحدود.[١] وتعقيباً على أحداث اليوم الأول لمسيرة العودة وسقوط ١٣ مدنياً، وأكثر من ١٠٠٠ مصاب، بينهم أكثر من ٢٠٠ طفل و٣٠ امرأة، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي

١ نشرت هذه التصريحات في وسائل الإعلام الإسرائيلية. أنظر مثلاً صحيفة تايمز أوف إسرائيل (Times of Israel) وصحيفة هآرتس، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٨.

في حينه، أفيغدور ليبرمان، أن «الجنود الإسرائيليين قاموا بعمل ماهو ضروري،» وأنهم «يستحقون ميدالية.»[٢]

وعلى امتداد العام ٢٠١٨، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي انتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة انحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد واصلت قوات الاحتلال فرض حصار غير قانوني وغير إنساني على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، وظل نحو ٢ مليون فلسطيني يخضعون لعقوبات جماعية، محرومون من حقهم في التنقل بحرية، حيث لم يطرأ أي تغير على حركة المعابر الحدودية للقطاع. ويشكل الحصار جريمة اضطهاد وفقاً لميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وقد مس كافة مناحي الحياة، وأدى إلى خلق كارثة إنسانية من صنع البشر وتدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما واصلت تلك القوات سياسة التطهير العرقي للفلسطينيين المقدسيين، ومشاريعها الاستيطانية في المدينة المقدسة وفي كافة أنحاء الضفة الغربية. وبمن خلال جدار الضم الذي تقيمه إسرائيل في عمق أراضي الضفة الغربية، وبفعل مئات الحواجز العسكرية، عززت قوات الاحتلال هيمنتها وتحكمها بالمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وواصلت بلا كلل مساعيها المحمومة لتفتيتها وعزلها ومنع تواصلها الإقليمي وتحويلها إلى كانتونات غير متصلة، يخضع سكانها في تنقلهم وحركتهم للهيمنة والتحكم الإسرائيليين. وواصلت قوات الاحتلال اعتقال آلاف الفلسطينيين وتعريضهم للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية.

ولا تزال دولة الاحتلال تشن هجوماً حاداً على منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الانسان الفلسطينية والتضييق عليها وتجفيف مصادر تمويلها. ويتعرض المركز وشركاؤه، وبشكل ممنهج، لاعتداءات ومضايقات وحملات تشويه، ازدادت وتيرتها في أعقاب عمل هذه المؤسسات على ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وتقوم دولة الاحتلال بتشويه صورة منظمات المجتمعالمدني الفلسطيني والعاملين فيها أمام جهات التمويل لوقف الدعم عنها، مما أثر سلباً وبشكل ملموس على تمويل هذه المنظمات ونشاطها.

٢. وردت تصريحات ليبرمان في (Jewish Telegraphic Agancy)، بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٨.

وفي يوليو ٢٠١٨، صادق الكنيست الاسرائيلي قانون الدولة القومية الذي يمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصي على أرض فلسطين التاريخية، فيما تتنكر إسرائيل تنكراً كاملاً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتتنكر لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض، وفقاً لقرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

ويوفر صمت المجتمع الدولي والدعم غير المحدود من قبل الإدارة الأمريكية مناخاً من الحصانة والإفلات من العقاب تشجع إسرائيل وقوات احتلالها على اقتراف المزيد من الجرائم بحق الفلسطينيين. وقد انتهى العام ٢٠١٨ دون إحراز نتائج حقيقية في آليات المساءلة الدولية. وفيما كان من المؤمل أن تنهي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاتها الأولية التي شرعت بها منذ يناير ٢٠١٥، وسط توقعات باقدامها على اتخاذ خطوات ايجابية بعد ٤ سنوات من بدء التحقيقات، انتهى العام ٢٠١٨، دون الإعلان عن فتح تحقيق جنائي في الوضع في فلسطين. وأصدرت المدعي العام تقريرها في ديسمبر ٢٠١٨، وكان نمطياً وسردياً ولم يتضمن أية نتائج أو توصيات محددة. علماً بأن منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الفلسطينية والدولية، قد اشبتكت إيجابياً مع فريق التحقيق وزودته بتقارير ووثائق ومذكرات قانونية تمكن المدعي العام من التقرير في موضوع الإحالة للتحقيق الجنائي بصورة موضوعية وعملية وقانونية. وخلال هذا العام صعدت الإدارة الأمريكية هجومها على المحكمة الجنائية الدولية وقضاتها. وفي ٩ سبتمبر ٢٠١٨، هاجم جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي، المحكمة وقضاتها ووصفها بأنها غير شرعية، منتقداً انضمام فلسطين اليها وتهديد إسرائيل بفتح تحقيق جنائي في ما وصفه «أعمالها لحماية مواطنيها من هجمات ارهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة،» مؤكداً أن الولايات المتحدة «ستقف دائماً مع صديقتها وحليفتها اسرائيل.»[٣]

وتواصل إسرائيل عرقلة عمل لجان التحقيق الدولية ومقرري الأمم اللمتحدة الخاصين ومنعهم من الوصول الى الأرض الفلسطينية المحتلة. فبتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٨، قرر مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية «للتحقيق

٣. انظر خطاب جون بولتون، أمام الهيئة الفيدرالية في واشنطن دي سي، Aljazeera.com

في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الإنسانيّ الدوليّ والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان في الأراضيّ الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقيّة، وبخاصة في قطاع غزّة المحتلّ، في سياق الاعتداءات العسكريّة على الاحتجاجات المدنيّة الواسعة النطاق التي بدأت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الأربعين المنعقدة في آذار/ مارس ٢٠١٩.»[٤] وبتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٨ أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية رفضها لقرار مجلس حقوق الإنسان، وقررت عدم التعاون معها، ومنعت أعضاء اللجنة من الوصول الى قطاع غزة لتعطيل عملها، واضطرت اللجنة لممارسة عملها من الخارج. ومع ذلك، انخرط المركز بفاعلية مع لجنة التحقيق، سواء من خلال الاجتماعات مع فريق التحقيق أو من خلال المواد والوثائق التي قدمها المركز للجنة، بما في ذلك ملفات قانونية وتقارير.

وفي هذا الواقع من الحصانة وغياب المساءلة، من المتوقع أن تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بوتائر سريعة. وأمام التدهور المستمر في الأوضاع الإنسانية الناجمة عن الحصار ونتائجه الكارثية على كافة مناحي الحياة واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يبقى الوضع في قطاع غزة مفتوحاً لمزيد من التدهور في أية لحظة. وقد كانت جولة التصعيد الأخيرة في نوفمبر ٢٠١٨، في أعقاب تسلل وحدات إسرائيلية خاصة إلى عمق مدينة خان يونس، مؤشراً خطيراً في هذا الاتجاه، وكيف يمكن أن يتسع نطاق التصعيد إلى عدوان إسرائيلي جديد، يكون أكثر دموية وشراسة من عدوان عام ٢٠١٤ وما سبقه.

أما على مستوى الوضع الداخلي الفلسطيني، فقد تدهورت أوضاع حقوق الانسان في السلطة الفلسطينية على نحو متسارع خلال العام ٢٠١٨، فيما استمر الشرخ في النظام السياسي الفلسطيني وتعمقت حالة الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. ويبدو الآن وفي الأفق المنظور أن الانقسام السياسي سوف يبقى ويستمر، في ظل غياب الإرادة السياسية لانهائه سواء فلسطينياً، أو إقليمياً، أو دولياً.

وفي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨، قررت المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي، وهو ما اعتبره المركز تدهوراً خطيراً من شأنه تعزيز الانقسام، في وقت كان ينتظر فيه الشعب الفلسطيني التحرك نحو إنهاء الانقسام ورفع العقوبات عن قطاع غزة، وليس اتخاذ مزيد من القرارات السياسية تضيف حالة من التعقيد على الوضع الفلسطيني. ومع حل المجلس التشريعي، تواجه السلطة الفلسطينية مأزقاً حقيقياً في حال شغور منصب الرئاسة، لأي سبب كان، إذ أن الآلية الدستورية الوحيدة لنقل السلطة، وفق القانون الأساسي، هي بتولي رئيس المجلس التشريعي الرئاسة لمدة ٦٠ يوماً تجري خلالها انتخابات رئاسية جديدة، وهو أمر لم يعد قائماً بحل المجلس التشريعي.

ويشكل قرار المحكمة الدستورية، اضافة الى إجراءات وعراقيل أخرى، وضعتها السلطة التنفيذية لإضعاف القضاء، بما في ذلك الإجراءات الأخيرة بإقالة النائب العام، الذي يشكل الضمير القانوني للأمة، في ظروف غامضة ومبهمة، دليلاً إضافياً على عدم استقلالية القضاء. سبق ذلك، قيام السلطة التنفيذية بإجراءات مشابهة، حينما أجبر رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق في رام الله على توقيع قرار استقالته قبل تعيينه. وعلاوة على تدهور أوضاع السلطة القضائية الناجم عن حالة الانقسام، خلفت هذه الإجراءات قضاءً مسيساً وغير مستقل. وأمام هذا التغول من قبل السلطة التنفيذية، والوضع السياسي القائم، باتت مهمة توحيد الجهاز القضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة مستحيلة.

واستمر التضييق على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان من قبل السلطة التنفيذية، بما في ذلك المحاولات اقرار تعديلات على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لسنة ٢٠٠٠، بما يمس جوهره، في محاولة من حكومة التوافق للسيطرة على الجمعيات وتقويض استقلاليتها. يضاف ذلك الى التعميم الخاص الصادر من قبل حكومة التوافق في العام ٢٠١٦، بعدم إدخال أية أموال للشركات غير الربحية، إلا بقرار خاص من قبل مجلس الوزراء، ومرهون بالحصول على سلامة أمنية من عدة جهات أمنية، وبموافقة وزارات عدة (وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة العدل). وما يزال هذا الإجراء التعسفي يؤثر بشكل مباشر على عمل هذه الشركات وحريتها في ممارسة أعمالها ونشاطاتها.

٤. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لجنة تحقيق الأمم المتّحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة في ٢٠١٨ <https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/CoIOPT/Pages/OPT.aspx>

وعلى مدار العام، تدهورت حالة حقوق الانسان في أراضي السلطة الفلسطينية، وظلت حالة الانقسام الداخلي تراوح مكانها، بل شهدت المزيد من المأسسة وتعميق الشرخ في النظام السياسي الفلسطيني. وفي ضوء ذلك، استمرت حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالتراجع.

ففي قطاع غزة، تواصلت الانتهاكات في قطاع غزة الذي شهد المزيد من الإجراءات التي تمس بالحريات العامة للمواطنين، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحركة، الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. واستمرت خلال هذا العام عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي لناشطين من حركة (فتح) وغيرهم، وما رافق ذلك من عمليات تحقيق وتعذيب ومعاملة غير إنسانية وحاطة بالكرامة. كما شهد هذا العام المزيد من أحكام الإعدام بحق مدانين. كما شهد العام المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، أسفرت عن مقتل وإصابة المزيد من الفلسطينيين.

وواصلت السلطة الفلسطينية فرض عقوبات على قطاع غزة. وشهد هذا العام المزيد من العقوبات من خلال إحالة آلاف من موظفي السلطة إلى التقاعد المبكر، واستمرار قطع الرواتب والخصومات المالية، وتقليص مخصصات وزارة الصحة. وما تزال أزمة الكهرباء تخلف آثاراً كارثية على كافة مناحي الحياة، ومست بشكل مباشر عمل المستشفيات والمرافق الطبية وغيرها من المرافق الحيوية، في ظل العجز عن توفير امدادات الوقود اللازمة لسد العجز في الكهرباء.

وفي الضفة الغربية، تواصلت عمليات الاستدعاء والاعتقال التي طالت المزيد من نشطاء حركتي (حماس) والجهاد الإسلامي وغيرهما، فيما رصد المركز المزيد من الاعتداءات على الحريات العامة، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. كما شهد العام الحالي المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، أسفرت عن مقتل وإصابة المزيد من الفلسطينيين.

وفي ضوء كل ذلك، تبدو احتمالية انهيار النظام السياسي القائم واردة. فقد بتنا كفلسطينيين أمام مشهد قاتم، فمن ناحية، لم يعد المجلس التشريعي قائماً في الضفة الغربية، بعد إعلان الرئيس الفلسطيني مؤخراً عن حله، بينما لا تزال لا تزال كتلة التغيير والاصلاح، التابعة لحركة حماس، تمارس سلطة تشريعية باسم المجلس التشريعي الفلسطيني بقوة الأمر الواقع ودون سند قانوني. ومن ناحية أخرى، بات القضاء الفلسطيني مدمراً ولا يحظى باستقلالية بفعل التغول من قبل السلطة التنفيذية.

أولاً:
انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١- جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

وثق المركز مقتل (٣٠٢)[٥] فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه خلال العام ٢٠١٨، بينهم (٢٤٥) من المدنيين، منهم (٥٧) طفلاً، وامرأة واحدة. ومن بين إجمالي الضحايا المدنيين، وثق المركز مقتل (٢١١) مدنياً في قطاع غزة، بينهم (٥٠) طفلاً، وامرأة واحدة، ومقتل (٣٤) في الضفة الغربية، بينهم (٧)، أطفال. كما أصيب خلال ذات الفترة (١٠٧٣١) شخصاً غالبيتهم من المدنيين، بينهم (١٠٣٤١) شخصاً في قطاع غزة، و(٣٩٠) شخصاً في الضفة الغربية.

وقد شكلت جرائم قتل المدنيين على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، والاستخدام المفرط للقوة بحق المشاركين السلميين في مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار، منذ تاريخ ٣٠ مارس، الشكل الأبرز لجرائم قوات الاحتلال وانتهاكات الحق في الحياة خلال هذا العام. وقتل خلال هذه المظاهرات السلمية منذ انطلاقها حتى نهاية العام، (١٨٠) فلسطينياً، بينهم (٣٥) طفلاً، وامرأة واحدة. كما أصيب خلال هذه الأحداث (١٠٠٦٦) شخصاً، بينهم (١٨٣٢) طفلاً، و(٢٩٢) امرأة.

كما قتل (٦) فلسطينيين قبل اندلاع أحداث مسيرات العودة وكسر الحصار في نهاية شهر مارس، (٤) منهم أطفال قتلوا بدعوى اقترابهم، أو تسللهم عبر السياج الحدودي الفاصل، ورجل مسن قتل في هو يفلح في أرضة القريبة من السياج الحدودي، وأحد الصيادين الذي قتل أثناء ممارسته مهنة الصيد في عرض بحر غزة.

وقتل (٣٠) فلسطينياً في قطاع غزة خلال الفترة ما بعد انطلاق مسيرات العودة، في سياقات مختلفة، كالقصف والتسلل عبر الشريط الحدودي، وغيرها. فقد قتل مدنيان خلال التصعيد الذي شهده القطاع في شهر نوفمبر، في أعقاب العملية الأمنية التي نفذتها وحدات خاصة اسرائيلية في خان يونس، وأسفرت عن مقتل (٧) من أفراد المقاومة، وأحد أفراد الوحدات الخاصة الاسرائيلية.

ووثق المركز مقتل (٣٧) فلسطينياً في الضفة الغربية على مدار العام، بينهم (٧) أطفال، من بينهم (١٣) شخصاً خلال المظاهرات والاحتجاجات التي نظمها الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال وممارساتها، على مدار العام، في الضفة الغربية، بينهم (٤) أطفال. وقتل (١٠) فلسطينيين، بينهم طفل، بدعوى محاولتهم القيام بعمليات طعن ضد أفراد من جنود الاحتلال؛ وقتل (٣) فلسطينيين، بينهم طفل في أحداث إطلاق نار بدم بارد، في أوقات تتسم بالهدوء؛ وقتل (٤) فلسطينيين، بينهم طفل خلال اقتحامات قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات؛ وقتلت امرأة على يد مستوطن ؛ وقتل (٦)

٥. توفي خلال العام ٣ فلسطينيين متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها قبل بداية العام ٢٠١٨.

معتقلين، بينهم (٣) توفوا في سجون الاحتلال نتيجة الاهمال الطبي، و(٣) أعدموا فور اعتقالهم من منازلهم؛ فضلاً عن مقتل (٣) مطلوبين لقوات الاحتلال خلال اشتباك مسلح مع جنود الاحتلال.

٢-استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٨ فرض حصارها المشدد وقيودها على حرية حركة الأفراد ونقل البضائع والسلع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ففي قطاع غزة، استمر الحصار الإسرائيلي غير الإنساني وغير القانوني للعام الثاني عشر على التوالي، وقد نجم عن ذلك تدهور خطير في مستوى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لـ ٢ مليون مواطن يعيشون في القطاع. وقد ارتفعت جراء ذلك نسبة البطالة إلى ٥٣,٧٪، فيما بلغ معدل الفقر ٥٣٪ بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويصنف أكثر من ٦٧٪ من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأُمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية.

على صعيد المعابر التجارية، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. كما واصلت تلك السلطات حظر توريد السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام»، وتضمم ١١٨ صنفاً، يتضمن كل منها عشرات السلع.

كما قامت السلطات الإسرائيلية المحتلة بإصدار عدد من القرارات المتلاحقة الخاصة بتشديد إجراءات الحصار على القطاع، وإغلاق المعبر التجاري الوحيد «كرم أبو سالم»، وحظر إدخال كافة أنواع الوقود والغاز والسلع والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع لعدة أيام كرد على فعاليات مسيرات العودة السلمية التي تقام في المناطق الحدودية لقطاع غزة.

وعلى صعيد حركة الأفراد، ما زالت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون «ايرز»، ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه. وتسمح في المقابل، وفي نطاق ضيق جداً، بمرور بعض الفئات كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.

وقد فُتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، منذ شهر مايو ٢٠١٨، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

وفي الضفة الغربية المحتلة، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ في فرض قيودها التعسفية على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة نقل البضائع بين محافظات الضفة، وخاصة خلال الربع الأول من العام. وخلال هذا العام بلغ عدد الحواجز الثابتة (١٠٣) حواجز، من بينها (٥٩) حاجزًا داخليًا منصوبًا في عمق الضفة الغربية، و(١٨) حاجزاً في منطقة H2 في مدينة الخليل التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (٣٩) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا فضلاً عن إقامة مئات الحواجز الفجائية، وغيرها من المعيقات المادية كالبوابات الحديدية، والسواتر الترابية والصخور.

كما ضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك

الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وتمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحديد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكله، والتي يبلغ عددها (١٠٤) بوابات. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان.

كذلك استمر خلال العام ٢٠١٨ حصار **مدينة القدس المحتلة** وعزلها تماماً عن محيطها، وحُظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصارها على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. وشملت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. وقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة، كما وحرمت سكان المدينة الفلسطينيين من التمتع بحياتهم الطبيعية.

٣- الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال نحو (٦٥٠٠) فلسطيني، بينهم (٦٠٠٠) معتقلاً من الضفة الغربية، و(٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة. ومن بين المعتقلين (٤٠٠) طفلاً، و(٦٤) امرأة. وما يزال نحو (٧٠٠) معتقل يخضعون للاعتقال الاداري دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلون على أكثر من (٢٠) سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ [٦]، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

وخلال العام ٢٠١٨، وثق المركز اعتقال (٣٣٦٩) فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (٣٢٨٧) فلسطينياً في الضفة الغربية، و(٨٢) معتقلاً في قطاع غزة. كان من بين المعتقلين (٤٨٩) طفلاً، و(٧٩) امرأة، و(٨) أعضاء في المجلس التشريعي. غالبية الاعتقالات التي تمت في الضفة الغربية كانت خلال اقتحام تلك القوات للمدن والقرى والمخيمات، حيث اعتقل خلال العام(٣٠٣٤) فلسطينياً، بينما جرى اعتقال (٢٤١) فلسطينياً على الحواجز العسكرية، و(١٢) فلسطينياً خلال المسيرات الاحتجاجية. أما في قطاع غزة، فقد اعتقل (١٣) شخصاً على الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، فيما اعتقلت تلك القوات (٩) فلسطينيين على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، أو التعليم. كما اعتقلت تلك القوات (٦٠) صياداً خلال قيامهم بعملية الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطئ.

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون لظروف اعتقال قاسية وغير إنسانية ومتردية، وقد توفي معتقلان كانا محكومين لفترات طويلة، في مستشفيات اسرائيلية نقلا اليها بعد تدهور حالتهما الصحية، في شبهة اهمال طبي. كما قتلت قوات الاحتلال فلسطينيين اثنين بعد أن قامت باعتقالهما من منزليهما، حيث تعرضا للضرب والتعذيب، فيما توفي معتقل خامس متأثرا بإصابته في المستشفى بعد اعتقاله بثلاثة أيام، بدعوى محاولة طعن جندي اسرائيلي على أحد الحواجز العسكرية.

٦. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

٤-الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام، في سياسة ممنهجة لاخراسهم ومنعهم من تغطية ما تقترفه من انتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. ووثق المركز أكثر من (٣٠٠) اعتداء اقترفتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين، في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٨، من بينها جريمتي قتل بحق صحفيين في قطاع غزة.

وبرز على نحوٍ خاص استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية والدولية، ضمن فعاليات مسيرات العودة وكسر الحصار. وقد قتلت قوات الاحتلال صحفيين فلسطينيين، أثناء قيامهما بعملهما في التغطية الإعلامية، رغم ارتداءهما زياً خاصاً وعلامات مميزة.

ومنذ انطلاق تلك المسيرات أصابت قوات الاحتلال (١٣٢) صحفياً[٧]، بشكل مباشر، بينهم (٨) صحفيات. وكان بين المصابين (٨٠) صحفياً أصيبوا بأعيرة نارية، و(٣٠) صحفياً أصيبوا بقنابل الغاز بشكل مباشر، و(٢٥) صحفياً أصيبوا بأعيرة مطاطية، و(٢٧) صحفياً أصيبوا بشظايا قنابل صوتية أو غاز مسيل للدموع. وكان من بين الجرحى من أصيبوا بجراح خطرة في الرأس والرقبة، كما أصيب الغالبية في الأطراف السفلية والعلوية.

٥- هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال في تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، قد قرر في نهاية العام ٢٠١٥ تفعيل هذه السياسة ضد عائلات الفلسطينيين الذين يُنفِّذون عمليات دهس، و/أو طعن يستهدفون فيها جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدم أو تفجير، أو إغلاق منازلها. وخلال هذا العام، نفّذت قوات الاحتلال عمليات هدم و/أو تفجير و/أو إغلاق على تلك الخلفية طالت (٦) منازل، وكانت تلك المنازل موزعة على النحو التالي: محافظة رام الله والبيرة: منزلان؛ محافظة جنين: (٣ منازل)، ومحافظة طولكرم: منزل واحد.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها على خلفية البناء دون ترخيص (١٥٧) موئلاً للسكن، منها (٧٢) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (١٧) منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(٨٥) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وبذلك، يرتفع عدد المساكن التي تعرضت للتجريف والتفجير على خلفيتي البناء غير المرخص والعقاب الجماعي إلى (١٦٣) منزلا ومأوى. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم

٧. بينهم عدد أصيبوا أكثر من مرة خلال تلك المسيرات، لتصل عدد الاصابات الاجمالي الى (١٦٢) إصابة.

لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تنفيذ عمليات هدم وتدمير للممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة، حيث نفذت خلال العام ٢٠١٨ عمليات تدمير لعدد من المنازل السكنية والممتلكات المدنية في مدن قطاع غزة، أدت إلى هدم وتدمير ٣٠ منزل (تحتوي على ٤٤ وحدة سكنية) في قطاع غزة، ١٠ منها هدم بشكل كلي، فيما تعرض ٢٠ منزل آخر إلى دمار جزئي جسيم.

وكانت تلك المنازل تأوي عائلات قوامها ١٥٢ شخصاً، من بينهم ٨١ طفلاً. وقد لجأت القوات الحربية المحتلة إلى استخدام الغارات الجوية كوسيلة رئيسية في عمليات الهدم المشار إليها.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في جرائم قصف المنشآت المدنية الأخرى، حيث وثق المركز قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية ١٠ منشآت مدنية أُخرى تستخدم لأغراض تجارية، خدماتية، صحية، ثقافية، وآبار مياه، كان من أبرزها تدمير مبنى فضائية الأقصى في مدينة غزة، وكذلك تدمير مبنى مركز المسحال الثقافي الذي يتكون من أربع طبقات، فضلاً عن وقوع أضرار في المستشفى الاندونيسي في شمال غزة.

٦- استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (C) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص، وغير مسبوق. ويمكن اعتبار عام ٢٠١٨ بأنّه الأكثر تغولاً في هذا المضمار منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والعربية الأخرى قبل واحد وخمسين عاماً.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من المنازل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وعلى التوازي مع انتهاكات المستوطنين، وإجراءات سلطات الاحتلال، فقد كان للمستوطنات «غير الشرعية»! نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة الإسرائيلية، التي طرحت ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلفة العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

٧- جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

استمرت أعمال بناء الجدار حول قرية الولجة، شمال غربي مدينة بيت لحم، والتي تجددت في نهاية شهر أبريل (نيسان) من العام الماضي بعد توقف استمر ٣ سنوات. سيعزل الجدار القرية عن معظم أراضيها البالغة مساحتها حوالي (٣) آلاف دونم، وكذلك عن محيطها الجغرافي مع بقاء طريق واحدة تربطها بمدينة بيت جالا. وكانت أعمال بناء الجدار قد توقفت قبل ثلاث سنوات بعد ضغط قانوني من أهالي القرية، ومنظمات حقوقية. وجاء تجدد أعمال البناء في المقطع المذكور بعد أن سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية ببناء الجدار في محيط القرية.

مسار الجدار الفاصل في منطقة القرية يمر كله في مناطق الضفة الغربية وقد تغير عدة مرات منذ الإعلان عنه، والشروع في بنائه. كان التخطيط الأصلي للجدار يضم القرية من الناحية الغربية «الإسرائيلية»، من المسار من خلال فصل القرية عن محافظة بيت لحم، الذي يرتبط بها سكان القرية حيث يتلقون جميع الخدمات فيها، ويتواصلون مع مدنها وبلداتها. وفي وقت لاحق تم تغيير المسار بحيث صار يحيط من خلال مسار ملتو بجميع المساحات المبنية في القرية، من خلال فصل جميع الأراضي الزراعية الخاصة بها عنها. وقد أوجد هذا المسار فاصلا بين القرية وبين المستوطنة المجاورة «هار جيلو»، وأبقى مسارا وحيدا للدخول والخروج من القرية باتجاه مدينة بيت جالا المجاورة.

٨- العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة

شهد العام ٢٠١٨ تصاعداً ملحوظاً في استخدام القوة المفرطة من قبل سلطات الاحتلال في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد واكب مسيرات العودة الكبرى، والتي انطلقت في ٣٠ مارس ٢٠١٨، الكثير من الانتهاكات الإسرائيلية، والتي يصل بعضها إلى مستوى جرائم الحرب. وقد تسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين من قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى مقتل أكثر من (١٨٠) مدنياً فلسطينياً، وإصابة أكثر من ١٠٠٠٠ آلاف آخرين. كما واستمرت الإعدامات الميدانية ضد فلسطينيين بحجة الاشتباه أو كعقاب مباشر من قبل الاحتلال. وبذلك، يضاف آلاف الضحايا الجدد إلى عشرات الآلاف من الضحايا السابقين الذين ما زالوا ينتظرون العدالة منذ سنوات دون أن يجدوا منصفاً. وما زال الفلسطينيون يتطلعون إلى المحكمة الجنائية الدولية كملجأ مهم وربما أخير بعد عرقلة واحياناً إغلاق المنافذ الأخرى للعدالة.

ثانياً:
الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

١- انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتل خلال العام ٢٠١٨، (٤٦) فلسطينياً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، بينهم (٧) أطفال و (٧) نساء. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٣٢) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٦) أطفال، و(٢) امرأتين، و(١٤) آخرين في الضفة الغربية، بينهم طفل واحد و(٥) نساء. كما أصيب خلال العام (٩٠) آخرين، بينهم (٧٦) مواطناً في قطاع غزة، منهم (١٨) طفلاً، و(٨) نساء، و(١٤) مواطناً في الضفة الغربية، منهم (٤) أطفال.

وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (١٣)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (١٣)؛ مقتل (٧) مواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين؛ وجرائم قتل (٦) مواطنين على خلفية ما يسمى بـ«قضايا شرف العائلة؛ بينهم (٤) نساء؛ وقتل(٧) أشخاص جراء انفجارات داخلية تتعلق تتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة. بينما قتل شخص واحد من قبل مجموعة مسلحة على خلفية التخابر مع الاحتلال.

٢- استمرار استخدام عقوبة الاعدام

شهد العام ٢٠١٨ تطوراً مهماً على صعيد الغاء عقوبة الإعدام. فبتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٨، وقع الرئيس الفلسطيني صك انضمام دولة فلسطين إلى ٧ اتفاقيات ومعاهدات دولية، من ضمنها البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاص بإلغاء عقوبة الاعدام لسنة ١٩٨٩. وقد أشاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتوقيع على البروتوكول الخاص بإلغاء عقوبة الاعدام، وأكد أنها خطوة بالاتجاه الصحيح طالما طالب بها المركز، وتحتاج خطوات تشريعية لضمان الالتزام بها. كما واستمر استخدام عقوبة الإعدام في قطاع غزة، ولكن طرأ عليها انخفاضاً خلال العام ٢٠١٨. وبالمقابل، لم يصدر أي حكم في الضفة الغربية خلال نفس الفترة.

٣-الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ممارسة الاعتقال التعسفي والاستدعاء المتكرر والاحتجاز لفترات طويلة بحق مواطنين، رافقها أعمال غير قانونية ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك ممارسات التعذيب الجسدي والمعنوي بحقهم خلال عمليات التحقيق والاستجواب، أو حتى خلال عملية الاعتقال.

تلقى المركز المزيد من الإفادات والشكاوى من مواطنين ادعوا تعرضهم لأشكال التعذيب أثناء احتجازهم أو التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الكثير من الشكاوى التي وثقها المركز تتعلق بأشخاص جرى التحقيق معهم على خلفيات جنائية، في أقسام المباحث الجنائية، خاصة في قطاع غزة، غير أنه تلقى أيضاً إفادات وشكاوى من مواطنين آخرين ادعوا خلالها تعرضهم للتعذيب على خلفيات سياسية.

وتوفي خلال العام (٤) موقوفين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بينهم موقوفان في قطاع غزة، واحد في نظارة مركز شرطة رفح، والآخر في مركز شرطة بيت لاهيا، واثنان في الضفة الغربية، أحدهما في المستشفى الاستشاري في رام الله، والآخر في مستشفى الخليل الحكومي، كانا قد حولا اليهما من الاعتقال.

٤- حل المجلس التشريعي

أعلن الرئيس الفلسطيني، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨، حل المجلس التشريعي ودعا إلى إجراء انتخابات تشريعية خلال ستة أشهر. وقد أكد المركز رفضه هذه الخطوة في الوقت الذي يتنظر فيه الشعب الفلسطيني التحرك نحو إنهاء الانقسام ورفع العقوبات عن قطاع غزة، وليس اتخاذ مزيد من القرارات السياسية التي من شأنها تعزيز الانقسام. وبحل المجلس لم تعد الآلية الدستورية الوحيدة لنقل السلطة في حال شغور منصب الرئاسة قائمة، من خلال تولي رئيس المجلس التشريعي للرئاسة مدة ٦٠ يوماً تجري خلالها انتخابات رئاسية.

ومن جهة أخرى استمرت سلطات الاحتلال في اعتقال نواب المجلس، كسياسة ممنهجة منذ انتخاب المجلس الحالي في العام ٢٠٠٦، حيث تمارس الاعتقال التعسفي بحقهم لمدد متفاوتة قد تستمر لأعوام، وغالباً دون توجيه تهمة أو محاكمة، تحت ستار الاعتقال الإداري.

كما واستمرت فوضى التشريع حيث ما زال الرئيس الفلسطيني يصدر قرارات بقانون دون ضرورة ملحة كمل يتطلب القانون الأساسي، فيما تواصل كتلة التغيير والإصلاح ممارسة دور المشرع باسم المجلس التشريعي الفلسطيني بقوة الأمر الواقع ودون سند قانوني.

٥- تدهور أوضاع السلطة القضائية

استمر الانقسام في السلطة القضائية للعام الثاني عشر على التوالي، وتواصل تدهور اوضاعها في العام ٢٠١٨، ومحاولات السيطرة عليها من قبل السلطة التنفيذية. وتخلل العام محاولات حثيثة من السلطة التنفيذية لفرض وصاية على السلطة القضائية ومصادرة استقلالها بذريعة إصلاح القضاء. وقد برز هذا التغول من عدة نواحي أبرزها: اصدار أحكام تحمل شبهة التسييس من قبل الجهات القضائية، بما فيها قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي، تشكيل لجنة تطوير بقرار رئاسي لإصلاح القضاء وخروجها بتوصيات تمس باستقلال القضاء، وجود قضاة ووكلاء نيابة معينين بشكل غير قانوني، وتجاهل تنفيذ أحكام قضائية.

٦- استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

واصلت تداعيات حالة الانقسام المستمرة منذ أكثر من ١١ عاماً إلقاء ظلالها الثقيلة على عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك تعطيل إجراء الانتخابات العامة والمحلية. فعلى مستوى الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، لم تجر الانتخابات في مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي منذ العام ٢٠١٠، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات. وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠١٠ أيضاً. وقد جرت خلال هذه الفترة انتخابات جزئية للمجالس المحلية في الضفة الغربية مرتين، الأولى أجريت في العام ٢٠١٢، واستكملت في العام ٢٠١٣، فيما جرت انتخابات محلية أخرى لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية العام ٢٠١٧، وجرى استكمالها خلال العام ٢٠١٨. في المقابل، لم تجر انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية في قطاع غزة، ولا تزال تدير تلك الهيئات مجالس معينة غير منتخبة.

٧- انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، كنتيجة مباشرة لمناكفات الانقسام. وشهد النصف الثاني من العام تراجعاً، ربما يكون مرده إلى الغاء قانون الجرائم الإلكترونية، واتباع أجهزة الأمن لأساليب جديدة في تقويض الحريات، استناداً إلى فكرة تعزيز الالتزام الذاتي.

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة حالات تضمنت تعدٍ على صحفيين أثناء تأديتهم لعملهم، وكذلك حالات ملاحقة على حرية تعبير باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

كما رصد المركز عدداً من حالات الاعتداء على صحفيين واصحاب رأي، كان أبرزها الاعتداء على الصحفيين أثناء تغطية الأحداث، فقد تعرضوا للعديد من الاستدعاءات وواجهوا معاملة غير انسانية وحاطه بالكرامة خلالها.

٨- انتهاك الحق في التجمع السلمي

واصلت السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة انتهاك الحق في التجمع السلمي، خلافاً للقانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة لعام ١٩٩٨، وخلافاً لالتزامات فلسطين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيره من الاتفاقيات التي انضمت اليها فلسطين مؤخراً. ففي قطاع غزة، مثلت الاستدعاءات التعسفية المتكررة للناشطين، أبرز أشكال الانتهاكات للحق في التجمع السلمي، حيث وثق المركز استدعاء العشرات على هذه الخلفية والتحقيق معهم واجبارهم على عدم اقامة تجمعات سلمية، وتهديدهم بالحبس في حال اقامتها أو الدعوة لها. وفي الضفة الغربية، كانت أبرز أشكال الانتهاكات، فض المسيرات السلمية التي نظمتها منظمات المجتمع المدني وقوى وطنية لرفض العقوبات المفروضة على قطاع غزة، والاعتداء على المشاركين فيها بالضرب والاحتجاز والاعتقال. وأعقب ذلك فرض قيود اضافية لتقويض تلك المسيرات السلمية، تمثل في «التعميم الخاص حول منع التظاهرات أيام العيد»، الذي أصدره مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون المحافظات، بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨، يمنع بموجبه منح تصاريح لتسيير تظاهرات أيام العيد.

٩- انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شهد العام ٢٠١٨ محاولات خطيرة لإقرار تعديلات جوهرية على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لسنة ٢٠٠٠. وقد أعد مشروع لتعديل قانون الجمعيات تمهيداً لإدراجه على أجندة مجلس الوزراء انتظاراً لإقراره، ومن ثم عرضه على الرئيس الفلسطيني لإصداره في هيئة قرار بقانون، وفق ما دأب عليه العمل منذ الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، وتغييب المجلس التشريعي. وقد جاء هذا المقترح في خضم تطورات متتابعة تعلقت بمساعي حكومة التوافق منذ تشكيلها للسيطرة على الجمعيات بشكل كامل وتقويض استقلاليتها. وأعد المشروع في (٢٢) مادة أغلبها سن بهدف السيطرة على إدارة وتمويل الجمعيات. ويعتبر هذا التطور حلقة من سلسلة امتدت منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، وما قامت به من سن قانون الجمعيات، مروراً بالانقسام الفلسطيني والذي ولد حالة من النهم السلطوي لدى طرفيه، كان من تجلياتها محاولات مستمرة ومتراكمة لتقويض المجتمع المدني.

١٠- أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

خلف الانقسام السياسي الفلسطيني أثراً عميقاً في ارتفاع حدة التدهور الكبير، والذي استمرت نتائجه الكارثية مع نهاية العام ٢٠١٨، وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. فقد تفاقم تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وذلك بسبب الشلل الكلي الذي أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة وحالة الركود التي فرضت نفسها على الاقتصاد في قطاع غزة.

وأدى فشل الحوارات في التوصل إلى إغلاق لملف الانقسام وبدء حقبة جديدة من المصالحة الوطنية، إلى مزيدٍ من العقوبات الاقتصادية على القطاع، وذلك بالاعلان عن تحويل الآلاف من موظفي السلطة الفلسطينية إلى التقاعد المبكر واستمرار فرض الخصومات المالية على موظفيها في القطاع، وتقليص مخصصات الخدمات الصحية، وذلك بالتزامن مع قيام حركة حماس بفرض المزيد من الرسوم والجمارك على السلع المستوردة بدعوى حماية المنتوجات الوطنية.

وتدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع خلال العام ٢٠١٨ بشكل خطير، وخاصة المرضى منهم، بسبب استمرار النقص الشديد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، وجراء إحالة آلاف موظفي قطاع الصحة الحكومي إلى التقاعد وبسبب تقليص خدمات العلاج في الخارج لمرضى القطاع.

وعادت أزمة الوقود والمحروقات اللازمة لتعويض النقص الشديد في إمدادات المستفيات والمرافق الصحية الحكومية من الكهرباء تطفو إلى السطح مرة أخرى مع نهاية العام ٢٠١٨، واستمر طرفا الانقسام السياسي الفلسطيني في توجيه الاتهامات المتبادلة حول المسؤولية عن أزمة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة، واستمرت تداعيات النقص الشديد في إمدادات الطاقة الكهربائية، والذي كان يتزامن مع عجز تلك الأطراف في تحسين أو زيادة عدد ساعات إمداد الكهرباء للتخفيف من حدة الأزمة، حيث تفاقمت معاناة السكان في ظل أجواء البرد الشديد والقارس التي ضربت القطاع في بداية العام، ومع أجواء الحر الشديد والرطوبة خلال شهور الصيف. وتدهورت أوضاع السكان الحياتية، وتأثرت كافة الخدمات اليومية الحيوية، بما فيها عمل المرافق الصحية، وخدمات صحة البيئة، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وأصبح الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة.

التوصيات

في ظل صلف الإدارة الأمريكية الحالية، ودعمها غير المشروط أو المحدود لدولة الاحتلال الاسرائيلي، واستمرار انكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير، والتأييد الضمني والعلني للاستيطان، وإعلان مدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال من قبل الرئيس الأمريكي ترمب في ٢٠١٧، واستمرار سلطات الاحتلال في قمعها المنهج للفلسطينيين وحقهم في التعبير ورفض الاحتلال، وقمعها الوحشي لمسيرات العودة في قطاع غزة التي انطلقت في آذار ٢٠١٨، واستمرار نهجها الرامي إلى تغيير الوضع الديمغرافي في الأرض المحتلة وسياسة التهجير وهدف المنازل، واستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، واصرار الاحتلال الإسرائيلي على تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من المساءلة، وانكار حق الفلسطينيين في جبر الضرر، وفي ظل ترقب قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم الاسرائيلية، وفي ظل تعثر جهود المصالحة الوطنية، وفرض عقوبات على قطاع غزة من قبل السلطة الفلسطينية في رام الله لحمل حركة حماس على تسليم السلطة في غزة لها، فإن المركز يوجه التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطينيين.

توصيات المركز للمجتمع الدولي:

١. يطالب المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف جرائمه بحق المدنيين الفلسطينيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢. يطالب المحكمة الجنائية الدولية بأن يكون عام ٢٠١٩ هو عام فتح التحقيق في جرائم الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة جرائم قتل المدنيين والاستيطان والحصار، وأن تأخذ بالاعتبار اعلان الرئيس الأمريكي بما يمثله من اشتراك في جريمة الاستيطان.
٣. يطالب الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤوليتها في تمكين الفلسطينيين من حق تقرير المصير على اعتبار إنها المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية منذ اقرار الجمعية العامة فيها لقرار التقسيم رقم (١٨١) واعترافها بدولة اسرائيل.
٤. يطالب المجتمع الدولي بإدانة ومقاطعة المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واحترام قرارات مجلس الأمن، سيما القرار رقم (٢٣٣٤). المتعلق بإدانة الاستيطان، والعمل على ضمان احترام اسرائيل لها.
٥. يطالب المجتمع الدولي باتخاذ مواقف حاسمة وحازمة ضد السياسات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً والرامية إلى تغيير الأوضاع في الأرض المحتلة، وخاصة سياسة هدم المنازل وتهجير القرى بما تمثله من خروقات فاضحة للقانون الدولي تصل لدرجة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
٦. يطالب المجتمع الدولي بتجريم الإعدامات الميدانية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين و العمل الجاد لوقفها.
٧. يطالب المركز كافة الدول الأعضاء في ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بضمان مساءلة و ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
٨. يناشد الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بالوقوف عند التزاماتها بموجب المادة (١) المشتركة، والتي تستلزم احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتين تستوجبان ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية الدولية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل حالة الانكار لحق

الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.

٩. يحث المركز المجتمع الدولي على التحرك السريع والفوري للضغط على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لإنهاء الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يتسبب بحرمان الأفراد و حركة البضائع من حرية التنقل والحركة ، وإنقاذ نحو ٢ مليون من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من التضييق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

١٠. يناشد الاتحاد الأوروبي بالعمل على تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزامها بالامتثال لها ، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

١١. يهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة الدول التي تستورد الأسلحة والخدمات العسكرية من إسرائيل، بالوفاء بالتزاماتهم الاخلاقية والقانونية و عدم الموافقة لدولة الاحتلال بجعل العدوان على قطاع غزة وسيلة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في القطاع، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتم تحويل المدنيين في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

١٢. يناشد الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، بالضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

١٣. يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لوقفها من الاعتداء على للصيادين والمزارعين، وخاصة في المناطق الحدودية.

١٤. يناشد المجتمع الدولي و خاصة الدول العربية، للتحرك الجاد لحل مشاكل التنقل عبر المعابر، وخاصة معابر قطاع غزة بما يكفل حرية وسهولة تنقل المواطنين.

توصيات المركز لصناع القرار الفلسطيني:

١. يطالب القيادة السياسية الفلسطينية بمواقف جادة وحازمة من أجل اتمام المصالحة الفلسطينية على قاعدة معالجة آثار الماضي والتأسيس لمرحلة انتقالية يتم العمل فيها على إنهاء الانقسام وضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

٢. يطالب الرئيس الفلسطيني برفع كافة الاجراءات العقابية عن قطاع غزة، وخاصة التقليصات على الخدمات والخصومات من رواتب الموظفين الحكوميين .

٣. يطالب السلطة الفلسطينية بوقف سلسلة الاجراءات الرامية إلى السيطرة الكاملة على الجمعيات من خلال السيطرة على مصادر تمويلها وتقييد نشاطاتها، وإلغاء كافة القرارات المتعلقة بالجمعيات والتي صدرت في ظل الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن جميعها مخالف للمعايير الدولية الملزمة للسلطة الفلسطينية كأحد المنضمين للعهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

٤. يناشد السلطة الفلسطينية للعمل على إصلاح وإعادة الاعتبار للسلطة القضائية كخطوة أولى على طريق انهاء كامل للانقسام، حتى تتوفر جهة محايدة لها القدرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ خلال عملية إعادة الوحدة.

٥. يطالب الرئيس الفلسطيني بالامتثال لشروط المادة (٤٣) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأبرزها شرط الضرورة القصوى (التي لا تحتمل التأخير).

٦. يطالب كتلة التغيير و الاصلاح بالتوقف عن الانعقاد باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس وتوافر النصاب القانوني.

٧. يطالب الحكومة والأجهزة الأمنية بإيقاف كافة

الانتهاكات الخاصة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، و محاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات قانونياً.

٨. يطالب النائب العام بالتدخل لإيقاف ظاهرة الاستدعاء غير القانوني للمواطنين من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتشديد على أن الجهات القضائية هي الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار. كما يطالب الجهات التنفيذية بالإفراج عن جميع المحتجزين و الموقوفين بطريقة غير قانونية وبشكل فوري ودون أي تأخير.

٩. يطالب الجهات التنفيذية والقضائية بالعمل على وقف التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، ومطالبة النيابة العامة بتقديم كل المشتبه بهم بارتكابها للمحاسبة، كما و يؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور الزمن وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

١٠. يطالب الرئيس الفلسطيني بإصدار قرار بقانون يوقف تطبيق عقوبة الاعدام في فلسطين في ضوء توقيع فلسطين على البروتوكول الدولي الخاص بإلغاء هذه العقوبة. كما يطالب السلطات في قطاع غزة بالامتناع عن اصدار أو تنفيذ أحكام إعدام، أو السماح بتنفيذ اعدامات ميدانية.

١١. يطالب السلطة الفلسطينية بالعمل على تحقيق الشفافية في مؤسساتها عبر تسهيل الوصول للمعلومات و توفير كافة المعلومات الخاصة بالشأن العام للجمهور بشكل استباقي، وخاصة عن طريق المواقع الإلكترونية الرسمية.

١٢. يطالب السلطة الفلسطينية بالعمل من أجل احترام حقوق ذوي الإعاقة من خلال تفعيل «قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين» رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، لاسيما ما يخص حقهم في مرافق مناسبة و حقهم في العمل.

١٣. يطالب السلطة التنفيذية باحترام حق التنقل للأفراد، و يشدد المركز في هذا السياق ووفق نصوص القانون الأساسي الفلسطيني على أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي.

الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١- جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

وثق المركز مقتل (٣٠٢)[٨] فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه خلال العام ٢٠١٨، بينهم (٢٤٥) مدنياً، منهم (٥٧) طفلاً، وامرأة واحدة. ومن بين إجمالي الضحايا المدنيين، وثق المركز مقتل (٢١١) مدنياً في قطاع غزة، بينهم (٥٠) طفلاً، وامرأة واحدة، ومقتل (٣٤) مواطناً في الضفة الغربية، بينهم (٧)، أطفال. كما أصيب خلال ذات الفترة (١٠٧٣١) شخصاً غالبيتهم من المدنيين، بينهم (١٠٣٤١) مواطناً في قطاع غزة، و(٣٩٠) مواطناً في الضفة الغربية.

وقد شكلت جرائم قتل المدنيين على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، والاستخدام المفرط للقوة بحق المشاركين السلميين في مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار، منذ تاريخ ٣٠ مارس، الشكل الأبرز لجرائم قوات الاحتلال وانتهاكات الحق في الحياة خلال هذا العام. وقتل خلال هذه المظاهرات السلمية منذ انطلاقها حتى نهاية العام، (١٨٠) فلسطينياً، بينهم (٣٥) طفلاً، وامرأة واحدة. كما أصيب خلال هذه الأحداث (١٠٠٦٦) شخصاً، بينهم (١٨٣٢) طفلاً، و(٢٩٢) امرأة.

كما قتل (٦) فلسطينيين قبل اندلاع أحداث مسيرات العودة وكسر الحصار في نهاية شهر مارس، (٤) منهم أطفال قتلوا بدعوى اقترابهم، أو تسللهم عبر السياج الحدودي الفاصل، ورجل مسن قتل في هو يفلح في أرضة القريبة من السياج الحدودي، وأحد الصيادين الذي قتل أثناء ممارسته مهنة الصيد في عرض بحر غزة.
وقتل ( ) فلسطينياً في قطاع غزة خلال الفترة ما بعد انطلاق مسيرات العودة، في سياقات مختلفة، كالقصف والتسلل عبر الشريط الحدودي، وغيرها. فقد قتل مدنيان خلال التصعيد الذي شهده القطاع في شهر نوفمبر، في أعقاب العملية الأمنية التي نفذتها وحدات خاصة اسرائيلية في خان يونس، وأسفرت عن مقتل (٧) من أفراد المقاومة، وأحد أفراد الوحدات الخاصة الاسرائيلية.

ووثق المركز مقتل (٣٧) فلسطينياً في الضفة الغربية على مدار العام، بينهم (٧) أطفال، من بينهم (١٣) شخصاً خلال المظاهرات والاحتجاجات التي نظمها الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال وممارسات، على مدار العام، في الضفة الغربية، بينهم (٤) أطفال. وقتل (١٠) فلسطينيين، بينهم طفل، بدعوى محاولتهم القيام بعمليات طعن ضد أفراد من جنود الاحتلال؛ وقتل (٣) فلسطينيين، بينهم طفل في أحداث إطلاق نار بدم بارد، في أوقات تتسم بالهدوء؛ وقتل (٤) فلسطينيين، بينهم طفل خلال اقتحامات قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات؛ وقتلت امرأة على يد مستوطن ؛ وقتل (٦) معتقلين، بينهم (٣) توفوا في سجون الاحتلال نتيجة الاهمال الطبي، و(٣) أعدموا فور اعتقالهم من منازلهم؛ فضلاً عن مقتل (٣) مطلوبين لقوات الاحتلال خلال اشتباك مسلح مع جنود الاحتلال.

٨. توفي خلال العام ٣ فلسطينيين متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها قبل بداية العام ٢٠١٨.

أ. جرائم القتل خلال مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة

نظم الفلسطينيون بدءاً من ٣٠ مارس ٢٠١٨، مسيرات كبيرة شارك فيها آلاف الفلسطينيين على الحدود الشرقية لقطاع غزة، للمطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٢ عاماً. ومنذ اليوم الأول لانطلاق المسيرات، تدفق عشرات آلاف الفلسطينيين، من بينهم نساء وأطفال ضمن عائلات بأكملها، إلى ٥ مخيمات أقامتها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، شرق رفح، وخزاعة في خانيونس، والبريج، بالوسطى، وحي الشجاعية بغزة، وشرق جباليا شمال القطاع، على مسافة تبعد أكثر من (٣٠٠) متراً عن السياج الحدودي.

متظاهرون سلميون على الحدود الشرقية لقطاع غزة

وهددت حكومة الاحتلال منذ الاعلان عن موعد انطلاق المسيرة، باستخدام القوة بحق المشاركين في المسيرة، رغم الاعلان عن سلميتها، ونشرت عشرات القناصة على طول الحدود مع غزة. وكان من الواضح منذ اليوم الأول لانطلاق المسيرات، تنفيذ قوات الاحتلال لتلك التهديدات، واستخدمت القوة المفرطة بحق المواطنين الذين لم يشكلوا أي خطر على جنودها، الذي يتحصن خلفه عشرات القناصة. وأسفر إطلاق النار عن مقتل (٩) فلسطينيين، وإصابة(٧٠٩) آخرين منهم (١٢١) طفلاً، و(٢٦) امرأة.

واستمرت تلك القوات في استخدام القوة المفرطة ضد المشاركين في التظاهرات السلمية التي تنظم أسبوعياً، عصر كل يوم جمعة، على الرغم من سلميتها في مجملها، ولم تتجاوز حدود تشكيل خطر على حياة جنود الاحتلال. وتطورت أساليب المتظاهرين في التعبير عن احتجاجاتهم السلمية خلال هذه التظاهرات من رشق جنود الاحتلال المتمركزين خلف في الأبراج العسكرية الحصينة، خلف السواتر والتلال الترابية على طول الحدود، يتقدمها سياجين فاصلين مجهزين بأجهزة الكترونية من الاقتراب حتى من الحدود، إلى أساليب أخرى، لم تشكل أيضاً في مجملها أدنى خطر على حياة جنود الاحتلال. فقد طور شبان فلسطينيون اسلوب «الطائرات الورقية الحارقة» وهي طائرات ورقية يربط في ذيلها كتلة نارية وتطير في الهواء وتطلق لتصل الجهة الأخرى من الحدود، فتحرق بعض المحصولات الزراعية كالقمح وغيره. وتطورت في وقت لاحق تلك الطريقة الى «بالونات حارقة». كما أقام شبان فلسطينيون مجموعات أطلقوا عليها «وحدات قص السلك»، وتقوم تلك المجموعات بالاقتراب من السياج الحدودي الأول وقطع أجزاء منه وسحبها الى داخل غزة، محدثين ثغرات فيه. وفي تطور لاحق، أقام الشبان مجموعات أطلقوا عليها، «وحدات الكاوتشوك» ومهمتها تجميع اطارات السيارات واشعالها بالقرب من الحدود بكثافة للتعمية على جنود الاحتلال وحجب الرؤية عنهم. وفي وقت لاحق، توسع نطاق تلك المسيرات، وأعلنت الهيئة العليا عن انطلاق «المسير البحري» الأول في شهر أواخر أغسطس، حيث تنطلق قوارب فلسطينية من ميناء غزة، إلى أقصى شمال غزة، وتقترب من الحدود، غير أنها تواجه بإطلاق نار كثيف من القوات البحرية الاسرائيلية رغم ابحارها في مياه غزة. وينظم الفلسطينيون مسير بحري أسبوعيا، كل يوم اثنين. وفي وقت متزامن، انطلقت المسيرات البرية على الحدود الشمالية لقطاع غزة، حيث يمارس المتظاهرون السلميون فعاليات مماثلة لتلك التي تقام على الحدود الشرقية.

وتخللت تلك المسيرات فعاليات ثقافية وفنية وترفيهية، دعت لها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة، تنوعت في

مجملها بين فقرات الدبكة الشعبية، والأهازيج الشعبية، والغنائية، إلى جانب تقديم فقرات شعرية ولوحات فنية، وفقرات رياضية ومسابقات أخرى، ككرة القدم والطائرة وسباق الخيل وغيرها. وتنطلق عائلات فلسطينية كل أسبوع بأكملها للمشاركة في هذه الفعاليات التي تأخذ طابعاً شعبياً.

في المقابل، ومنذ البداية، ووجهت هذه المسيرات بمزيد من القوة في محاولة من قوات الاحتلال لقمعها، واستخدمت تلك القوات أقصى درجات القوة بحق المدنيين السلميين. وكان الضحايا يتساقطون أسبوعيا وبأعداد كبيرة، الكثير منهم قتلوا وهم بعد مئات الأمتار من الشريط الحدودي، إما بالرصاص الحي، أو بالغاز المسيل للدموع الذي يصيب الأجساد بشكل مباشر. وثق المركز عديد الحالات التي قتل فيها مدنيون بإصابات بقنابل الغاز في الرأس.

وأمام تزايد عدد المصابين والقتلى في صفوف المدنيين، أقامت وزارة الصحة، والمؤسسات الطبية نقاط طبية على بعد مئات الأمتار من الشرسط الحدودي، لإسعاف وعلاج العدد الهائل من المصابين والجرحى. غير أنه منذ اقامتها، هاجمت قوات الاحتلال تلك النقاط، وأطلقت نيرانها على الخيام التي يتواجد بها أفراد الطواقم، وعلى المركبات ووسائط النقل التابعة للمؤسسات الطبية، وكذلك على المسعفين وأفراد الطواقم الطبسية لمنعهم من تأدية واجبهم الانساني. وقد أحدثت تلك الانتهاكات اصابات في صفوف أفراد الطواقم الطبية.

كما استهدفت قوات الاحتلال منذ البداية الصحفيين على نحو خاص، رغم ارتدائهم السترات المميزة، لمنعهم من نقل الحقيقة للعالم. وقتل في هذا الاطار صحفيان واصيب أكثر من ١٨٠ آخرين منذ انطلاق تلك المسيرات.

وبلغ عدد القتلى خلال هذه المسيرات (١٨٠) فلسطينياً، بينهم (٣٥) طفلاً، وامرأة واحدة. وكان من بين القتلى (٢) من الصحفيين، و(٣) أشخاص من أفراد الطواقم الطبية، و(٨) من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أصيب خلال هذه الأحداث (١٠٠٦٦) شخصاً، بينهم (١٨٣٢) طفلاً، و(٢٩٢) امرأة. وكان من بين اجمالي المصابين، (١٣٤) صحفياً وعاملاً في وسائل الإعلام، و(١٥٥) من أفراد الطواقم الطبية. وكان من بين اجمالي الجرحى (٥١٣) شخصاً في حالة خطيرة، (١٠١) منهم بترت أجزاء من أجسادهم، من بينهم (١٧) طفلاً، ومنهم (٨٩) حالة بتر في الأطراف السفلية، و(١٢) حالة بتر في الاطراف العلوية.

الصحفي اصابة الصحفي فضل المغاري، شرق مخيم البريج

ويدلل سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا، على استمرار قوات الاحتلال في اقتراف المزيد من جرائمها، واستخدام القوة المفرطة ضد المواطنين الفلسطينيين، واستهتارها بأرواحهم. كما يدلل أن استخدام القوة كان بقرار سياسي من أعلى مستوى سياسي في إسرائيل، لقمع مئات الآلاف من المواطنين المشاركين في تظاهرات سلمية بالكامل، على بعد مئات الأمتار من الشريط الحدودي مع إسرائيل، دون أي مبرر، ودون وجود أي خطر أو حتى تهديد على حياة جنود الاحتلال.

ووفق المشاهدات الميدانية لباحثي المركز، فإن عشرات

القناصة من قوات الاحتلال الذين تمركزوا خلف سواتر رملية داخل الشريط الحدودي الفاصل شرق القطاع، أطلقوا النار بشكل متقطع وعمدي تجاه المشاركين في التجمعات السلمية التي ضمت مئات الآلاف من المواطنين، وتركزت في ٥ مناطق شرق قطاع غزة، موقعين عمليات قتل وإصابات مباشرة، في صفوف المتظاهرين.

وأظهرت مشاهدات باحثي المركز أن قوات الاحتلال ركزت على استهداف المشاركين في التجمعات الخلفية للتظاهرة، حيث كانوا يسقطون الواحد تلو الآخر، على بعد مسافات تزيد عن ٣٠٠ متر من الشريط الحدودي، إلى جانب بعض الذين حاولوا بأعداد قليلة الاقتراب من الشريط الحدودي، ما يدلل على وجود قرار رسمي باقتراف جرائم قتل وإيذاء جسدي ضد المتظاهرين؛ تنفيذًا لسياسة التخويف والترهيب التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي وناطقوه ومسؤولوه على مدار الأيام الماضية؛ لمحاولة خفض المشاركة الشعبية في التجمعات السلمية.

استهداف افراد الطواقم الطبية

نجم عن استهداف أفراد الطواقم الطبية المتكرر، بمن فيهم رجال الإسعاف والأطباء والممرضين، مقتل (٣) من المسعفين، وإصابة (١٣٨) فرداً من أفراد الطواقم الطبية خلال مسيرات العودة، بينهم ٢٩ مسعفاً أصيبوا بالرصاص الحي أو نتيجة اصابتهم مباشرة بقنابل الغاز المسيل للدموع التي أُطلقت تجاههم. وقد أطلقت على أفراد الطواقم الطبية والنقاط الطبية النار خلال تأديتهم لواجبهم الإنساني المتمثل بإخلاء ونقل القتلى وتطبيب الجرحى والمصابين والمرضى.

١. مقتل المسعف موسى أبو حسنين

بتاريخ ١٤ مايو، أطلقت قوات الاحتلال النار على المسعف موسى أبو حسنين، أحد أفراد الدفاع المدني، وأصابته بعيار ناري في الصدر، بينما كان يقوم باسعاف الجرحى، ضمن افراد الطواقم الطبية، شرق مدينة غزة. وأصيب أبو حسنين رغم انه كان يبتعد أكثر من ٣٠٠ متر عن السياج الحدودي. ولم تتمكن طواقم الاسعاف من نقل أبو حسنين، الذي بقي ملقى على الارض، سوى بعد عشرين دقيقة، من شدة النيران، وجرى نقله بسيارة مدنية الى المستشفى الاندونيسي، شمال غزة، على الأرض، غير أنه توفي في الطريق.

٢. مقتل المسعفة رزان النجار

بتاريخ ١ يونيو، قتلت المسعفة **رزان أشرف عبد القادر النجار**، ٢١ عامًا، من سكان خزاعة، وهي مسعفة متطوعة في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، بعد إصابتها بعيار ناري اخترق صدرها وخرج من ظهرها. أصيبت النجار مع اثنين من زملائها، وهما: **رامي نهرو محمد أبو جزر**، ٢٩ عاما، وأصيب بعيار ناري في الرجل اليسرى، وشظايا في الرجل اليمنى واليد اليسرى؛ **ومحمود فتحي عبد العاطي**، ٣٨ عاما، وأصيب بشظايا عيار ناري في الرجل اليسرى، وذلك أثناء تواجدهم على بعد حوالي ١٠٠ متر من الشريط الحدودي، شمال غربي مخيم العودة، شرق خزاعة، بعد محاولتهم إسعاف اثنين من المصابين.

المسعفة رزان النجار أثناء قيامها بمهامها خلال مسيرات العودة

٣. مقتل المسعف المتطوع عبد الله القطلطي

بتاريخ ١٠ أغسطس، أصيب **عبد الله صبري عطيه القطلطي، ٢٢ عاماً**، وهو مسعف متطوع ضمن فريق نبض الحياة الشبابي، بعيار ناري دخل من الظهر وخرجت مقدمته فقط من الصدر، وذلك أثناء عمله مع زملائه في إسعاف المصابين على الشريط الحدودي شرق مدينة خان يونس. وتوفي القطلطي بعد نقله للمستشفى الاوروبي برفح. وافاد المسعف رائد الشريف أنه كان يقف بجوار المسعف عبد الله القطلطي عند إصابته، وكانا على بعد حوالي ١٥ متراً من السلك اللولبي (الشائك) والذي يقع على بعد ٥٠ إلى ١٠٠ متر غرب الشريط الحدودي الأساسي، وكان يرتدي الزي المميز للممرضين.

ب.قتل فلسطينيين بدعوى الاقتراب من السياج الحدودي

قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام (١٨) فلسطينياً، بدعوى التسلل عبر السياج الحدودي، أو بحجة الاقتراب منه خلال التظاهرات التي قودها فتية ضد الجنود على المتمركزين خلف الأسوار والأبراج العسكرية، كان من بينهم (١٤) مدنياً، منهم (٥) أطفال. العديد منهم قتلوا قبل اندلاع مسيرات العودة وكسر الحصار في نهاية مارس، واستخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة، بما في ذلك القصف المدفعي بحق أطفال قصر اقتربوا من السياج، كما قتلت تلك القوات رجل مسن وهو يفلح في أرضه القريبة من السياج الحدودي، في وقت كان يتسم بالهدوء، ودون أن يشكل أي خطر يذكر على جنود الاحتلال. وكانت من أبرز تلك الحالات، ما يلي:

١. بتاريخ ١١ يناير، أطلق جنود الاحتلال المتمركزين خلف السواتر الترابية والابراج العسكري داخل الشريط الحدودي، شرق مخيم البريج، النار على تجمع من نحو ٢٠ طفلاً، قاموا برشق الجنود بالحجارة، من على بعد ما بين ٥-٧٠ متراً، احتجاجاً على إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل. أسفر اطلاق النار عن مقتل الطفل **أمير عبد الحميد مساعد أبو مساعد، ١٥ عاماً**؛ من سكان قرية المصدَّر، نتيجة إصابته بعيار ناري في الصدر، فيما أصيب ثلاثة آخرين، وصفت إصابة أحدهم بالخطيرة.

٢. بتاريخ ١٧ فبراير، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي مع إسرائيل قرب البرج الأحمر في بلدة الشوكة، شرق مدينة رفح، نحو ١٠ قذائف مدفعية، ونيران أسلحتها الرشاشة باتجاه أربعة أطفال فلسطينيين، كانوا يتواجدون على بعد نحو ٣٠ إلى ٥٠ متراً من الشريط المذكور. أصابت شظايا القذائف المدفعية والأعيرة النارية الأطفال الأربعة في أنحاء متفرقة من الجسم، ونقل اثنان منهم إلى مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح فور إصابتهما حيث ركضا باتجاه الغرب إلى أن نقلتهما الطواقم الطبية، ووصفت المصادر الطبية حالتهما بالمتوسطة، فيما بقي اثنان آخران دون أن تتمكن الطواقم الطبية من الوصول إليهما بسبب تأخر الوقت وخطورة الوضع بالمنطقة. وفي صباح اليوم التالي، تمكنت الطواقم الطبية من الوصول للمكان، حيث تبين أنهما توفيا، حيث نزفا حتى الموت، وهما: الطفلان سالم محمد سليمان صباح، ١٧ عاماً، وعبد الله أيمن سليم ارميلات، ١٥ عاماً.

٣. بتاريخ ٣ مارس، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي مع إسرائيل قرب البوابة العسكرية المقابلة لحي النجار في بلدة خزاعة، شرق مدينة خانيونس، عيارين ناريين باتجاه المزارع **محمد عطا عبد المولى أبو جامع، ٥٩** عامًا بينما كان يعمل في ارضه التي تبعد ٢٠٠ متر عن الشريط المذكور. أسفر ذلك عن إصابته بعيار ناري واحد في الفخذ الأيمن، وتم نقله بسيارة إسعاف إلى مستشفى غزة الأوروبي. وتبين أنه مصاب بنزيف داخلي وأدخل لغرفة العمليات. وعند الساعة ٥:٣٠ مساءً، أعلنت المصادر الطبية عن وفاة المواطن المذكور متأثرًا بإصابته.

ج. جرائم اعدام ميدانية

وثق المركز خلال العام ٢٠١٨، مقتل (١١) فلسطينياً في جرائم «إعدام ميدانية»[٩] اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل، من بينهم طفل واحد.

كما وثق المركز مقتل فلسطينيين اثنين بدم بارد على ايدي قوات الاحتلال، بعد اعتقالهما من منزليهما في الضفة الغربية، مباشرة، في شكل من اشكال الاعدامات الميدانية.

وتؤكد التحقيقات أن تلك القوات اعتقلت الاثنين أحياء، وبعد وقت قصير، أعلنت عن مقتلهما.[١٠] يضاف الى ذلك، الاعلان مقتل المطلوب لقوات الاحتلال، صالح البرغوثي، بتاريخ ١٢ ديسمبر، دون أن يسلم جثمانه لذويه أو يعرض على الطبيب الشرعي. وبتاريخ ٢٨ ديسمبر، أرسلت مؤسسة الحق نداءً عاجلاً مشتركًا للإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بشأن الاختفاء القسري الذي تعرض له المواطن صالح عمر البرغوثي (٢٩ عامًا)، بعد اعتقاله على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من بلدة سردا شمال رام الله، في ١٢ كانون الأول ٢٠١٨.

د. جرائم قتل خلال المواجهات والاحتجاجات

قتلت قوات الاحتلال (١٣) فلسطينياً، بينهم (٤) أطفال، خلال تظاهرات واحتجاجات ينظمها الفلسطينيون في مختلف انحاء الضفة الغربية احتجاجا على اجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما وأصيب العشرات خلال تلك المواجهات، بما فيها التي تنظم أسبوعياً، احتجاجاً على مصادرة الارضي والاستيطان في القرى والمدن الفلسطينية. جميع هؤلاء قتلوا خلال المظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت لدى اقتحام قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية. كان من بين القتلى المواطن **محمد حسام حبالي**، ٢٤ عاماً، من طولكرم، الذي قتل بتاريخ ٤ ديسمبر، أثناء اقتحام قوات الاحتلال للمدينة. وفي حين ادعت قوات الاحتلال ان حبالي قتل اثناء «أحداث شغب»، فندت التحقيقات وتقارير حقوقية تلك المزاعم، وأكدت بشكل يقيني، ومصور، أن حبالي، وهو معاق عقلياً، قتل برصاصة في الرأس من الخلف، على بعد نحو ١٠٠ متر، بعد هروبه ومجموعة أشخاص من إطلاق النار، ولم يكونوا يشكلون خطر على حياة جنود الاحتلال. كما قتل المواطن **محمد زين الجعبري**، ٢٤ عاماً، وهو من الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة الخليل، حيث يعاني من إعاقة في النطق، بدم بارد في مدينة الخليل أثناء مظاهرة، وسط مدينة الخليل، بتاريخ ٩ مارس. وأطلق جنود الاحتلال المتمركزين قرب حاجز الكونتينر، وسط الخليل النار على فلسطينيين رشقوا قوات الاحتلال بالحجارة، فأصيب من بينهم الشاب الجعبري، في صدره، ولفظ انفاسه في مستشفى الخليل الحكومي.

٩. أظهرت تحقيقات المركز ومؤسسات حقوق الإنسان، بما فيها مؤسسات حقوقية إسرائيلية أنه كان بالإمكان تجنب حدوث كثير من حالات القتل التي تمت، لو استخدمت قوة أقل، خاصة وأن الكثير من الحالات التي ادعت قوات الاحتلال أنها محاولات طعن أو دهس، لم تكن تشكل خطورة مباشرة على حياة عناصر الأمن الإسرائيليين. كما أظهرت التحقيقات أن قوات الاحتلال وظفت القوة المفرطة دون مراعاة مبدأ التناسب في جميع الحالات، فيما ترك العديد من الضحايا ينزفون على الأرض حتى الموت دون أن تقدم لهم الرعاية الطبية من قوات الاحتلال، ولم يسمح لطواقم الإسعاف بعلاجهم. كما أثبتت التحقيقات في عدد من الحالات زيف الادعاءات الإسرائيلية بتعرض قوات أمنها لعمليات طعن أو دهس، وفبركة الوقائع، في محاولة لتبرير جرائمها بحق المدنيين، وأن ما جرى فعلياً هو عمليات قتل مباشرة وبدم بارد لمدنيين عزل، جرت تصفيتهم بدم بارد، لمجرد الاشتباه بهم أو بسبب حالة الفزع والتوتر التي أصابت جنود الاحتلال على الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، أو في محيط المستوطنات.

١٠. انظر ص (٤٧) بند وفيات في سجون الاحتلال.

ه. جرائم قتل مدنيين خلال قصف أهداف في قطاع غزة

قتل خلال العام (٥) مدنيين خلال هجمات نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي استهدفت مواقع للمقاومة الفلسطينية بالقرب من التجمعات السكانية، وأهداف مدنية في أنحاء متفرقة من قطاع غزة. كما أصيب في تل الهجمات (٣٣) مدنياً، بينهم (٤) أطفال، و(٣) نساء. وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل (٢٥) من أفراد المقاومة على مدار العام، كان من بينهم (١٢) شخصاً قتلوا خلال جولة التصعيد التي شهدها القطاع خلال الفترة بين ١١-١٣ نوفمبر، واسفرت أيضاً عن مقتل (٢) من المدنيين. وخلال العام استمرت جرائم القصف على مواقع المقاومة، وأسفرت عن مقتل (١٣) شخصاً، بينهم (٣) من المدنيين.

لحظة إصابة الطفل النمرة خلال قصف منشأة مدينة بمنطقة الكتيبة غرب غزة

و. جرائم قتل على أيدي مستوطنين

وثق المركز مقتل مواطنين على أيدي المستوطنيين خلال العام ٢٠١٨. بتاريخ ١٢ أكتوبر، قتلت المواطنة عائشة الرابي، ٤٧ عاماً؛ من سكان بلدة بديا، شمال غربي مدينة سلفيت، بعدما تعرضت السيارة التي كان يقودها زوجها لاعتداء بالحجارة من قبل مجموعة من المستوطنين على مفترق مستوطنة «رحاليم»، ما بين قرية الساوية ودوار حاجز زعترة، جنوب مدينة نابلس. وقد أصيب زوج الضحية الرابي، بجراح خطيرة نتيجة ذلك الاعتداء. وبتاريخ ٩ أبريل، توفي الشاب محمد زهدي مرشود، ٣١ عاماً، من مخيم بلاطة، متأثراً بإصابته بالرصاص أطلقه عليه مستوطن في اليوم السابق بدعوى محاولته القيام بعملية

السيارة التي قتلت بداخلها المواطنة عائشة الرابي، وفي لاالاطار صورة القتيلة

طعن بالقرب من مستوطنة «ميشور أدوميم» ، في منطقة الخان الأحمر، شرق مدينة القدس الشرقية المحتلة.

ز. جرائم قتل وإصابة الصيادين

وثق المركز مقتل (٢) من الصيادين الفلسطينيين في غزة، خلال ممارستهما مهنة الصيد في بحر غزة، بعدما أطلقت عليهما البحرية الاسرائيلية النار. كما وثق إصابة (١٥) صياد خلال العام، أثناء ممارستهم الصيد في المناطق المسموح بها في عرض البحر.

١. بتاريخ ٢٥ فبراير، قتل الصياد **إسماعيل صالح أبو ريالة**، ١٨ عاماً، وأصيب الصياد **عاهد حسن أبو علي**، ٢٤ عاماً، بعدما أطلق زورقاً بحرياً إسرائيلياً النار عليهما من مسافة تقدر بنحو ٣ أميال بحرية قبالة شاطئ مدينة غزة. وأصيب ابو ريالة بعيار ناري في الرأس، قتل على إثره على الفور، واحتجزت قوات

الاحتلال جثمانه، قبل أن تفرج عنه بعد نحو أسبوع.

٢. وبتاريخ ١٤ نوفمبر، أطلق جنود الاحتلال النار على مجموعة من الصيادين الفلسطينيين الهواة التي كانت تلقي شباك صيدها داخل بحر بيت لاهيا، على بعد مئات الأمتار من الشاطئ، قبالة موقع: زيكيم العسكري، التابع للقوات الإسرائيلية المحتلة، والواقع على نهاية الشريط الحدودي الساحلي لشمال القطاع. أصيب الصياد نواف أحمد محمد العطار، ٢٣ عاماً، بعيار ناري في منطقة الحوض من جسمه، وقد قام عدد من الصيادين بنقله وحمله خارج مياه البحر، وسط حالة من الخوف والهلع، وقاموا باستدعاء سيارة إسعاف لنقله. وقد وصلت سيارة الإسعاف للطريق العام المقابل لشاطئ البحر، حيث نقله بواسطتها، غير أن الصياد العطار فارق الحياة بعد دقائق نظراً للنزيف الدموي الذي تعرض له.

آثار الدماء على مركب الصياد أبو ريالة

ح. جرائم قتل أطفال

قتلت قوات الاحتلال خلال العام (٥٧) طفلاً فلسطينياً، في سياقات مختلفة، بينهم (٥٠) طفلاً قتلوا في قطاع غزة، منهم (٣٦) طفلاً قتلوا خلال المظاهرات والاحتجاجات التي تنظم على الشريط الحدودي شرق قطاع غزة (مسيرات العودة وكسر الحصار)؛ (٩) قتلوا بدعوى التسلل أو الاقتراب من الشريط الحدودي؛ (٥) خلال استهداف الطيران الحربي مواقع للمقاومة وأهداف مدنية أخرى. كما قتل (٧) أطفال آخرين في الضفة الغربية، بينهم (٤) خلال المظاهرات والمواجهات مع قوات الاحتلال؛ (١) طفل بدعوى محاولته طعن جندي إسرائيلي؛ (١) طفل خلال اقتحام الأراضي الفلسطينية؛ و(١) طفل خلال وضع كان يتسم بالهدوء العام. كان من بين أبرز الحالات:

١. بتاريخ ١٤ يوليو، أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي الحربية، ٩ صواريخ متلاحقة تجاه مبنى غير مأهول مكون من ٥ طوابق في منطقة الكتيبة وسط مدينة غزة، والملاصق لمنتزه عام، ويقع في منطقة مكتظة بالسكان والمؤسسات المدنية والحكومية. أسفر ذلك عن تدمير جزء من المبنى، ومقتل الطفلين: لؤي مازن نبيل كحيل، ١٤ عامًا، وصديقه أمير محمد وليد النمرة، ١٤ عامًا، وهما من سكان غزة. كما أصيب جراء القصف وتناثر الشظايا والركام ٢٣ مواطنًا آخر، منهم طفلان.كما تسبب القصف بإلحاق أضرار في مسجد الكتيبة، والعديد من المنشآت من ضمنها مقر للإسعاف التابع لوزارة الصحة، وتضرر مرافقه، وعدد من سيارات الإسعاف في المكان، وكذلك مقر سجن الكتيبة الذي سجلت إصابات داخله.

٢. بتاريخ ٢٣ يوليو، أطلق جنود الاحتلال النار على الطفل أركان ثائر حلمي مزهر، (١٥) عاماً، وأصابوه بعيار ناري اخترق قلبه، خلال اشتباكات دارت بين جنود الاحتلال وشبان فلسطينيين لدى اقتحامها مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم. ونقل مزهر وهو بحالة حرجة جداً إلى مستشفى الحسين في مدينة بيت جالا، حيث أُعْلِنَ عن وفاته بعد وقت قصير من وصوله إليها.

٣. بتاريخ ١٥ مايو، أطلقت قوات الاحتلال النار على الطفل عدي أكرم أبو خليل (١٥) عاماً من قرية عين سينيا، شمال رام الله، فأصابته بعيار ناري في بطنه، وذلك خلال مواجهات مع قوات الاحتلال على مدخل البيرة الشمالي، بمناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية. ونقل أبو عدي الى مجمع فلسطين الطبي، ومكث في حال خطرة، لمدة ٨ أيام، واعلن عن وفاته يوم ٢٣ مايو.

٢- استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٨ فرض حصارها المشدد وقيودها على حرية حركة الأفراد ونقل البضائع والسلع في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد استمر الحصار المفروض على قطاع غزة وتم تشديد القيود على كافة المعابر المحيطة به. كما استمر عزل مدن الضفة الغربية المحتلة وإقامة الحواجز الثابتة والفجائية للتضييق على حركة المدنيين، وحركة نقل البضائع بين محافظات الضفة.

كذلك، تواصل عزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها، وفُرضت شروط على دخول المواطنين الفلسطينيين إليها من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد نجم عن ذلك بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدهورت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات الحصار وتقييد حركة الأفراد والسلع.

أولاً: استمرار حصار قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام ٢٠١٨ حصار قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، وفرضت مزيد من القيود المشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد.

على صعيد حركة الأفراد، شهد عام ٢٠١٨ ارتفاع نسبة رفض التصاريح التي تمنحها السلطات المحتلة للفئات محددة تسمح بموجبها لهم باجتياز معبر بيت حانون «ايرز». وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر، كما تراجع عدد مرافقي المرضى، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة «جسر اللنبي» وأصحاب الحاجات شخصية، المواطنين (كبار السن) المسموح لهم بالصلاة في المسجد الأقصى، والمواطنين المسيحيين المسموح لهم بحضور احتفالات الأعياد بمدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، واصلت السلطات الإسرائيلية المحتلة خلال عام ٢٠١٨ فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام». وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام ١١٨ صنفاً، غير أن هذه الأصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف «معدات الاتصال» يشمل وحده عشرات السلع. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة

الغربية، إسرائيل والعالم للعام الثاني عشر على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية)، حيث بلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها على مدار العام ٢٦٠٨ شاحنات. وتشكل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال عام ٢٠١٨، بحسب توثيق المركز، نحو ٤,٨٪ من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧، والتي كانت تصل إلى نحو ٤٥٠٠ شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

كما قامت السلطات المحتلة بإصدار عدد من القرارات المتلاحقة الخاصة بتشديد إجراءات الحصار على القطاع، وإغلاق المعبر التجاري الوحيد «كرم أبو سالم» بشكل كامل كرد على قيام حماس بإطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة باتجاه المناطق المحاذية لقطاع غزة.

فبتاريخ ٢٠١٨/٨/١ أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان، تعليماته بحظر إدخال الوقود والغاز إلى قطاع غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم، وبتاريخ ٢٠١٨/٧/١٦، أصدر قراراً بإغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل كلي، باستثناء نقل الأغذية والأدوية والمواد الطبية والوقود والغاز عند الحاجة فقط.

وبتاريخ ٢٠١٨/٧/١٠، قررت السلطات المحتلة إغلاق معبر كرم أبو سالم، ومنعت دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة، مع السماح بشكل استثنائي بمرور بعض السلع الإنسانية (من بينها الغذاء والدواء والوقود والغاز)، كما قررت فرض حظر كلي على تصدير وتسويق كافة البضائع من قطاع غزة.

وقد نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه.

وقد أدى الحصار إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تدمير نحو ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجراء ذلك بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة ٢٨٣,٠٠٠ فرد، بمعدل ٥٣,٧٪، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٨[١١]. وبلغ معدل الفقر في قطاع غزة ٥٣٪[١٢]، ويصنف أكثر من ٦٧٪ من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[١٣].

كما انعكس استمرار الحصار سلباً على حق سكان قطاع غزة في التعليم. فما يزال الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الرُبع (٢٦٪) في العام ١٩٩٤. وفي المقابل، تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لعدد محدود من الطلاب الدارسين في الجامعات الأجنبية بالمغادرة إلى الخارج عبر معبر بيت حانون «إيرز»، ويُجبر هؤلاء الطلاب على التوقيع على تعهد بعدم العودة للقطاع لمدة سنة.

وعلى صعيد الأوضاع الصحية، تسبب الحصار في انتهاك حق سكان القطاع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة ممكن بلوغه. فقد واصلت السلطات الإسرائيلية خلال عام

١١. النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني ٢٠١٨، دورة (نيسان، حزيران، ٢٠١٨)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨/٧/٨. للمزيد أُنظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3211

١٢. أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨/٠٧/١١. للمزيد أُنظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3182

١٣. انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، نشرة الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٨، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨/١٢/١٤. للمزيد أُنظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/monthly-humanitarian-bulletin-november-2018

٢٠١٨ حرمان المرضى من العلاج في الخارج، وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر ١٠,٠٥٧ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ٢٥,٨٧٧ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٣٨,٨٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ١,٩٧٨ طلباً لأسباب أمنية (٧,٦٪)، ولم ترد على ٦١٢ طلباً (٢,٣٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٥,٩٥٠ طلباً (٢٢,٩٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٢١٠ مرضى تغيير مرافقيهم (٠,٨٪)، وتأخر سفر ١,٣٠٧ مرضى (٥,١٪) بذرائع مختلفة.

كما أدى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال عام ٢٠١٨ توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة، كالأجهزة الاشعاعية اللازمة لتشخيص أمراض الأورام السرطانية، أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، إلى عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن التعامل مع مئات الحالات المرضية، واضطرت الوزارة إلى تحويل المرضى للعلاج في الخارج.

يذكر أن معبر رفح الحدودي قد فُتح منذ شهر مايو ٢٠١٨، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً، ولم يتمكن سوى ٥٥,٨٢٤ مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع ٣٥,٣٧٣ مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية ٦,٩٠٩ مواطنين، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ثانياً: القيود على الحركة في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٨، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. ففي أعقاب تزايد أعمال الاحتجاج التي شهدتها الأراضي المحتلة لرفض قرار الرئيس الأميركي بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٦، استمرت تلك القوات في فرض قيودها المشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة، وبخاصة خلال الربع الأول من هذا العام. يؤكد المركز أن سلطات الاحتلال تنتهك في تلك الإجراءات الحق في حرية الحركة والتنقل للمدنيين الفلسطينيين على نطاق واسع، وتستخدمه في إطار سياسة العقاب الجماعي ضدهم، إذ أن وتيرة هذه القيود تتصاعد، وتنخفض، تبعاً للأوضاع الميدانية على الأرض.

وخلال عام ٢٠١٨ بلغ عدد الحواجز الثابتة (١٠٣) حواجز، من بينها (٥٩) حاجزًا داخليًا منصوبًا في عمق الضفة الغربية، و(١٨) حاجزاً في منطقة H2 في مدينة الخليل التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (٣٩) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا فضلاً عن إقامة مئات الحواجز الفجائية، وغيرها من المعيقات المادية كالبوابات الحديدية، والسواتر الترابية والصخور. وخلال هذا العام، ضاعفت قوات الاحتلال من نصب الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية بشكل عشوائي، حيث تقيم تلك القوات عشرات الحواجز الفجائية أسبوعياً، كما وتقوم بإغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين أمام حركة المدنيين الفلسطينيين، والتي تسمح لهم باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد

قيود على الحركة في الضفة الغربية

من معاناتهم. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصارها على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. لقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة، كما وحرمت سكان المدينة الفلسطينيين من التمتع بحياتهم الطبيعية.

توظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق (C) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والأراضي الواقعة خلف جدار الضم (الفاصل). إن حكومة الاحتلال، التي أعلنت منذ عدة عقود عن ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة لها خلافاً للقانون الدولي، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، لا تنفي مطامعها في ضمّ مناطق الأغوار، والأراضي الواقعة خلف الجدار إليها أيضاً.

وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٢٩٧) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٣٧) طفلاً، و(١٣) امرأة وفتاة، وصحفي على تلك الحواجز، مقارنة بالعام ٢٠١٧، حيث جرى اعتقال حوالي (٢٨٠) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٥٨) طفلاً، و(٦) نساء.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين خلال محاولتهم اجتياز المعبر المذكور الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق على أيدي ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة قبل إعادتهم من حيث أتوا. كما وأن تلك القوات تقوم بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى، لساعات طويلة، وبخاصة في فصل الصيف قائظ الحرارة، والذي يشهد حركة سفر نشطة. وتشمل تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة الذين يستخدمون معبر (الكرامة) الحدودي للسفر خارج الأرض المحتلة وفق إجراءات تنسيق مسبقة مع سلطات الاحتلال، إذ يجري تجميعهم في رحلة عودتهم، وترحيلهم إلى القطاع على شكل مجموعات، دون السماح لهم بالتوقف في مدن الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون الذي يشكّل الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها. تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحديد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكله، والتي يبلغ عددها (١٠٤) بوابات. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طريق الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. خصصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (٦٠) كيلومترًا من شوارع الضفة لاستعمال المستوطنين في الضفة الغربية؛ وتحظر تلك السلطات على الفلسطينيين حتى قطع قسم منها بالمركبات بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. وبالإضافة إلى ذلك هنالك حوالي (٧) كيلومترات من الشوارع الداخلية في وسط مدينة الخليل يُمْنَعُ الفلسطينيون من استخدامها للسفر؛ وفي قسم منها يمنع سيرهم على الأقدام أيضًا.
وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين.

وتمثّل سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقاب الجماعي التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس قوات الاحتلال استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وإغلاق الطرق، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع.

٣- الاعتقال وممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

مع نهاية العام ٢٠١٨، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل اعتقال نحو (٦٥٠٠) فلسطيني، ببنهم () معتقلاً من الضفة الغربية، و(٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة. ومن بين المعتقلين (٤٠٠) طفلاً، و(٦٤) امرأة. وما يزال نحو و(٧٠٠) معتقل يخضعون للاعتقال الاداري دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلون على أكثر من (٢٠) سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧[١٤]، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

اعتقال أحد المواطنين في مدينة القدس

وخلال العام ٢٠١٨، وثق المركز اعتقال (٣٣٦٩) فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (٣٢٨٧) فلسطينياً في الضفة الغربية، و(٨٢) معتقلاً في قطاع غزة. كان من بين المعتقلين (٤٨٩) طفلاً، و(٧٩) امرأة، و(٨) أعضاء في المجلس التشريعي. غالبية الاعتقالات التي تمت في الضفة الغربية كانت خلال اقتحام تلك القوات للمدن والقرى والمخيمات، حيث اعتقل خلال العام(٣٠٣٤) فلسطينياً، بينما جرى اعتقال (٢٤١) فلسطينياً على الحواجز العسكرية، و(١٢) فلسطينياً خلال المسيرات الاحتجاجية.[١٥] أما في قطاع غزة، فقد اعتقل (١٣) شخصاً على الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، فيما اعتقلت تلك القوات (٩) فلسطينيين على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، أو التعليم. كما اعتقلت تلك القوات (٦٠) صياداً خلال قيامهم بعملية الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطئ. ويخضع المعتقلون الفلسطينيون لظروف اعتقال قاسية وغير إنسانية ومتردية، وقد توفي معتقلان كانا محكومين لفترات طويلة، في مستشفيات اسرائيلية نقلا اليها بعد تدهور حالتهما الصحية، في شبهة اهمال طبي. كما قتلت قوات الاحتلال فلسطينيين اثنين بعد أن قامت باعتقالهما من منزليهما، حيث تعرضا للضرب والتعذيب، فيما توفي معتقل خامس متأثرا بإصابته في المستشفى بعد اعتقاله بثلاثة أيام، بدعوى محاولة طعن جندي اسرائيلي على أحد الحواجز العسكرية.

وشهد العام استمرار سلطات الاحتلال بسن قوانين وتشريعات تحرم المعتقلين الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في الحياة، تضاف الى سلسلة من القوانين والاجراءات المجحفة التي تنتقص من حقوق المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

وبرز خلال العام اعتقال أطفال قصر بشكل تعسفي، وإساءة معاملتهم، واخضاعهم للتحقيق، بما يتخلله تعذيب، ومن ثم تقديمهم لمحاكمات عسكرية، وإصدار أحكام قاسية

١٤. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.
١٥. وثقت هيئة شؤون الأسرى ٣٠ حالة اعتقال لفلسطينيين بعد إصاباتهم بجروح، جراء اطلاق قوات الاحتلال النار عليهم، خلال العام ٢٠١٧.

بحقهم. ورصد المركز عشرات الحالات التي تعرض فيها أطفال للاعتقال على ايدي قوات الاحتلال، ومعاملتهم بشكل مهين، بما في ذلك الضرب والاهانة. وفي الكثير من الحالات، تصدر قوات الاحتلال الإسرائيلي أحكاماً قاسية بحق معتقلين قصر، وتفرض غرامات مالية باهظة، بموجب قانون تعسفي صادقت عليه الحكومة الاسرائيلية في العام ٢٠١٥، في مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل، واستمراراً للنهج الذي تتبعه سلطات الاحتلال، حيث سبق وأن أصدرت المئات من الأحكام المماثلة على أطفال قصر.

كما برز أيضا خلال العام اعتقال قوات الاحتلال لمواطنين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم على صفحات التواصل الاجتماعي، ومحاكماتهم على خلفية اتهامهم بالتحريض على دولة الاحتلال، خاصة في مدينة القدس المحتلة. وتفرض سلطات الاحتلال عقوبة تتراوح بين ما بين ثلاثة شهور و ٢٢ شهرا، بالإضافة الى غرامات مالية متفاوتة حسب التهمة الموجهة للمعتقل.

ولا تزال قوات الاحتلال تعتقل (٥) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في سجونها، بينهم النائب عن حركة فتح، مروان البرغوثي المعتقل منذ العام ٢٠٠٢، ومحكوم بالمؤبد، والنائب عن الجبهة الشعبية، أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة، ومعتقل منذ العام ٢٠٠٦، ويقضي حكما بالسجن لمدة ٣٠ عاما، فيما لا تزال تحتجز ادارياً (٣) نواب آخرين. وخلال العام ٢٠١٨، جرى اعتقال (٢) نائبين، لا يزالا رهن الاعتقال، بينما أفرجت تلك القوات عن (٥) نواب كانوا قد اعتقلوا خلال العامين ٢٠١٦، و٢٠١٧. فقد قامت قوات الاحتلال باعتقال النائب ناصر عبد الجواد، بتاريخ ١ يناير، والنائب محمد أبو جحيشة بتاريخ ٧ نوفمبر، ولا يزالا معتقلين. وأفرجت سلطات الاحتلال خلال العام عن كلا من: ١) النائب حسن يوسف، أفرج عنه بتاريخ ١١ أكتوبر، وكان قد اعتقل بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٧، وجدد له الاعتقال الاداري مرتان؛ ٢) النائب محمد النتشة، وأفرج عنه بتاريخ ٢٥ يوليو، وكان معتقلاً منذ تاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦؛ ٣) النائب محمد أبو طير، وأفرج عنه بتاريخ ١ فبراير، وكان معتقلاً منذ تاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٧؛ ٤) النائب محمد بدر، وافرج عنه بتاريخ ٨ أبريل، وكان معتقلا منذ تاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧؛ و٥) النائب أحمد عطون، المعتقل منذ ١٩ أبريل ٢٠١٧، وأفرج عنه بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٨. فيما لا تزال النائب خالدة جرار معتقلة منذ تاريخ ٢ يوليو ٢٠١٧، حيث جرى تمديد الاعتقال الاداري لها أكثر من مرة.

التعذيب وسوء المعاملة

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية في شهر نوفمبر قراراً من شأنه السماح لعناصر الأمن العام «الشاباك» استخدام «وسائل خاصة»، وفي حالات استثنائية، لم تكن مسموحة من ذي قبل، خلال التحقيق مع معتقلين فلسطينيين. تشمل هذه الوسائل تشمل منع المعتقل من النوم وإرغامه على البقاء في وضعية «وقفة الضفدع» لمدة طويلة.

وأصدرت هيئة المحكمة المكونة من ثلاثة قضاة القرار، خلال نظرها في التماس قدمه المعتقل المحرر فراس طبيش، على خلفية تعذيبه خلال اعتقاله في العام ٢٠١١. ورأت هيئة المحكمة أن أساليب التعذيب التي تعرض لها طبيش آنذاك كانت شرعية. ورفضت هيئة المحكمة اعادة فتح التحقيق في ملف تعذيب طبيش، واعتبرت أنه لا يمكن اثبات أن الوسائل الخاصة التي مورست ضده هي تعذيب، رغم تقديمه اثباتات طبية تؤكد وجود آلام بأسنانه وانتفاخ ركبته وصعوبة حركتها ومشاكل في الرؤية وأوجاع في الأرجل نتيجة التعذيب.

ويمكن اعتبار هذا القرار توسيعاً لنطاق التعذيب اثناء التحقيق مع الفلسطينيين، على الرغم من أن ممارسة التعذيب في السجون ومراكز التحقيق الاسرائيلية لا يزال يمارس وعلى نطاق واسع ولم تتوقف يوماً.

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى معاملة حاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال، بما في ذلك أشكال

متعددة من التعذيب الجسدي والمعنوي. ويتعرض المعتقلون منذ لحظات اعتقالهم الأولى، إلى الضرب المبرح بالأيدي والهراوات، خلال اقتيادهم إلى مراكز الاعتقال والتوقيف. ويتولى رجال الأمن «الشاباك» مهام التحقيق مع المعتقلين، يتخلله أساليب من التعذيب طيلة فترة التحقيق التي قد تمتد في بعض الاحيان الى أشهر. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وخلال العام توفي إثنان من المعتقلين في ظروف يشتبه فيها بتعرضهما للتعذيب، حيث تعرضا للضرب الشديد فور اعتقالهما من منزليهما، وأدى ذلك الى وفاتهما على الفور.

الإهمال الطبي في السجون

]وفقاً لمؤسسات حقوق الانسان المحلية، والإسرائيلية، فإن أعداد الحالات المرضية، بما فيها المزمنة والخطيرة، التي يعاني أصحابها من أمراض، كالسرطان والقلب والإعاقة والشلل، داخل سجون ومعتقلات الاحتلال في تزايد مستمر، جراء سياسة الإهمال الطبي المتعمد، وعدم توفير ظروف بيئية وصحية مناسبة لهم. وتشير الاحصائيات إلى وجود نحو (١٠٠٠) حالة مرضية داخل تلك السجون بحاجة الى علاج، بينها العشرات بحاجة الى تدخل عاجل لإنقاذ حياتهم. يحتجز الأشخاص المحميون المتهمون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا. ويفصلون إذا أمكن عن بقية المحتجزين، ويخضعون لنظام غذائي وصحي يكفل المحافظة على صحتهم ويناظر على الأقل النظام المتبع في سجون البلد المحتل.

وفيات خلال الاحتجاز والاعتقال

]توفي خلال العام ٢٠١٨، (٥) معتقلين فلسطينيين، في سجون الاحتلال، اثنين منهم كانا محكومين لفترات طويلة، وتوفيا في مستشفيات اسرائيلية نقلا اليها بعد تدهور حالتهما الصحية، بينما توفى اثنان نتيجة الضرب والتعذيب فور اعتقالهما من منزليهما، وتوفي خامس متأثرا بإصابته في المستشفى بعد اعتقاله بثلاثة أيام، بدعوى محاولة طعن جندي اسرائيلي على أحد الحواجز العسكرية.

١. بتاريخ ٢٢ يناير، توفي المعتقل في سجون الاحتلال، حسين عطا الله، ٥٧ عاماً، من مدينة نابلس، في مستشفى أساف هاروفيه، داخل إسرائيل، والذي كان يعاني من مرض السرطان، في ظروف تثير شبهات اهمال طبي متعمد في سجون الاحتلال. وكان المعتقل عطا الله، يقضي حكماً بالسجن لمدة ٣٢ عاما، أمضى منها ٢١ عاماً، في سجون الاحتلال. وأصيب عطا الله خلال تواجده في السجن بمرض السرطان في خمسة أماكن في جسده، في الرئتين والعمود الفقري والكبد والرأس. ورغم اشتداد المرض عليه، وتدهور حالته الصحية بشكل سريع في الآونة الأخيرة، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت طلبات متكررة للإفراج عنه كحالة انسانية. وذكر رئيس هيئة شؤون الأسرى، عيسى قراقع، لوسائل إعلام، أن لجنة الافراجات المبكرة رفضت طلباً تقدم به محامي الهيئة من أجل الافراج عن عطا الله في شهر سبتمبر الماضي. وبناءً عليه تقدم محامي الهيئة باستئناف ثلاث مرات على القرار، غير أن جميعها رفضت من قبل المحكمة الاسرائيلية. وكان من المفترض أن تنظر المحكمة في طلب رابع تقدم به محامي الهيئة، موعده في ٢٢ يناير ٢٠١٨، غير أن عطا لله توفي قبل يومين من الموعد في مستشفى أساف هاروفيه.
٢. بتاريخ ٢٢ فبراير، توفي المعتقل لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي ياسين السراديح من مدينة أريحا، بعد ساعات قليلة من اعتقاله على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وكانت قوات الاحتلال قد داهمت منزل عائلة المواطن خميس حطاب وسط المدينة، بعد

تحطيم الباب الرئيس للمنزل، وإجراء أعمال تفتيش وعبث بمحتوياته، وتكسير بعضها. توجه ابن شقيقته، ياسين عمر السراديح، ٣٣ عاماً، لاستيضاح ما يجري، وعلى الفور، انهال عليه عدد من جنود الاحتلال بالضرب العنيف على مختلف أنحاء جسمه، قبل إطلاق قنبلة غاز في المكان، ثم سحبوه على الأرض، واقتادوه إلى إحدى آلياتهم العسكرية، ونقلوه إلى جهة غير معلومة. وفي حوالي الساعة ٩:٣٠ صباح اليوم نفسه، تلقت العائلة اتصالاً هاتفياً من الارتباط العسكري الفلسطيني أخبرها من خلاله أن نظيره الإسرائيلي أبلغه بوفاة ابنها بعد إصابته بتشنجات وتعرضه للاختناق بالغاز. ويظهر شريط فيديو مصوّر من إحدى كاميرات المراقبة انقضاض حوالي ستة جنود على المواطن المذكور، وضربه بشكل وحشي، مستخدمين أكعاب بنادقهم، وأقدامهم.

٣. بتاريخ ٨ أبريل، أعلنت المصادر الطبية في داخل مستشفى «مائير» في مدينة «كفار سابا» داخل إسرائيل عن وفاة المعتقل الفلسطيني المصاب محمد صبحي عنبر، ٤٦ عاماً، من سكان مخيم طولكرم، متأثراً بجراحه التي أصيب بها في السابق. وكان المذكور قد أصيب بثلاثة أعيرة نارية في أماكن مختلفة من جسمه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢، عندما أطلق حراس شركة أمن إسرائيلية تعمل في خدمة الاحتلال الإسرائيلي على حاجز جبارة العسكري، جنوب مدينة طولكرم. ادعت قوات الاحتلال في حينه أن عنبر حاول تنفيذ عملية طعن، ثم قامت باعتقاله بعد إصابته، ونقله إلى مستشفى «مائير»، حيث أجريت له عدة عمليات جراحية، وتم بتر قدمه في إحداها، عدا عن إصابته بكسور في الحوض. مكث عنبر في المستشفى المذكورة منذ تاريخ إصابته حتى الإعلان عن وفاته.

٤. بتاريخ ٢٠ مايو، أعلنت الطواقم الطبية في مستشفى «أساف هروفيه» بالقرب من مدينة الرملة داخل إسرائيل، عن وفاة الأسير الفلسطيني **عزيز موسى سالم عويسات، ٥٣ عاما**، من سكان قرية جبل المكبر، جنوب شرقي مدينة القدس الشرقية المحتلة. وكان عويسات قد نقل بتاريخ ٢٠١٨/٥/٩ من مستشفى سجن الرملة إلى مستشفى «أساف هروفيه» بعد إصابته بجلطة، ومكث فيها إلى أن أعلن عن وفاته مساء اليوم المذكور. وكان عويسات قد اعتقل ٨ مارس ٢٠١٤، وحكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاماً، بعد إدانته بتهمة التخطيط لتفجير خط الغاز الخاص بمستوطنة «أرمون هنتسيف» المقامة على أراضي قرية جبل المكبر. وفي مطلع شهر مايو ٢٠١٨، أصيب بجلطة دماغية في معتقل سجن الرملة، بعد نقله من سجن «أيشل». وقبل إصابته بالجلطة روى الأسير عويسات لأحد الأسرى أنه تعرض للضرب والتنكيل في سجن «أيشل» بإدعاء قيامه بسكب المياه الساخن على أحد السجانين. وفي تاريخ ٢٠١٨/٥/٩ خضع لعملية قسطرة للقلب، ما زاد من خطورة حالته الصحية، وبعد يوم واحد نقل إلى مستشفى «تل هشومير» حيث أجريت له عملية القلب المفتوح. وخلال اليومين السابقين لوفاته كان الأسير عويسات يعاني من فشل في غالبية أعضاء جسده، وكان موصولاً بأجهزة التنفّس الاصطناعي في مستشفى «أساف هروفيه»، حيث أجريت له صورة بالرنين المغناطيسي، بينت أنه يعاني من التهاب حادّ وضغط رئوي في رئته اليسرى. عندها طالبت هيئة شؤون الأسرى بالإفراج المبكر والعاجل عنه، لأسباب صحية، وحددت جلسة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٥ في محكمة الصلح بالرملة، للنظر في الطلب.

٥. بتاريخ ١٨ سبتمبر، توفي المعتقل **محمد زغلول الخطيب**، ٢٤ عاما، من سكان بلدة بيت ريما، شمال غربي مدينة رام الله، بعد ساعات قليلة من اعتقاله على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وكانت قوة عسكرية قد تسللت لمنزله صباحاً، واقتحمت غرفة نومه، ثم انهالوا عليه بالضرب الوحشي، قبل اعتقاله، واقتياده معهم. وفي ساعات الصباح اتصل ضابط إسرائيلي بشقيق المذكور، وسأله إن كان محمد يعاني من أمراض معينة، ونفى أن يكون شقيقه يعاني من أية أمراض. وبعد وقت قصير تلقت العائلة اتصالاً هاتفياً من الارتباط الفلسطيني، أبلغها من خلاله بوفاة ابنها. والخطيب جريح سابق، حيث أصيب برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في قدمه قبل نحو سنة ونصف.

معتقلون أضربوا عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم

خاض معتقلون فلسطينيون خلال العام اضرابات فردية لفترات متباينة، احتجاجا على ظروف اعتقالهم التي تتنافى مع أبسط المعايير الدولية المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال. كان من بين هؤلاء المعتقلين خضر عدنان موسى، ٤٠ عاماً، الذي بدأ اضرابا عن الطعام بتاريخ ٢ سبتمبر، احتجاجا على اعتقاله الإداري التعسفي، استمر مدة ٥٨ يوماً، حيث أنهاه بعد أن أصدرت محكمة عسكرية بتاريخ ٢٩ أكتوبر، بحقه حكماً بالسجن الفعلي لمدة ١٢ شهراً، وغرامة مالية مقدارها ١٠٠٠ شيكل. وكان خضر عدنان قد اعتقل من منزله ببلدة عرابة، قضاء جنين، بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٧، ووجهت له تهم تحريضية، والانتماء لحركة الجهاد الاسلامي، ومكث طيلة تلك الفترة دون محاكمة (اعتقال اداري). وقد أفرج عن خضر بعد انتهاء مدة محكوميته.

يشار إلى أن هذا الاضراب هو الثالث من نوعه الذي يخوضه المعتقل عدنان، حيث سبق وأن خاض اضرابين مماثلين في عام ٢٠١٢، واستمر لمدة ٦٦ يوماً، وفي عام ٢٠١٥، واستمر لمدة ٥٤ يوماً.

كما خاض المعتقل محمد الريماوي، ٢٧ عاماً، من بيت ريما، غرب رام الله، اضرابا عن الطعام أثناء التحقيق معه، استمر لمدة ٢٠ يوماً. وأنهى الريماوي اضرابه عن الطعام، بعد ان قررت سلطات الاحتلال الافراج تعنه لتدهور وضعه الصحي، وأفرج عنه بتاريخ ٧ أغسطس. وكان الريماوي قد اعتقل بتاريخ ١٩ يوليو، ودخل فورا في اضراب عن الطعام احتجاج على اعادة اعتقاله وظروف التحقيق معه.

تشريعات مجحفة

مع بداية العام ٢٠١٨، برز الى السطح مشروع قانون الاعدام للأسرى،[١٦] بعد مخاض طويل داخل دولة الاحتلال، حيث صوت البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» بتاريخ ٣ يناير، على تعديل قانون العقوبات، الذي يبيح بموجبه استخدام عقوبة الإعدام ضد الضالعين في جرائم قتل أثناء تنفيذ «عمليات إرهابية». وقد قدم المشروع للكنيست من ثلاثة نواب متطرفين اسرائيليين وهم: روبيرت إيلتوف؛ عوديد فورر؛ ويولية لينوبسكي، بتاريخ ٣٠ اكتوبر ٢٠١٧. وينص المشروع على «أن يأمر وزير الدفاع قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة بأن يصدر أوامره: ١) بأن صلاحية هيئة المحكمة العسكرية في المنطقة بأن تحكم بالإعدام، دون اشتراط إجماع الهيئة، بل تكفي الأغلبية العادية. ٢) ليس لأي محكمة تخفيف عقوبة من صدر عليه حكم إعدام نهائي من المحكمة العسكرية في المنطقة.»

الاعتقال الإداري:

يخضع مئات الفلسطينيين في سجون الاحتلال للاعتقال تحت مسمى «الاعتقال الإداري»، وهو إجراء يسمح بتوقيف فلسطينيين لفترة غير محددة، دون توجيه تهمة معينة، بل استناداً الى معلومات سرية، بناءً على أمر صادر من القائد العسكري الإسرائيلي بموجب صلاحياته المخولة له وفقا للأمر العسكري رقم (١٦٥١). وقد مارست حكومة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع آلاف المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة، أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة.

وخلال العام، كان من اللافت، وفي ضوء استمرار مظاهر الاحتجاج ضد قوات الاحتلال، خاصة في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، اصدار العشرات من احكام الاعتقال الاداري لفلسطينيين، بتهم التحريض على قوات الاحتلال

١٦. كان مشروع مشابه قد رفض من قبل الكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠١٥، وحينها، علق رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، الذي اوصى نواب حزبه بعدم التصويت للمشروع والذي لم ينل إلا ست اصوات، بأن المشروع يحتاج إلى تعديل ونقاشات طويلة، مما يؤكد أن المشروع مقبول من حيث المبدأ من قبله وحزبه المتطرف (الليكود)، والخلاف فقط على التفاصيل.

على صفحات التواصل الاجتماعي. وفي المجمل تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو (٧٠٠) معتقلاً إدارياً في سجون ومراكز الاعتقال التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم (٣) من أعضاء في المجلس التشريعي، في انتهاك صارخ لحقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة.

٤- اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها المنهجة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهد العام ٢٠١٨ ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الانتهاكات المقترفة مقارنة بالعام ٢٠١٧. وبلغ عدد الانتهاكات خلال العام (٣٠٠)، انتهاكاً، من بينها جريمتي قتل بحق صحفيين في قطاع غزة؛ (١٧٠) أصيبوا بالرصاص ولحي والمعدني والقنابل المسيلة للدموع؛ (٤٠) صحفياً تعرضوا للضرب والاهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة؛ (٤٥) صحفياً تعرضوا للاعتقال أو الاحتجاز، بما في ذلك الاستجواب؛ (١٠) تم خلالها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث؛ (٨) حالات تعرضت لها مقرات ومكاتب صحفية وإعلامية للمداهمة أو الإغلاق أو المصادرة؛ (٢) حالتا قصف لمكاتب ومقرات إعلامية؛ و(٢) تم خلالها منع صحف من الطباعة. ناهيك عن العديد من الانتهاكات التي منع فيها صحفيون من تغطية الأحداث، أو تمت مضايقتهم.

وبرز على نحوٍ خاص استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية والدولية، الذين يغطون المظاهرات السلمية على طول الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، ضمن فعاليات «مسيرات العودة وكسر الحصار» التي نظمت ابتداءً من تاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨.

وكان من الواضح، منذ بداية الأحداث، استهداف الصحفيين رغم وجود كل الشارات المميزة التي تؤكد على طبيعة عملهم، بل وتعمد قناصة الاحتلال توجيه الإصابة إلى المنطقة العليا من الجسد، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن جنود الاحتلال لديهم أوامر او على الأقل تصريح بإيقاع خسائر بشرية وردع الصحفيين من تغطية هذه الجرائم في آن.

ومنذ انطلاق مسيرات العودة وكسر الحصار قتلت قوات الاحتلال صحفيين فلسطينيين كانا يقومان بتغطية أحداث مسيرات العودة في قطاع غزة، كما أصابت (١٣٢)[١٧] صحفياً، بشكل مباشر، بينهم (٨) صحفيات، بينهم (٨٠) أصيبوا بأعيرة نارية، (٣٠) أصيبوا بقنابل الغاز بشكل مباشر، (٢٥) أصيبوا بأعيرة مطاطية، و(٢٧) أصيبوا بشظايا قنابل صوتية أو غعاز مسيل للدموع. وكان من بين الجرحى من أصيبوا بجراح خطرة في الرأس والرقبة، كما أصيب الغالبية في الأطراف السفلية والعلوية، كان من بينهم الصحفي يوسف الكرنز، مراسل وكالة الوطنية، الذي بترت ساقه، وعدد آخر كانوا في حال الخطر، جراء استهدافهم برصاص متفجر، خاصة في منطقة الخاصرة من قبل القناصة بغرض إيقاع بالغ الأذى في صفوفهم.

١٨. بينهم عدد أصيبوا أكثر من مرة خلال تلك المسيرات، ليصل عدد الاصابات الى (١٦٢) إصابة.

اصابة الصحفي ياسر مرتجى على الحود الشرقية لمدينة خان يونس

الصحفي احمد ابو حسين

مقتل صحفيين

١. **الصحفي ياسر مرتجى، مصور وكالة عين ميديا.**
بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٨، أصيب المصور الصحفي ياسر مرتجى، مصور في شركة عين ميديا للبث والإنتاج الإعلامي، بعيار ناري في البطن، أدى إلى تمزق بالشريان الرئيس للأمعاء، بينما كان يصور المتظاهرين على بعد نحو٢٠٠ مترًا من الشريط الحدودي إلى الشمال الشرقي من ساعة اعتصام العودة في خزاعة، شرق خانيونس. ونقل الصحفي مرتجى عبر سيارة إسعاف إلى مستشفى ناصر في خانيونس، وتبين وجود نزيف حاد في البطن وقطع في أحد الشرايين، وأدخل للعمليات، وبقي يخضع للعلاج حتى إعلان وفاته فجر اليوم التالي. ووفقا لما علمه المركز ولشهود العيان، فإن مرتجى كان يرتدي علامات مميزة تدل على أنه صحفي، إذ كان يرتدي سترة واقية زرقاء اللون مكتوب عليها press، إلى جانب ارتدائه خوذة رأس زرقاء اللون أيضًا.

٢. **الصحفي أحمد محمد أبو حسين، مصور وكالة بيسان الإخبارية، ومراسل إذاعة صوت الشعب**
بتاريخ ١٣ أبريل، أصيب **الصحفي أحمد محمد أبو حسين**، ٢٤ عاما، وهو يعمل مصوراً لصالح وكالة بيسان الإخبارية ومراسل إذاعة الشعب وعضو التجمع الصحفي الديمقراطي، بعيار ناري أسفل الإبط الأيسر، بينما كان يقوم بعمله على تغطية الاحداث التي شهدتها منطقة الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، شرق تلة أبو صفية، شمال شرقي بلدة جباليا، شمال القطاع. وأصيب الصحفي أبو حسين بينما كان يرتدي سترة مكتوبا عليها PRESS وخوذة مكتوبا عليها TV، ونقل الى مستشفى الشفاء وهو بحالة خطيرة. ونظراً لتدهور حالته الصحية، حول الى مستشفيات الضفة الغربية لتلقي العلاج، ومن ثم حول الى مستشفى تل هشومير داخل اسرائيل، حيث رقد في العناية المركز وهو في حال الخطر، حتى أعلن عن وفاته بتاريخ ٢٥ أبريل.

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتهدف هذه الاعتداءات المنظمة إلى منع وسائل الإعلام من تغطية ونشر ما تقترفه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وقعت تلك الاعتداءات في سياق عمل الصحفيين المهني بتغطية ما يدور من أحداث على أرض الواقع ونقلها للعالم، بما في ذلك تغطيتهم للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات، أو ما يدور من أحداث أخرى في مختلف المناطق، كحوادث إطلاق النار، واغلاق الطرقات، والقصف الاسرائيلي، وهدم المساكن وغير ذلك من انتهاكات يومية. وشملت تلك الاعتداءات

جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من التصوير وتغطية الأحداث؛ مداهمة مقار ومحطات إذاعية وتلفزيونية؛ إغلاق محطات إذاعية، ومداهمة منازل صحفيين.

ووثق المركز خلال العام ٢٠١٨، جرائم إطلاق نار بحق الصحفيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين أسفرت عن إصابة (١٧٠)[١٨] صحفياً بجروح، جراء الرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، حيث يتعمد جنود الاحتلال إطلاق قنابل الغاز على أجساد المواطنين بشكل مباشر، لإلحاق الأذى في صفوف المدنيين. كما تعرض (٤٠) صحفياً للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. وتعرض (٤٥) صحافياً وعاملاً في وسائل الاعلام للاعتقال أو الاحتجاز، رافقتها أحياناً أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال.

كما تعرضت (٥) مؤسسات اعلامية لأعمال مداهمة، حيث قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها، ومصادرة بعضها. وأغلقت تلك القوات (٣) من هذه المؤسسات، بتهم التحريض. كانت أبرز تلك الحالات اقتحام مبنى وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، في رام الله، وسط إطلاق القنابل الصوتية وقنابل الغاز. وقام جنود الاحتلال باحتجاز الموظفين والتدقيق في هوياتهم الشخصية، واعتدت على أحدهم بالضرب، قبل أن تجري عمليات تفتيش، وتطلق قنابل الغاز قبل الانسحاب، مما أصاب عدد من الصحفيين بحالات اختناق واغماءات.

كما تعرض مقر فضائية الأقصى في مدينة غزة، للقضف والتدمير مرة أخرى، خلال جولة التصعيد التي شهدها قطاع غزة يومي ١٣ و١٤ نوفمبر الماضي. واستهدفت الطائرات الحربية بعدة صواريخ مقر فضائية الأقصى في حي النصر، ودمرته بالكامل. ووفقا لإفادة مدير دائرة البرامج في الفضائية، عماد زقوت، لباحثة المركز، ففي حوالي الساعة ٨:٤٠ مساءً تلقى اتصالا من جيش الاحتلال الإسرائيلي أمره بإخلاء مقر الفضائية خلال ٥ دقائق، كما تلقى كل من المذيع إسلام بدر ومعد البرامج بالفضائية سليم الشرفا نفس الاتصالات من جيش الاحتلال وأمروهم بإخلاء مبنى الفضائية خلال ٥ دقائق تمهيداً لقصفه. حيث تعرض مقر الفضائية المكون من ٤ طبقات وملحق به بركس حديد عبارة عن استديو تصوير، للقصف ب ٩ صواريخ استطلاع متتالية، ثم تعرض المبنى للقصف الجوي من الطائرات الحربية بثلاث صواريخ متتالية. وقد دمر القصف مبنى الفضائية بالكامل، ودمرت كافة محتوياته من كاميرات وشاشات عرض وأجهزة صوت وهندسة. كما ألحق القصف أضراراً جسمية بمنازل المواطنين المجاورة. وسبق أن دمرت قوات الاحتلال مبنى فضائية الأقصى في حروب سابقة على غزة أكثر من مرة.

إلى ذلك، لا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

تدمير مقر فضائية الأقصى بمدينة غزة

١٨. لا تتضمن هذه الإحصائية، سواء الصحفيين الذين تعرضوا لحالة إغماء وتعب شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بحق المدنيين كل أسبوع تجاههم في المسيرات السلمية، أو الصحفيين الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات.

٥- هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال في تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، قد قرر في نهاية العام ٢٠١٥ تفعيل هذه السياسة ضد عائلات الفلسطينيين الذين يُنفِّذون عمليات دهس، و/أو طعن يستهدفون فيها جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدم أو تفجير، أو إغلاق منازلها. وخلال هذا العام، نفّذت قوات الاحتلال عمليات هدم و/أو تفجير و/أو إغلاق على تلك الخلفية طالت (٦) منازل، وكانت تلك المنازل موزعة على النحو التالي: محافظة رام الله والبيرة: منزلان؛ محافظة جنين: (٣ منازل)، ومحافظة طولكرم: منزل واحد. وتندرج هذه السياسة في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد الأبرياء الفلسطينيين، وذلك خلافاً للمادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، والتي تحظر العقاب الجماعي، وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

في الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في مدينة القدس الشرقية والمستوطنات، بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، تُضَيِّقُ تلك السلطات الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرّس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات، سواء في إجراءات البناء، أو في إجراءات التعامل مع البناء غير المرخص. وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل

قصف وتدمير منزل عائلة خماش بمدينة دير البلح

السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها على خلفية البناء دون ترخيص (١٥٧) موئلاً للسكن، منها (٧٢) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (١٧) منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(٨٥) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وبذلك، يرتفع عدد المساكن التي تعرضت للتجريف والتفجير على خلفيتي البناء غير المرخص والعقاب الجماعي إلى (١٦٣) منزلا ومأوى. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيديهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وكانت عمليات الهدم على مختلف الخلفيات حسب المحافظات كالتالي: القدس: (٧٢) منزلاً (من بينها ١٧ منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)، نابلس (٦) منازل؛ الخليل (١٨) منزلاً؛ بيت لحم (٢٦) منزلاً؛ أريحا والأغوار الوسطى (١١) منزلاً؛ رام الله والبيرة (١٠) منازل؛ طوباس والأغوار الشمالية (١١) منزلاً، جنين (٤) منازل؛ سلفيت (٤) منازل، وطولكرم منزل واحد.

كما هدمت قوات الاحتلال (٢٣٧) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، وكانت تلك المنشآت موزعة كالتالي: القدس (٨٨) منشأة (من بينها ٥ منشآت أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)؛ رام الله والبيرة (٢٤)؛ الخليل (٢٠)؛ طوباس والأغوار الشمالية (٢٤)؛ بيت لحم (٢٣)؛ أريحا والأغوار الوسطى (١٧)؛ نابلس (٢١)؛ جنين (١٦)؛ وسلفيت (٤).

وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تنفيذ عمليات هدم وتدمير للممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة، حيث نفذت خلال العام ٢٠١٨ عمليات تدمير لعدد من المنازل السكنية والممتلكات المدنية في مدن قطاع غزة، أدت إلى هدم وتدمير ٣٠ منزل (تحتوي على ٤٤ وحدة سكنية) في قطاع غزة، ١٠ منها هدم بشكل كلي، فيما تعرض ٢٠ منزل آخر إلى دمار جزئي جسيم. وكانت تلك المنازل تأوي عائلات قوامها ١٥٢ شخصاً، من بينهم ٨١ طفلاً. وقد لجأت القوات الحربية المحتلة إلى استخدام الغارات الجوية كوسيلة رئيسية في عمليات الهدم المشار إليها.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في جرائم قصف المنشآت المدنية الأخرى، حيث وثق المركز قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية ١٠ منشآت مدنية أُخرى تستخدم لأغراض تجارية، خدماتية، صحية، ثقافية، وآبار مياه، كان من أبرزها تدمير مبنى فضائية الأقصى في مدينة غزة، وكذلك تدمير مبنى مركز المسحال الثقافي الذي يتكون من أربع طبقات، فضلاً عن وقوع أضرار في المستشفى الاندونيسي في شمال غزة.

7. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين:

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وخلال العام قتل المستوطنون اثنين من المواطنين الفلسطينيين، إحداهما امرأة، وأصابوا عدداً آخر بجراح.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (C) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص. ورغم انتقادات المجتمع الدولي المتواصلة للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، ووصف الاستيطان بأنّه غير شرعي، ومخالف للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن، إلا أن سلطات الاحتلال استمرت في زيادة تلك النشاطات خلال هذا العام، وبشكل غير مسبوق. ويمكن اعتبار عام ٢٠١٨ بأنّه الأكثر تغولاً في هذا المضمار منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والعربية الأخرى قبل واحد وخمسين عاماً.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض. كما ويجدد المركز الذي رحب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ورأى أنه علامة فارقة طال انتظارها من الهيئة الأممية الأهم، يجدد مطالبته بتحرك دولي فوري وفاعل لإعادة الاعتبار لسيادة القانون، ووضع حد للتحدي والتنكر المزمنين من قبل دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي، وللحصانة المتأصلة التي تحظى بها إسرائيل على مدى عقود.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C)وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف

من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وعلى التوازي مع انتهاكات المستوطنين، وإجراءات سلطات الاحتلال، فقد كان للمستوطنات «غير الشرعية»! نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة الإسرائيلية، التي طرحت ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلفة العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، قامت سلطات الاحتلال بالإعلان والمصادقة عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية ومحيطها، حيث أعلنت الجهات المختصة المسؤولة عن البناء في المستوطنات في الضفة الغربية ومدينة القدس عن إيداع خطط وطرح عطاءات والموافقة على تراخيص لنحو (١٠٢٩٨) وحدة استيطانية، منها (٢٦٠٠) وحدة في مدينة القدس المحتلة. وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (٣٤٣٩) دونماً خلال العام ٢٠١٨ تحت إدعاءات مختلفة كالاستخدام لأغراض أمنية، جدار الضم (الفاصل)، أراضي دولة، مناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من تلك الإدعاءات. وذلك استناداً إلى التقرير الصادر عن دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في بيت الشرق التي يديرها الخبير في شؤون الاستيطان، خليل التفكجي.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار وإغراقها بالمياه العادمة وتسميمها بالمواد الكيماوية، وذلك لصالح توسيع المستوطنات. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعاً وحرقاً وتكسيراً وإغراقاً بالمياه العادمة، حوالي (٧٦٠٠) شجرة زيتون ونخيل ولوزيات وعنب في كافة أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس.
وفي سياق متصل، تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي أراضي الضفة الغربية المحتلة لمعالجة نفايات إسرائيلية.

أحد المنازل التي هاجمها المستوطنون

كشف تقرير نشره مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) أنّ جزءًا كبيرًا من جهاز معالجة النفايات المنتَجة داخل إسرائيل، موجود خارج حدودها السياديّة. ولأنّ إسرائيل وضعت تعليمات للحفاظ على البيئة أقلّ تشدّدًا في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات، بل وعرضت محفّزات اقتصاديّة، كالامتيازات الضريبيّة والدعم الحكومي، أصبحت إقامة معامل معالجة النفايات في الأراضي المحتلّة أكثر منفعة من إقامتها في إسرائيل؛ كما أنّ التعليمات البيئيّة الموضوعة وفق معايير مخفّفة ومتهاونة، تزيد من احتمالات وقوع مخاطر بيئيّة وصحّية تؤثّر على سكّان الضفة الغربية.

يبيّن فحص أجرته (بتسيلم) أنّه يوجد في الضفة الغربية لا أقلّ من ١٥ منشأة لمعالجة النفايات التي أنتِج معظمها في إسرائيل؛ ستّة منها تعالج نفايات خطرة تقتضي معالجة خاصّة وتعليمات محدّدة، بسبب ما تنطوي عليه من مخاطر. يكشف التقرير أنّ المصانع الملوِّثة في إسرائيل تخضع لتشريعات متقدّمة في مجال منع تلويث الجوّ، في حين أنّ المصانع في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات تكاد تعمل دون قيود، ولا يُطلب منها تقديم تقارير عن كميات النفايات المعالجة فيها، ولا الأخطار الناجمة عن عملها، ولا طرق تفادي هذه الأخطار – أو على الأقل تقليصها.[١٩]

١٩. https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201712_made_in_israel

سياسة تطهير عرقي

في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتصنيف الأراضي المحتلة إلى مناطق (A) و(B) و(C)، وإحالة المسؤولية الكاملة عن المناطق المصنفة (C) إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلقت تلك القوات يدها في مناطق (C) لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الذرائع لتنفيذ سياسات التطهير العرقي في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية. ولعل أشدها قسوة تدمير حياة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من خلال تجريف مساكنهم، وحظائر إيواء مواشيهم بادعاء بنائها دون الحصول على تراخيص من (الإدارة المدنية)، وترحيلهم الجماعي من منطقة إلى أخرى بادعاء إجراء تدريبات عسكرية، أو الإعلان عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة، وترحيل المواطنين غير المثبتة عناوينهم السكنية في المنطقة عنها، وذلك بهدف تدمير مقومات حياتهم اليومية، وزيادة معاناتهم.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى نطاق واسع، في استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية بهدف اقتلاعهما من مناطق سكناها، وبخاصة على السفوح الشرقية لمدينة القدس المحتلة والأغوار. كان العنوان الأبرز في هذا المضمار محاولات اقتلاع وترحيل سكان تجمّع الخان الأحمر البدوي، شرق مدينة القدس المحتلة.

ففي تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، في جلسة عقدت بعضوية القضاة نوعم سولبيرج؛ عنات برون؛ وياعيل فلنر، قراراً يمنح دولة الاحتلال الحق في هدم منازل سكان تجمع «الخان الأحمر» البدوي، وترحيلهم من بيوتهم إلى ما يسمى «بوابة القدس» في بلدة العيزرية، شرق المدينة. ويشمل قرار الهدم مساكن التجمّع المذكور كافة، بما في ذلك المسجد، والمدرسة التي شيّدت من الإطارات المطّاطية والطين. وأفاد رئيس التجمع البدوي المذكور، عيد خميس جهالين، أنه أُبْلِغَ بقرار المحكمة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤. وذكر أن المحكمة عقدت جلسة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥ للنظر في اعتراضهم على قرار الترحيل، وصدر حينها قرار يقضي بمنح السكان مدة (١٠) أيام لإيجاد بديل لهم. يقطن في تجمع الخان الأحمر، والذي يقع قرب مستوطنتي «معاليه أدوميم» و«كفار أدوميم» المقامتين شرق مدينة القدس (٣٥) عائلة تضم ١٩٠ فرداً، يسكنون في منازل مبنية من الصفيح والخيام. أما المدرسة فهي المدرسة الوحيدة في المنطقة، ويتعلم فيها (١٧٠) طالباً وطالبة، ويعمل فيها ١٦ موظفاً ومعلماً ومعلمة.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٧/٤، جرّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٠) كرفانات سكنية، و(٩) بركسات تستخدم لتربية المواشي في تجمع «أبو النوار» البدوي قرب بلدة العيزرية، شرق مدينة القدس الشرقية المحتلة. ووفق تحقيقات المركز، فقد شرع جنود الاحتلال بطرد المواطنين من مساكنهم، وألقوا بأمتعتهم في العراء، قبل أن تشرع الآليات بعملية الهدم، وتشرد (٦٠) فرداً كانوا يعيشون في مساكن مبنية من الصفيح، وتعود تلك المساكن لعائلتي الجهالين وحمادين. هذا ويبلغ عدد التجمعات البدوية شرق مدينة القدس المحتلة)٢٣(تجمعاً، يقطن فيها)٥(آلاف مواطن. وتعتبر بادية القدس الشرقية واحدة من المناطق المستهدفة بالاستيطان منذ عقود. وسارعت حكومة الاحتلال في خطواتها الاستيطانية بشكل غير مسبوق، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية وما حولها.

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة

كانت قضية وضع القدس المحتلة، خلال هذا العام، العنوان الأبرز على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي. ففي تحدٍ سافرٍ للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، أعلنت الإدارة الأمريكية، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٦، على لسان رئيسها، دونالد ترامب، اعترافها رسمياً بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ووقع مرسوماً يقضي بنقل سفارة بلاده إليها. وفي تاريخ ٢٠١٨/٥/١٤، جرى الاحتفال بنقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكد في حينه على أن

إجراءات الرئيس الأمريكي تعدّ مخالفة واضحة للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف، وتمثل جريمتين، وهما: جريمة عدوان على الدولة الفلسطينية، باعتبار أنه دعمٌ وتأييدٌ لضم أراضي الغير باستخدام القوة؛ كما إنه يمثل جريمة حرب باعتباره بمثابة اشتراك في جريمة الاستيطان التي تمارسها دولة الاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس. يخشى المركز، أن يفتح هذا القرار الذي قوبل برفض مطلق من قبل معظم دول العالم، شهية الاحتلال على تهديد مستقبل المدينة بطريقة أكثر تغولاً مما شهدته على مدار خمسة عقود من احتلالها.

وفي سياق متصل، واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي تنفيذ خططها الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة نهائياً. ففضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وواصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك و/أو إجبارهم على هدمها بأيديهم. وشهد عام ٢٠١٨ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها. ويعرب المركز عن قلقه البالغ من استهداف منازل المواطنين الفلسطينيين على نطاق واسع في العام المقبل بعد الأوامر التي أصدرها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، للتسريع في عمليات هدم منازل الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بحجة عدم الترخيص.

وخلال العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة (بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية) بناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. وشهد عام ٢٠١٨ ارتفاعا ملحوظا في النشاطات الاستيطانية في مدينة القدس المحتلة.

تعمل بلدية القدس، الذراع الرئيس لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة المحتلة، على طرح، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية الرامية لتهويد المدينة. ففي تاريخ ٢٠١٨/١/٨، اقتحمت طواقم مشتركة من بلدية الاحتلال وسلطة الآثار والطبيعة، برفقة أفراد من قوات الاحتلال الإسرائيلي حي وادي الربابة في بلدة سلوان، جنوب البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. قامت تلك الطواقم بأعمال حفر في عدة مناطق في أراضي الحي تمهيدا لإقامة «جسر سياحي للمشاة». يشار إلى أن بلدية الاحتلال تخطط لبناء جسر يربط بين حي الثوري ومنطقة النبي داود مروراً بحي وادي الربابة، ويبلغ طوله ١٩٧ مترا، وبارتفاع ٣٠ مترا، تحت إشراف ما يسمى «سلطة تطوير القدس».

وفي تاريخ ٢٠١٨/٢/١٣، قامت سلطات الاحتلال بنصب رافعة إنشائية، وتجهيزات أخرى داخل حدود المكان المخصص لإقامة المشروع الاستيطاني الديني «بيت هليبا – بيت الجوهر» في قلب مدينة القدس الشرقية المحتلة. وحسب المخطط الذي صُودقَ عليه عام ٢٠١٥، وقدمته شركة «ترميم وتطوير الحي اليهودي» بدعم من بلدية الاحتلال، فإن سلطات الاحتلال تنوي بناء (٣) طوابق تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٨٢٥م٢. واستناداً لما تمّ نشره حول هذا المشروع، فإن مساحة الطابق الأول تبلغ (٧٤٠م٢) وسيضم غرفاً إدارية، ومركزاً تعليمياً ودراسياً، وصالة عرض، وقاعة كبار الزوار، وقاعة احتفالات. وتبلغ مساحة الطابق الثاني (٧٦٥م٢) ويضم قاعة مكتبة واسعة، وغرفاً تعليمية دينية، وأخرى للمرشدين، وسيقام على سطحه طابق مفتوح بمساحة وشرفة زجاجية تطلان مباشرة على حائط البراق والمسجد الأقصى والبلدة القديمة. وأما الطابق تحت الأرض فستعرض فيه بقايا من الموجودات الأثرية، بعد عمليات حفرية استمرّت لسنوات، تدعي سلطات الاحتلال

القيود على الحركة في الضفة الغربية

أنها من فترة الهيكل الأولى والثاني المزعومين، وستبلغ مساحته (١٣٢٠م٢). ويبعد موقع المشروع حوالي ١٠٠ متر عن حائط البراق في أقصى الجهة الشمالية الغربية منه، وسيقام على مساحة (١٨٤٠م٢).

وفي تاريخ ٢٠١٨/٢/١٥، نصبت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج مراقبة أمنياً في الجهة الشرقية من ساحة باب العامود على مداخل البلدة القديمة من المدينة المحتلة. وأفاد شهود عيان أن تلك القوات قامت بإنزال ألواح حديدية، ومعدات في المنطقة، وباشرت بتركيبها بغية تخصيص برج مراقبة لجنودها. ويعتبر هذا البرج ملاصقا لمدخل باب العامود، فضلاً عن الشروع ببناء ثلاث غرف أعلى السلالم المؤدية إلى مدخل باب العامود حيث من المتوقع أن تكون كغرف للتحقيق والاحتجاز، ومتابعة ورصد حركة المواطنين الفلسطينيين أثناء عبورهم لباب العامود وخروجهم منه.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بواسطة آلياتها الثقيلة، باقتلاع العشرات من أشجار الزيتون، وتجريف أراضٍ زراعية بالقرب من قرية صور باهر، جنوب مدينة القدس الشرقية المحتلة؛ توطئة لمصادرتها لإنشاء وحدات استيطانية جديدة. وأفاد المواطن أحمد نمر، أن ما تقوم به قوات الاحتلال هو إتمام لإجراءات الاستيلاء على الأرض التي تمت مصادرتها عام ١٩٧٢ بقرار من (الحاكم العسكري)، وتبلغ مساحتها (٥٦) دونماً في منطقةٍ تقع بالقرب من قرية صور باهر. وذكر أن ملكية الأرض تعود لأربع عائلات فلسطينية، وهي؛ نمر، دويّات، عوّاد، وفواقة، وهي مزروعة بأشجار الزيتون، إلى جانب منشأتين عبارة عن قبر وبيت قديمين قائمين منذ أكثر من سبعين عاماً.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩، قامت طواقم سلطة الطبيعة الإسرائيلية بأعمال حفر في مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. حفر أفرادها عدة قبور، ونبشوا أطراف بعضها، وحطموا شواهدها، لتثبيت أعمدة حديدية، وذلك ضمن المخططات الإسرائيلية في أراضيها. هذا ورفض رئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية، مصطفى أبو زهرة، وضع الأسوار الحديدية في محيط المقابر، موضحا أن سلطة الطبيعة قامت برش مواد كيماوية على الأشجار والأعشاب. من جهتها، أدعت سلطة الطبيعة حصولها على قرار من المحكمة يخولها العمل في المقبرة. وتعتبر مقبرة باب الرحمة إحدى أشهر المقابر الإسلامية في القدس، وتمتد من باب الأسباط وحتى نهاية سور المسجد الأقصى بالقرب من القصور الأموية في الجهة الجنوبية، وتبلغ مساحتها حوالي ٢٣ دونماً. وتسعى حكومة الاحتلال إلى مصادرة أجزاء من المقبرة ومنع الدفن في أجزاء منها لتنفيذ مشاريع استيطانية بالمنطقة، ومنها «مسارات الحدائق التوراتية»، بالإضافة إلى مشروع القطار الهوائي الذي يصل جبل الزيتون بحائط البراق مرورا بالمقبرة.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٨/١، افتتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي مشروعاً استيطانياً جديداً في بلدة سلوان، جنوب البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، لخدمة المستوطنين، تحت مسمى «مركز تراث يهود اليمن». وأفاد شهود عيان أن وزير «القدس والتراث» الإسرائيلي، زئيف إلكين، ووزيرة الثقافة ميري ريغيف، في حكومة الاحتلال وحاخام القدس، وممثلون عن الجمعيات الاستيطانية شاركوا في حفل افتتاح المركز الثقافي. يذكر أن سلطات الاحتلال افتتحت المشروع الاستيطاني داخل عقار أبو ناب والمقام على أرض مساحتها حوالي ٧٠٠م٢، والذي تمت السيطرة عليه عام ٢٠١٥، وكذلك افتتح فيه العام الماضي (كنيس)، حيث تدعي سلطات الاحتلال أنه والعقار كان في أواخر القرن التاسع عشر عبارة عن كنيس ليهود اليمن.

وفي **إطار الاستيلاء على العقارات الفلسطينية لصالح الجمعيات الاستيطانية**، استولت الجمعيات الاستيطانية، وبقرارات من محاكم الاحتلال، على عدة عقارات في المدينة المحتلة. ففي تاريخ ٢٠١٨/٣/١٠، سلّمت جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية بلاغاً قضائياً لأبناء المرحوم سعيد

عودة، تطالبهم فيه بالأرض المقامة عليها بنايتهم السكنية الكائنة في الحارة الوسطى «بطن الهوى» في بلدة سلوان، جنوب البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، وذلك بادعاء أن تلك الأرض تعود ملكيتها ليهود منذ عام ١٨٨٩. وحسب البلاغات القضائية فإن أرض عائلة عودة تحد قطعة أرض مساحتها (٢٠٠،٥م٢)، في حي الحارة الوسطى من الجهة الغربية، والتي تسعى الجمعية المذكورة للاستيلاء عليها، وعلى البنايات المقامة عليها بادعاء ملكيتها لليهود.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٤/١٠، استولت جمعية (إلعاد) الاستيطانية، وبطرق ملتوية، على ثلاثة منازل تعود لعائلة رويضي في شارع العين في بلدة سلوان، جنوب البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. وذكر شهود عيان أن عشرات من جنود الاحتلال، يرافقهم عدد من العمال، اقتحموا تلك المنازل، وطردوا سكانها منها، وأخلوها من محتوياتها بالكامل. وأكدت العائلة إنها لم تتسلم أي قرار لإخلاء المنازل، وأنها تخوض صراعا في المحاكم لإثبات حقها بمنازلها منذ حوالي عامين. وأفاد المواطن محمود عطا الله رويضي لباحثة المركز أن قوات الاحتلال فرضت إغلاقا كاملا على منطقة شارع العين، وأغلقت الطرقات المؤدية إلى المنازل الثلاثة، ثم شرعت باقتحامها، وأخرجت ساكنيها بالقوة بعد مصادرة هواتفهم المحمولة، ثم أفرغ العمال محتويات المنازل بشاحنات، وقاموا بتغيير أقفال الأبواب. وذكر أن جمعية (إلعاد) تحاول منذ حوالي ثلاث سنوات السيطرة على المنازل بادعاء أن شقيقه رزق قام ببيعها للجمعية قبل مقتله من قبل مجهولين. ومنذ ذلك الوقت قدمت العائلة الأوراق اللازمة التي أكدت من خلالها أن رزق لا يملك المنازل، وإنما كان يعيش في منزل والده فقط، وهو ميراث لسبعة أشقاء، وليس له حق التصرف بتلك المنازل.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٥/٥، سلّمت جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية عائلة المواطن جواد أبو سنينة أمر إخلاء منزله في الحارة الوسطى في بلدة سلوان أيضاً بادعاء ملكيتها للعقار. وأفاد زهير الرجبي، رئيس لجنة أهالي الحارة الوسطى، أن مجموعة من مستوطني الجمعية المذكورة اقتحمت منزل عائلة المواطن المذكور، وسلمتها قرار الإخلاء، وأمهلتها حتى تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ لتنفيذه، إضافة إلى دفع (١٩) ألف شيكل «بدل إيجار المنزل لثلاث سنوات». يقع المنزل ضمن بناية سكنية مؤلفة من ٥ طوابق سربها المدعو جمال سرحان للجمعية المذكورة في شهر آب/ أغسطس عام ٢٠١٥، وحينها تمت السيطرة على كافة العقار باستثناء شقة سكنية بعد رفض المستأجر أبو سنينة الخروج منها، حيث كان قد جدد عقد الإيجار لمدة عام قبل الاستيلاء على البناية. يشار إلى أن عائلة سرحان كانت قد رفعت دعوى ضد جمال سرحان بعد تسريبه العقار في محاولة لاسترداه، حيث تعود ملكيته لوالده، وبالتالي لا يحق له البيع والشراء، وحينها أجلت القاضية البت النهائي بالقرار، وأبقت الأمر على ما هو، أي أن البناية للمستوطنين باستثناء الشقة التي يقطنها أبو سنينة.[٢٠]

وفي تاريخ ٢٠١٨/٩/٢٠، اقتحمت مجموعة من المستوطنين، برفقة أفراد من دوائر حكومية وشرطية تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، أرض المواطن عبد الرازق الشيخ، في حي الشيخ جراح، شمال مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأفاد شهود عيان أن المستوطنين اقتحموا الأرض للمرة الثانية على التوالي خلال ٢٠ يومًا بحماية شرطة الاحتلال. وأوضحوا أن المستوطنين أحضروا معدات لنصب خيمة في الأرض، لكن أهالي الحي تصدوا لهم، ومنعوهم من الاستمرار بعملهم. وأشار الشهود إلى أن المستوطنين حضروا برفقة موظف من دائرة القَيِّم العام والمستوطن أرييه كينج. يشار إلى أن محكمة الاحتلال أصدر بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨، قراراً يقضي بمنع الاقتراب من أرض المواطن الشيخ، والتي تعود إليه منذ نحو ٥٠ عامًا بموجب أوراق ثبوتية.

وفي تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣، استولت جمعية (إلعاد) الاستيطانية على عقار في حي وادي حلوة ببلدة سلوان، بعد تسريبه من قبل مالكيه القاطنين في الولايات المتحدة. وذكر مركز معلومات وادي حلوة، أن عشرات المستوطنين اقتحموا بحماية شرطة الاحتلال عقاراً تعود ملكيته لعائلة فتيحة، وأجبروا المتواجدين فيه، وهم من عائلة مسودة (مستأجرة من المالك الأصلي منذ ٣٠ عاماً) وأجبروهم على إخلاء السكن. وأضاف المركز أن العقار هو عبارة عن منزلين مساحتهما حوالي ١٦٠م٢، إضافة إلى أرض تبلغ مساحتها ٨٠٠م٢، مزروعة بأشجار الزيتون والتين. وأضاف المركز أن المستوطنين شرعوا بحفر وتثبيت أعمدة تمهيدا لوضع بوابة للعقار، إضافة إلى أعمال حفر أخرى في الأرض وداخل الشقتين. وذكرت عائلة مسودة أن المستوطنين أجبروهم على

٢٠. http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77460/ar

الخروج من الشقتين دون السماح لهم بإخراج المحتويات وأغراضهم الشخصية، لافتة أن الاقتحام تم دون سابق إنذار، علما أن القضية في محاكم الاحتلال لحماية العقار. وأضافت العائلة أنها تعيش في العقار منذ ٣٠ عاماً، وتدفع الإيجار لعائلة فتيحة، والتي أبلغتهم عن طريق محاميها قبل عدة أشهر بأنها قامت ببيع العقار للمستوطنين، ويعيش في الشقتين ٧ أفراد، بينهم ٣ أطفال.[٢١]

وفي تاريخ ٢٠١٨/١١/٢١، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية الالتماس المقدم من أهالي حي بطن الهوى في بلدة سلوان، وسمحت لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية بالاستمرار في إجراءات طرد ٧٠٠ فلسطيني، وإجبارهم على دفع مئات آلاف الشواكل، بادعاء تعويض المستوطنين عن الإجراءات القضائية، وأجرة البيوت للسنوات التي خلت. هذا وكان سكان الحي قدموا التماساً ضد قرار (الوصي على أملاك الغائبين)، الذي نصّ على تسليم ثلاثة من عناصر الجمعية المذكورة أرضاً في الحي، بادعاء أنها كانت بملكية يهودية قبل العام ١٩٤٨، والتي يعيش عليها ما يقارب ٧٠٠ مواطن فلسطيني اليوم. وكانت الجمعية المذكورة، التي تنشط في تهويد مدينة القدس المحتلة، قدمت طلبًا بطرد العائلات الفلسطينية بمساعدة المدير العام لوزارة قضاء الاحتلال، وذلك سعيًا منها للاستيلاء على المنطقة، وعلى البنايات المقامة عليها بادعاء ملكيتها لليهود، وقامت بتسليم أكثر من ٧٠ عائلة فلسطينية بلاغات قضائية بذلك.

وفي تاريخ ٢٠١٨/١٢/٥، أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية قرارًا يقضي بإخلاء عقار مقدسي في حي وادي حلوة ببلدة سلوان، لصالح جمعية «إلعاد» الاستيطانية. وأفاد «مركز معلومات وادي حلوة « أن المحكمة قضت بإخلاء عقار يعود للمواطنة المتوفاة مريم أبو زوير، على أن يُخلي الورثة المكان حتى آذار (مارس) من العام القادم. وأضاف المركز أن الحديث يدور حول منزل تعيش فيه المواطنة إلهام صيام وأبناؤها الأربعة، إضافة إلى قطعة أرض مساحتها نحو نصف دونم. وذكر أن محكمة الصلح أصدرت قرار الإخلاء مستبقة جلسة عُيّنت في المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر بملكية الأرض، حيث أن الأوراق الثبوتية التي تم تقديمها للمحكمة تؤكد أن الأرض المقام عليها المنزل تعود للمواطن المقدسي المتوفى جميل صيام، ولا تعود لمريم أبو زوير، وستعقد الجلسة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨.

٢١. http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77451/ar

وفي استهداف لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، أعلن رئيس بلدية الاحتلال الأسبق، نير بركات، عن خطة لإنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في القدس، واستبدال كافة خدماتها «الصحة والتعليم والنظافة» بخدمات مُقدمة من قبل بلدية الاحتلال، حيث بدأت البلدية بتنفيذ مخططها في شهر أكتوبر، بأعمال التنظيف في مخيم شعفاط، إضافة إلى اقتحام عيادة «الأونروا» بالقدس القديمة من قبل طاقم من وزارة الصحة الإسرائيلية بمساندة قوات الاحتلال بحجة «فحص الأدوية داخل الصيدلية».

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

ففي تاريخ ٢٠١٨/١/٩، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي عقد مؤتمر صحفي بعنوان: «آما آن للعالم أن يسمع صرخة القدس»، في فندق الدار في حي الشيخ جراح، شمال البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، تنديداً بقرار الرئيس الأميركي رونالد ترامب، بإعلانه القدس عاصمة لدولة الاحتلال.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٢/٢٤، منعت تلك السلطات إقامة حفل عشاء للصحفيين العاملين في مدينة القدس المحتلة، كان من المقرر إقامته في مطعم «فيلادلفيا» في شارع الزهراء، وذلك بحجة تنظيمه من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وحسب قرار المنع فإن هذه الفعالية تنظمها «منظمة إرهابية»، وأن المنع جاء بأمر من «قائد منطقة القدس».

وفي تاريخ ٢٠١٨/٣/٨، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي فندق «ريفولي» في شارع صلاح الدين، وسط مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنعت تنظيم فعالية لجمعية «نساء من أجل الحياة والديمقراطية»، بمناسبة الثامن من آذار «يوم المرأة العالمي»، بادعاء تنظيمها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبتاريخ ٢٠١٧/٣/٩، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي فعالية «الماراثون الفلسطيني» المضاد للماراثون الإسرائيلي، وقامت باعتقال عدد من النشطاء والمشاركين فيه بعد أن اعتدت عليهم، وصادرت القمصان الخاصة بالفعالية.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٤/١٨، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤسسة «ايليا للإعلام الشبابي» في شارع صلاح الدين وسط المدينة. وعلقت مخابراتها قراراً على الباب الخارجي والرئيس للمؤسسة يقضي بإغلاقها باعتبارها «جمعية تنظيم إرهابي»! وجاء في القرار الموقع من وزير جيش الاحتلال، أفيغدور ليبرمان ما يلي: «قرار إعلان مؤقت على اعتبار جمعية ايليا تنظيم إرهابي بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٦، وبعد قناعتي التامة بأن أعمال المؤسسة تتلاءم مع ما جاء في المادة رقم ٤ للقانون، أعلن أن أي جهة، أو مكتب، أو مؤسسة، أو جمعية، أو شركة، أو هيئة، أو لجنة، أو مركز، يتبع لهذه الجمعية يعتبر منظمة إرهابية»!

وفي بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٢، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي مطبعة «الصفا الحديثة» في بلدة بيت عنان، شمال غرب مدينة القدس الشرقية المحتلة، بعد إتلاف محتوياتها، وهدم أحد جدرانها، والاستيلاء على أجهزة طباعة، وذلك بادعاء «دعمها للإرهاب». وأفاد رجائي حميد، مالك المطبعة، أن قوات الاحتلال دمرت محتويات المطبعة بالكامل، وصادرت جهاز طباعة تقدر قيمته بحوالي (١٢٠) ألف شيكل، وجهاز حاسوب. وذكر أنه لم يقم بطباعة أي شيء يخص أي فصيل فلسطيني، أو أي شيء تحريضي، وأكد أن مطبعته لا تقوم إلا بطباعة نشرات دعائية لمحلات تجارية.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٥/٥، صادرت شرطة الاحتلال الإسرائيلي معدّات ولوازم تستخدمها (جمعية الأقصى) في محاولة لعرقلة فعالية دعت إليها الجمعية لتنظيف المسجد الأقصى، والمقابر الإسلامية في البلدة القديمة من المدينة.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٦/٩، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي إقامة إفطار رمضاني للصحفيين في فندق «الجيروسليم» وسط مدينة القدس الشرقية المحتلة، دعت إليه الغرفة التجارية في المدينة.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٧/١٤، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي كلية هند الحسيني في حي الشيخ جراح، شمال مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنعت عقد المؤتمر الأكاديمي الرابع بعنوان «الوقف الإسلامي في القدس»، والذي دعت إليه الهيئة الإسلامية العليا، وجمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي.

وفي تاريخ ٢٠١٨/٧/١٧، اقتحمت طواقم من دائرة الإجراء الإسرائيلية مدرسة النظامية الأساسية في حي شعفاط، شمال مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقامت بمصادرة معدات قدرت قيمتها بحوالي (٤) آلاف شيكل بحجة تراكم ديون ضريبة «الأرنونا» وعدم دفعها عن عام ٢٠١٧.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار، فضلاً عن اقتحاماته المتكررة من قبل المستوطنين وأذرع الاحتلال الأمنية، والدعوات إلى تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية أنها رصدت اقتحام (٢٩،٨٠١) مستوطن المسجد الأقصى خلال عام ٢٠١٨، وذلك عبر بوابة المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحها منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧، بزيادة حوالي ١٧٪ عن العام الماضي.

وفي سياق متصل، ففي تاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦، أعلنت الطوائف المسيحية إغلاق كنيسة القيامة احتجاجاً على قرار بلدية الاحتلال فرض ضرائب على أملاك الكنائس، تدعي البلدية أنها تجاوزت (١٩٠) مليون دولار عن (٨٨٧) عقاراً تابعاً لها، دون تحديد الفترة الزمنية التي تراكمت فيها الديون. ويعد هذا الإغلاق هو الثاني في تاريخ الكنيسة، وكان الإغلاق الأول بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٧، حيث أغلقت الكنيسة أبوابها لمدة ٤٨ ساعة احتجاجا على احتلال أعضاء من الجمعية الاستيطانية «عطيرت كوهنيم» مبنى الضيافة في دير «مار يوحنا» المقابل للكنيسة، وهو ملك لبطريركية الروم الأرثوذكس، وذلك بعد

مضي أسبوعين على احتلال المبنى، وفشل كل مساعي خروجهم منه. وتتقاسم الطوائف المساحات والمسافات المحددة لكل منها داخل الكنيسة، وفق ما يسمي (Status quo) وهو بمثابة قانون عثماني ما زال معمولا به منذ عام ١٨٥٢ حتى اليوم، وُضع لتثبيت حقوق كل طائفة وجماعة دينية في القدس عموما، وفي كنيسة القيامة على وجه الخصوص، وتحدد من خلاله كيفية استخدام كل طائفة للمساحة المخصصة لها.

وفي تاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٤، قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي وقفة احتجاجية دعا إليها الأنبا أنطونيوس، مطران القدس للكنيسة الأرثوذكسية، أمام» دير السلطان» القبطي الواقع بجانب كنيسة القيامة وسط البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، لتعبير عن رفضهم لأعمال ترميم يخضع لها الدير من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتعاون مع الأحباش، وقامت باعتقال أحد الرهبان.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

واصل المستوطنون اقتراف اعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ومن خلال رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لجرائم المستوطنين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، يؤكد المركز على أن تلك الاعتداءات كانت تتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين الذين يمتنعون عن تقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية لعدم قناعتهم بجديتها في التحقيق في الشكاوى، وإنصافهم. وخلال هذا العام، قُتِلَ مدنيان فلسطينيان على أيدي المستوطنين في الضفة الغربية.

وخلال هذا العام، رصد باحثو المركز (٢٨٥) اعتداءً نفّذها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل اثنين من الفلسطينيين، وهما رجل وامرأة، وإصابة (١٤) مدنياً فلسطينياً، من بينهم طفلان، بالأعيرة النارية، والأعيرة المعدنية خلال أعمال مشتركة بين المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن إصابة (١١) آخرين، بينهم طفل، برضوض وكدمات. ونتج عن تلك الاعتداءات أيضاً، اقتلاع وإحراق (**٣٣٣٥**) شجرة، منها (٦٩٠) شجرة زيتون، (٢٦٢٣) من كروم العنب، و(٢٢) لوز، وإلحاق أضرار بحوالي (١٥٨) مركبة مدنية فلسطينية، منها (١٤٣) سيارة، و(٨) حافلات نقل ركاب كبيرة (باص)، وسيارة إسعاف واحدة، و(٥) محاولات استيلاء على المنازل في مدينة القدس المحتلة.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم مرور ما يزيد عن أربعة عشر عاماً على صدور الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان

تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون، كما أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ أيّ إجراءات من شأنها أن تردع قوات الاحتلال، أو تحاسبها على جرائمها المختلفة، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) أنها خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

وعلى صعيد أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل)، استمرت أعمال بناء الجدار حول قرية الولجة، شمال غربي مدينة بيت لحم، والتي تجددت في نهاية شهر أبريل (نيسان) من العام الماضي بعد توقف استمر ٣ سنوات. سيعزل الجدار القرية عن معظم أراضيها البالغة مساحتها حوالي (٣) آلاف دونم، وكذلك عن محيطها الجغرافي مع بقاء طريق واحدة تربطها بمدينة بيت جالا. وكانت أعمال بناء الجدار قد توقفت قبل ثلاث سنوات بعد ضغط قانوني من أهالي القرية، ومنظمات حقوقية. وجاء تجدد أعمال البناء في المقطع المذكور بعد أن سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية ببناء الجدار في محيط القرية.

مسار الجدار الفاصل في منطقة القرية يمر كله في مناطق الضفة الغربية وقد تغير عدة مرات منذ الإعلان عنه، والشروع في بنائه. كان التخطيط الأصلي للجدار يضم القرية من الناحية الغربية «الإسرائيلية»، من المسار من خلال فصل القرية عن محافظة بيت لحم، الذي يرتبط بها سكان القرية حيث يتلقون جميع الخدمات فيها، ويتواصلون مع مدنها وبلداتها. وفي وقت لاحق تم تغيير المسار بحيث صار يحيط من خلال مسار ملتو بجميع المساحات المبنية في القرية، من خلال فصل جميع الأراضي الزراعية الخاصة بها عنها. وقد أوجد هذا المسار فاصلا بين القرية وبين المستوطنة المجاورة «هار جيلو»، وأبقى مسارا وحيدا للدخول والخروج من القرية باتجاه مدينة بيت جالا المجاورة.

يقوم الجدار حول الولجة بتحويل قرية زراعية تقع في قلب منطقة «مصاطب» زراعية عتيقة، إلى قفص إسمنتيّ يخنق أيّ إمكانية لتطويره. وقد ألحقت أعمال بناء الجدار أضرارًا جسيمة بالمصاطب الزراعية المستصلحة، ومع استكمال بنائه، فإنّ إمكانية وصول مزارعي القرية إلى أراضيهم الزراعية منذ أجيال ستكون متعلقة بترتيبات يقرّرها جيش الاحتلال في البوابات الزراعية. ومع أنّ دولة الاحتلال التزمت بنصب بوابات زراعية في الجدار تسمح للسكان بالوصول إلى أراضيهم، إلا أنّ التجربة المتراكمة من مواقع أخرى في الضفة الغربية تشير إلى أنّ مثل هذه الترتيبات لا تسمح بشكل عام إلا بوصول جزئي، وفي قسم من الحالات يُمنع الوصول كلية، رغم وجودها. وهي ترتيبات لم تثبت نجاعتها في مناطق أخرى من الضفة. أضف إلى ذلك، أنّ الحاجز المخطط عند مدخل القرية سيمسّ بحرية حركة جميع سكانها، ومن المتوقع أيضًا أن يمسّ بأرزاقهم، وبالتربية والتعليم، والعناية الطبية وبالعلاقات العائلية.[٢٢]

وبعد ثلاث سنوات من وقف العمل في بناء جدار الضم (الفاصل) حول قرية الولجة، استأنفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في شهر نيسان (ابريل) عام ٢٠١٧، العمل في بناء الجدار الذي سيحيط بالقرية من كافة جوانبها، ويفصل بينها وبين أراضيها ومدينة القدس المحتلة. وجرت خلال السنوات الأخيرة عدة صراعات قضائية ضد بناء مقطع الجدار في هذه المنطقة، خاصة بسبب المس البالغ بالمدرجات القديمة التي تنزل من جهة القرية باتجاه (وادي الولجة)، وكذلك بأراضيها الزراعية. وحسب الخطة سيحيط الجدار بقرية الولجة من كل جوانبها، كما سيفصل بين القرية وبين غالبية أراضيها (حوالي ٣٠٠٠ دونم)، الواقعة على المنحدرات المتجهة نحو الوادي. ومن المتوقع تحويل قسم كبير من هذه الأراضي إلى جزء من حديقة القدس الكبرى الجديدة. وسيبقى خارج الجدار، أيضا ينبوع عين الحنية، الذي سيصبح أحد المناطق الجذابة للمتنزهين في الحديقة. وقد استخدم سكان القرية والرعاة الذين يسقون مواشيهم العين حتى الآن.

٢٢. https://www.btselem.org/arabic/separation_barrier/20101114_al_walajah_separation_barrier

٧. العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة

شهد العام ٢٠١٨ تصاعداً ملحوظاً في استخدام القوة المفرطة من قبل سلطات الاحتلال في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد واكب مسيرات العودة الكبرى، والتي انطلقت في ٣٠ مارس ٢٠١٨، الكثير من الانتهاكات الإسرائيلية، والتي يصل بعضها إلى مستوى جرائم الحرب. وقد تسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين من قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى مقتل أكثر من (١٨٠) مدنياً فلسطينياً، وإصابة أكثر من ١٠٠٠٠ آلاف آخرين. كما واستمرت الإعدامات الميدانية ضد فلسطينيين بحجة الاشتباه أو كعقاب مباشر من قبل الاحتلال. وبذلك، يضاف آلاف الضحايا الجدد إلى عشرات الآلاف من الضحايا السابقين الذين ما زالوا ينتظرون العدالة منذ سنوات دون أن يجدوا منصفاً. وما زال الفلسطينيون يتطلعون إلى المحكمة الجنائية الدولية كملجأ مهم وربما أخير بعد عرقلة واحياناً إغلاق المنافذ الأخرى للعدالة.

تشكيل لجنة تحقيق دولية:

شهد العام ٢٠١٨ تطورات مهمة على صعيد الملاحقة الجنائية لمجرمي الحرب الإسرائيليين من خلال قيام مجلس حقوق الإنسان بابتعاث لجنة تحقيق دولية في الجرائم الإسرائيلية وذلك بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٨، وخاصة في أحداث مسيرات العودة وكسر الحصار في غزة. كما وأكدت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إنها تتابع الانتهاكات. وبالمقابل قامت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض الفيتو، بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٨، لمنع صدور قرار تقدمت به دولة الكويت يطالب بتوفير حماية دولية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، وذلك في اعقاب قتل وإصابة آلاف الفلسطينيين على السياج المحيط بقطاع غزة. وقد جاء في تفويض اللجنة بأنها ستكون مسؤولة عن: «التحقيق في كافة الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة في قطاع غزة المحتل، في سباق الاعتداءات التي واكبت الاحتجاجات المدنية التي بدأت في ٣٠ مارس ٢٠١٨، سواء كانت قبلها أو خلالها، أو بعدها، للوصول إلي الحقائق والملابسات، بمساعدة الخبراء ذوي العلاقة والمقررين الخاصين اصحاب الولاية على الانتهاكات والاعتداءات المدعاة، بما فيها الادعاءات التي قد ترقى إلى جرائم حرب.»[٢٣] وقد تفاعل المركز مع اللجنة المشكلة من خلال تقديم المعلومات اللازمة لتسهيل التحقيقات وعمل اللجنة بصفة عامة.

٢٣. General Assembly, Human Rights Council, Violations of international law in the context of large-scale civilian protests in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, 18 May 2018, A/HRC/RES/S-28/1

ترقب فتح تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية

شنت الإدارة الأمريكية هجوماً على المحكمة الجنائية الدولية، وتوعد قضاتها الملاحقة في حال مارسوا ولاية على الجرائم التي يرتكبها المواطنون الأمريكيون أو حلفاء أمريكا في اشارة واضحة للاحتلال الإسرائيلي.[٢٤] وفي اعقاب ذلك، اصدر رئيس جمعية الدول الأعضاء بياناً، بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١٨، أكد فيه على استقلالية المحكمة وحقها في ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية وتحقيق العدالة للضحايا. كما وتوالت ردود فعل من عدة دول استهجنت الاعتداء الأمريكي على المحكمة، وأكدت على أهمية دورها في إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

وكانت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، قد أصدرت ثلاثة بيانات أكدت خلالها على متابعة مكتبها للأوضاع في الأرض المحتلة وأنها لن تتردد في مباشرة مهامها. وكان آخر هذه البيانات ما صدر عنها بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٨، وأكدت فيه على متابعتها لمحاولات سلطات الاحتلال إجراء تهجير قسري للسكان المدنيين من الخان الأحمر، في مدينة القدس المحتلة.[٢٥] وكانت المدعي العام قد أصدرت بياناً بتاريخ ٨ ابريل ٢٠١٨ أعربت عن قلقها بشأن استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص الحي والمطاطي في قمع مسيرات العودة الكبرى التي تنظم على السياج الفاصل المحيط بقطاع غزة.[٢٦] وأصدرت بعدها بياناً، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٨، أعلنت فيه إنها استقبلت إحالة رسمية من دولة فلسطين للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤ في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٢٧]

وكانت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان ومؤسسة الحق لحقوق الإنسان) قد قدمت مذكرة جديدة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والملاحقة في أعمال النهب والاستيلاء على موارد الطبيعة الفلسطينية وتدميرها، بتاريخ ٢٦ اكتوبر ٢٠١٨. وكانت قد قدمت قبلها مذكرتين أخريين للمحكمة الجنائية الدولية، حول «الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة» و«عجز وامتناع إسرائيل عن التحقيق الفعّال ومحاسبة من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب». وبذلك يصل عدد المذكرات التي قدمتها المنظمات الشريكة إلى ست مذكرات قانونية، حيث سبق وأن تقدمت بثلاث ملفات للمحكمة في العام خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦، تناولت الحصار المفروض على قطاع غزة، العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وحادثة «الجمعة الأسود» في رفح. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقاً اولياً بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥، حول الأوضاع في الأرض المحتلة، من تاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٤، إلا إنه لم يحدث أي تقدم ملموس في مساعي المحكمة. وفي حينه لم تمكن السلطات الاسرائيلية المحققين التابعين للمحكمة الجنائية الدولية من دخول قطاع غزة للوقوف على الحقائق، في تحد سافر للعدالة الدولية، يكشف عن نية مبيته لطمس الحقائق، وإنكار أية فرصة للعدالة.

٢٤. BBC News, John Bolton threatens ICC with US sanctions, 11 September 2018 <John Bolton threatens ICC with US sanctions>

٢٥. International Criminal Court, Statement of the Prosecutor of the International Criminal Court, Fatou Bensouda, regarding the Situation in Palestine, (2018) < https://www.icc-cpi.int//Pages/item.aspx?name=181017-otp-stat-palestine>

٢٦. International Criminal Court, Statement of the Prosecutor of the International Criminal Court, Fatou Bensouda, regarding the worsening situation in Gaza, (2018) < https://www.icc-cpi.int//Pages/item.aspx?name=180408-otp-stat>

27. International Criminal Court, Statement by ICC Prosecutor, Mrs Fatou Bensouda, on the referral submitted by Palestine, (2018) < https://www.icc-cpi.int//Pages/item.aspx?name=180522-otp-stat>

اصرار اسرائيلي على إنكار العدالة للفلسطينيين

تؤكد الكثير من الدلائل الجديدة على صورية العدالة التي يقدمها القضاء الاسرائيلي للفلسطينيين صدور حكم من المحكمة العليا الإسرائيلية، بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٨، بتأييد هدم قرية الخان الأحمر، وهوما يمثل اشتراكاً مباشراً من قبل المحكمة في جريمة حرب، تتمثل في تهجير السكان المدنيين. وجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد افرجت عن الجندي الإسرائيلي قاتل الجريح الفلسطيني،[٢٨] عبد الفتاح الشريف، بعد أن قضى ٩ شهور فقط عقاباً على جريمته، بعد أن حكمت عليه المحكمة بالسجن الفعلي ١٨ شهراً، وذلك بعد أن تم تخفض المدة مرتين بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٨. وكان كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الاسرائيلي السابق، أفغدور ليبرمان، قد رفعاً مذكرة للرئيس الاسرائيلي لإصدار عفو عن الجندي المجرم، كما أكدا تعاطفهما معه. وتأتي هذه العقوبة الهزلية على الرغم من أن القانون والقضاء الاسرائيلي يقرر عقوبة تصل إلى ست سنوات لمجرد إلقاء حجر من قبل فلسطيني على جيش الاحتلال، وهو ما يعكس العقلية العنصرية التمييزية التي يتعامل بها القضاء الاسرائيلي.

وخلال العام ٢٠١٨، قدم المركز للمدعي العام العسكري الإسرائيلي ١٦٦ شكوى، من بينها ١٥١ شكوى تتعلق بمسيرات العودة وكسر الحصار. وتلقى المركز من مجمل هذه الشكاوى ١١٨ رداً، بينها ٨٢ رداً تتعلق بمسيرات العودة، وهي ردود تفيد بأنها قيد المتابعة، و٣٦ رداً في شكاوى آخرى، منها ٣١ رداً سلبياً، و٥ ردود تفيد بأن الشكوى قيد المتابعة. وكان المركز قد تقدم بـ ٢٤٧ خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، ولم يتلق الا ٥٠ رداً، أثنين منهم يفيدان فقط باستلام الشكوى، و١٦ رداً تفيد عدم فتح تحقيق في الحادث، ١١ رداً تفيد بإغلاق التحقيق، ٣ ملفات تفيد بإغلاق الملف لعدم العثور على الحادث، و١٠ ردود تفيد بطلب مزيد من البيانات، وفقط تم فتح تحقيق في ٨ حالات. وما زال المركز يتابع ٦١ حالة أمام الشرطة العسكرية الإسرائيلية. وتكشف الأرقام السابقة عن تعمد الاحتلال تجاهل الشكاوى المقدمة، وانكار حقوق الضحايا.

وما يزال نظام العدالة الإسرائيلي يتجاهل الإعدامات الميدانية التي نفذها جنود وشرطة الاحتلال ضد مواطنين فلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس أو اطلاق نار ضد جنود الاحتلال أو عناصر الأمن الإسرائيلي، للعام الثالث على التوالي. ويضاف إلى ذلك الحالة المستمرة من التجاهل والمماطلة في ملاحقة ومحاكمة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالاعتداء على فلسطينيين. وتعزز هذه الحقائق واستمرارها منذ بدء الاحتلال نتيجة واقعية مفادها أن نظام العدالة الإسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، ويصر على اعطاء حصانة للمعتدين من المستوطنين وجنود الاحتلال. وبالتالي، اصبح اللجوء للعدالة الدولية هو الخيار المتاح للفلسطينيين في ظل الانكار الاسرائيلي الواضح لأية عدالة للضحايا الفلسطينيين.

وتضع السلطات الإسرائيلية الكثير من العراقيل أمام أي بعثة دولية تستهدف فتح تحقيقات في الاعتداءات الإسرائيلية للوقوف على الحقائق فيها. وقد حدث ذلك أكثر من مرة، حيث يداوم الاحتلال وبشكل آلي إلى رفض كل لجان التحقيق التي شكلت منذ قيام دولة اسرائيل على الأرض الفلسطينية في العام ١٩٤٨، وإلى اليوم، حيث رفضت اسرائيل لجنة التحقيق الأخيرة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في اعقاب سقوط العديد من الضحايا في مسيرات العودة الكبرى، وسبق أن رفضت أيضاً لجنة التحقيق التي شكلت من قبل نفس المجلس في اعقاب كل من العدوان الإسرائيلي لسنة ٢٠١٤، وكذلك في العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ورفضت سلطات الاحتلال دخول هذه البعثات إلى الأرض المحتلة، أو التعاون معها، بل عملت على وضع الكثير من العراقيل لوصول الشهود للقضاء. وقد عملت بعض هذه اللجان على الحصول على الشهادات من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، أو من خلال سفر الشهود إلى مقار هذه اللجان في الدول المجاورة. ويرى المركز أن دخول هذه البعثات لقطاع غزة، ووقوفها على الحقائق بنفسها، سيكون له أثر مهم على نتائج التحقيقيات يساهم

٢٧ قام أحد الجنود الاسرائيليين بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦ بالإجهاز على أحد المواطنين الفلسطينيين، ويدعي عبد الفتاح الشريف، بينما كان مصاباً وملقى على الأرض، بعد أن أطلق الجنود النار عليه بدعوى محاولة تنفيذ عملية طعن، حيث أطلق الجندي رصاصة مباشرة على رأس المواطن «الشريف». وقد وجهت النيابة العسكرية الإسرائيلية في حينه تهمة القتل غير العمد للقاتل، بالرغم من أن الجريمة تمت عن عمد، حيث استطاعت إحدى الكاميرات التقاط المشهد، والذي يطلق فيه الجندي النار مباشرة على رأس الضحية، في الوقت الذي كانت فيه الاسعافات قد وصلت لنقله بعد اصابته.

في انصاف الضحايا المدنيين الفلسطينيين، وهو ما تحاول سلطات الاحتلال منعه.

ومازال ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في يوليو-أغسطس ٢٠١٤ (عدوان الجرف الصامد) ينتظرون العدالة والإنصاف، بعد أن انضموا لقائمة طويلة جداً من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وفي العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب). ويعتبر هذا الوضع تحدٍ خطير لمنظومة العدالة الدولية، والتي يجب أن تتصدى لتتكر الاحتلال الإسرائيلي لكل التزاماته الدولية.

جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد وضعت سلسلة من العقبات المادية والقانونية لعرقلة وصول الفلسطينيين لحقهم في جبر الضرر، كان آخرها مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ على الأنظمة التي تمنع المشتكين ضد الجيش الإسرائيلي من سكان قطاع غزة من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. ويضاف إلى ذلك الرسوم التعجيزية التي فرضتها سلطات الاحتلال لرفع دعاوى التعويض، مما اوجد استحالة موضوعية لرفع دعاوى تعويض لجميع المتضررين، والذين يقدر عددهم بالآلاف. وقد كان التعديل رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الصادر سنة ١٩٥٢، بمثابة إنكار كامل لأي فرص للانتصاف، فقد تم بموجبه إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في «دولة العدو». وقد طبق هذا التعديل بأثر رجعي من العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه أعفى الجيش الإسرائيلي ليس فقط من تعويض ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ، بل أيضاً وضحايا كل من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب)، عدوان العام ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وذلك بالإضافة إلى أي استهداف آخر لمدنيين فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥. وقد قامت المحاكم الإسرائيلية في اعقاب هذا القانون برد العديد من الدعاوى التي سبق أن رفعها المركز للمطالبة بحقوق ضحايا العدوان الإسرائيلي في التعويض.

الجزء الثاني:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

١- انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٨، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت الأراضي الفلسطينية مزيداً من حوادث القتل خلال نزاعات عائلية وشخصية، وحوادث القتل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون، وحوادث قتل خلال مهمات الاجهزة الامنية لإنفاذ القانون، وحوادث قتل على خلفية ما يسمى جرائم الشرف، كما شهد قطاع غزة جريمة قتل نفذتها مجموعة مسلحة بحق متهم بالتعاون مع الاحتلال، خارج إطار القضاء. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام ٢٠١٨ (٤٦) فلسطينياً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، بينهم (٧) أطفال و (٧) نساء. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٣٢) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٦) أطفال، و(٢) امرأتين، و(١٤) آخرين في الضفة الغربية، بينهم طفل واحد و(٥) نساء. كما أصيب خلال العام (٩٠) آخرين، بينهم (٧٦) في قطاع غزة، منهم (٨) أطفال، و (١٨) نساء، و(١٤) في الضفة الغربية، منهم (٤) أطفال.

وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (١٣)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (١٣)؛ مقتل (٧) مواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين؛ وجرائم قتل (٦) مواطنين على خلفية ما يسمى بـ«قضايا شرف العائلة؛ بينهم (٤) نساء، وقتل (٦) جراء انفجارات داخلية تتعلق تتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة. وقتل شخص واحد من قبل مجموعات مسلحة على خلفية التخابر مع قوات الاحتلال.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٨، مقتل (١٣) شخصاً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم طفلان. وقتل في قطاع غزة (١٠) أشخاص، بينهم طفلان، و(٣) آخرون سقطوا في الضفة الغربية. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ١٧ نوفمبر، نشب شجار بين أفراد عائلتين بحي التفاح شرق مدينة غزة، استُخدمت خلاله الأسلحة النارية، مما ادى الى مقتل أحد أفراد العائلتين، وهو (أ .ك)، ٣٧ عاماً، وأصيب بعيارين ناريين في البطن والصدر، وطفل من سكان الحي، صادف تواجده في المنطقة وهو (ع.غ)، ٩ أعوام، وأصيب بعيار ناري في الرقبة. كما أصيب خلال الشجار شخصان بجراح، وهما: (ف.ك)، ٤٤ عاما؛ و(ح.ص)، ٢٨ عاماً.

٢. بتاريخ ٩ اكتوبر، قُتل المواطن (م.م.د)، ٣٣ عاماً، من سكان حي الصبرة، بمدينة غزة، وهو ضابط شرطة، جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد الأشخاص بينما كان يسير بسيارته في الحي. وأفاد الناطق باسم الشرطة الفلسطينية، المقدم أيمن البطنيجي، للمركز بأن الجريمة وقعت على خلفية ثأر عائلي قديم.

٣. بتاريخ ٢ أكتوبر، توفي المواطن (ر.ص.أ)، ٢٠ عاماً، متأثراً بإصابته في الرأس جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد المواطنين خلال شجار وقع بينهما، في اليوم السابق، بمخيم بلاطة، شرق نابلس.

٤. بتاريخ ٨ سبتمبر، قتل المواطن (ط.أ.ش)، ٢٦ عاماً، بعيار ناري طائش اثناء تواجده فوق سطح منزله الكائن في منطقة اعزيز، الى الجنوب من مدينة يطا،

جنوبي محافظة الخليل، خلال اشتباك مسلح بين عائلتين في المدينة.

٥. بتاريخ ٥ سبتمبر، أقدم المواطن (ب.م.ب)، ٣٥ عاماً، على إطلاق النار على زوجته (ص.م.ب)، ٣٠ عاماً، ومن ثم قام بذبحها بسكين، داخل منزلهم ببلدة رابا، جنوب مدينة جنين. وبعد ذلك، استقل سيارته وسار بها نحو ٤٠٠ متر، فوجد ابن عمه (أ.ح.ب)، ٢٤ عاماً، متوقفا على جانب الطريق، فترجل من سيارته، وقام بإطلاق النار عليه من مسافة صفر، وأرداه قتيلاً.

٦. بتاريخ ٢٦ أغسطس، قتل الشاب (م.ح.س)، ٢٤ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري خلال شجار عائلي في مدينة دير البلح استخدمت فيه الأسلحة النارية.

٧. بتاريخ ١٨ أغسطس، لقي المواطن (م.ج.ق)، ٢٣ عاماً، من مدينة بيت جالا، مصرعه جراء اصابته برصاصة اخترقت صدره أثناء شجار وقع أمام منزله في قرية بتير، غرب مدينة بيت لحم.

٨. وفي نفس اليوم، قتل المواطن (م.ب.ح)، ٢٢ عاماً، من مخيم الشابورة في مدينة رفح، بعيار ناري في الرأس، إثر شجار عائلي. وقد فر المتهم بإطلاق النار من المكان، ليقوم بتسليم نفسه للشرطة في وقت لاحق.

٩. بتاريخ ١٤ أغسطس، قتل الشاب (ن.ع.ح)، ٢٦ عاماً، جراء إصابته بأعيرة نارية على خلفية ثأر عائلي بمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة.

١٠. بتاريخ ١٠ أغسطس، قتل المواطن (ط. ح. ع) ٢٤ عاما، جراء إصابته بعدة اعيرة نارية بجميع انحاء الجسم، خلال شجار وقع بينه وبين شقيقه في مدينة غزة.

١١. بتاريخ ٢٩ يناير، قتل المواطن (م.ع.خ)، ٢٧ عاماً، بعد أن أطلق مسلحا النار، خلال زيارته لمنزل ذويه في مخيم بلاطة، وكان برفقته ابنته ذات الستة أعوام.

١٢. بتاريخ ٣ يناير، قتل الطفل (ع. أ. ش)، ١٤ عاماً، من دير البلح، جراء إطلاق النار عليه من أحد المواطنين خلال شجار نشب بين عائلتين في منطقة البركة، استخدمت فيه الاسلحة النارية.

سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قتل خلال العام (١٣) مواطناً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به، من بينهم طفلين. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٦) أشخاص في الضفة الغربية، بينهم طفل، و(٧) أشخاص في قطاع غزة، بينهم طفل. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ١ديسمبر،، وصل الى مستشفى بيت حانون الحكومي في بلدة بيت حانون شمال غزة، المواطن (ص.ه.م)، ١٨ عاماً، جثة هامدة جراء إصابته بعيار ناري في البطن، وذلك بعد عبثه بالسلاح داخل منزله.

٢. بتاريخ ٩ يوليو، لقي الطالب (ر.ج.غ)، ١٧ عاماً، من سكان حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، مصرعه جراء إصابته بعيار ناري في الرأس خلال احتفالات بنتائج الثانوية العامة للعام ٢٠١٨، أطلقت خلال النيران.

٣. بتاريخ ٢ فبراير، قتل المواطن (م.ن.ج)، ٢١ عاماً، من سكان منطقة انويجع الواقعة بين قريتي الكرمل وخلة المية، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، خلال تنظيفه لسلاح مع احد أصدقائه في مدينة يطا، جنوب الخليل.

٤. بتاريخ ٢٠ يناير، توفي المواطن (أ.ف.ص)، ٢٢ عاماً، متأثراً بإصابته بعيار ناري في رأسه، قبل عشرة ايام، أثناء استقبال موكب معتقل محرر من سجون الاحتلال في جنين، حيث أطلقت النار في الهواء ابتهاجاً.

٥. بتاريخ ٢ يناير، قتل المواطن (ر.ي.ر)، ٦٧ عاماً، من سكان مدينة غزة، نتيجة انفجار قنبلة يدوية الصنع كانت بحوزته داخل منزله.

جرائم قتل خلال مهمات انفاذ القانون

قتل خلال العام (٧) أشخاص خلال مهمات انفاذ القانون من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد قتل (٤) أشخاص خلال اشتباك مسلح بين الأجهزة الأمنية ومطلوبين في قطاع غزة، بينهم اثنان من أفراد الشرطة. وقتل (٣) مواطنين خلال مهام الاجهزة في انفاذ القانون في الضفة الغربية.

قتلى خلال مهام إنفاذ القانون

١. بتاريخ ٢ أكتوبر، توفي المواطن (س.س.م)، ٣٧ عاماً، من سكان مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل، متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء إطلاق النار عليه من قبل عناصر أمن فلسطينيين، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨. خلال حملة أمنية قامت بها الاجهزة الامنية.
٢. بتاريخ ٩ أغسطس، قتل المواطن (ع.إ.ح)، ٢٤ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في رأسه، أثناء تواجده بالقرب من منزله في تجمع عرب الجهالين، القريب من دوار وادي النار، ببلدة العيزرية، شرقي مدينة القدس الشرقية المحتلة، وذلك خلال حملة امنية شنتها الاجهزة الامنية الفلسطينية على محطات الوقود غير القانونية في البلدة.
٣. بتاريخ ٢٢ مارس، قتل أربعة أشخاص، اثنان من عناصر الأمن، واثنان من المطلوبين لقوات الامن خلال اشتباك مسلح وقع في منطقة الحساينة، غرب النصيرات، وسط قطاع غزة. وكانت الأجهزة الأمنية قد حاصرت منزلاً تحصن فيه مطلوبون، متهمون بتفجير موكب رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، بتاريخ ١٣ مارس، شمال غزة. ووقع اشتباك بين المسلحين وقوات الامن اسفرت عن مقتل اثنين من المطلوبين، وهما: (أ.خ)، ٢٦ عاماً، و(ع.أ)، ٢٢ عاماً، وعنصري أمن، وهما: (ز.ج)، ٣٨ عاماً، و(ح.أ)، ٣٦ عاماً.
٤. بتاريخ ١ فبراير، قتل المواطن (أ.م.ع)، ٣٠ عاماً، من مخيم بلاطة، وهو مطلوب للأجهزة الأمنية، خلال اشتباك مسلح بينه وبين الأجهزة الامنية التي حاصرت منزله. كما أصيب أحد أفراد الأجهزة الأمنية خلال الاشتباك.

جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٨، مقتل (٦) من النساء ضمن حوادث سوء استخدام السلاح والعبث به، جميعها في الضفة الغربية[٢٩]، بينها (٤) جرائم، صنفت ضمن ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»، **أسفرت عن مقتل (٦) مواطنين، بينهم (٤) نساء.**

وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب جرائم على خلفية ما يسمى «قضايا شرف العائلة»، فإنه يأمل من السلطات اتخاذ إجراءات جدية لمواجهتها، بما في ذلك تطبيق القرار بقانون الذي أصدره الرئيس الفلسطيني بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١، باعتبار مثل هذه الجرائم تسري عليها عقوبة القتل، ولا يجوز مرتكبوها أحكاماً مخففة.

١. بتاريخ ١٤ مايو، قتلت المواطنة (أ.ف.ب)، ٤٠ عاماً، جراء إطلاق النار عليها بقرية وادي الباذان، شمال نابلس، من قبل مجهولين.
٢. بتاريخ ٢٧ أغسطس، قتل المواطن (ع.س.ح)، ٥٠ عاماً، وزوجته (أ.م.ح)، ٣٥ عاماً، جراء إطلاق النار عليهما وهما داخل شقتهما السكنية في قرية يعبد قضاء جنين.
٣. بتاريخ ٥ سبتمبر، قتلت المواطنة (ص.م.ب)، ٣٠ عاماً، والمواطن (أ.أ.ب)، ٢٤ عاماً، جراء إطلاق النار عليهما في مدينة جنين بالضفة الغربية.
٤. بتاريخ ١٨ سبتمبر، قتلت المواطنة (ر.س)، ٤٣ عاماً ، من سكان مدينة خانيونس، جراء خنقها من قبل والدها، داخل منزله.

قتلى خارج نطاق القانون

أقدمت كتائب القسام، الذراع العسكري لحركة حماس في قطاع غزة خلال العام على قتل أحد المتهمين بالتخابر مع سلطات الاحتلال، حيث صرح أهل المقتول بأنه تم تنفيذ «حكم الإعدام» بعد التشاور معهم واطلاعهم على أدلة تؤكد تورطه في إدلاء بمعلومات أدت إلى اغتيال ثلاثة من قادة كتائب القسام خلال العدوان على غزة عام ٢٠١٤.

» بتاريخ ١٩ يناير، وصل لمستشفى ابو يوسف النجار، جثمان

٢٩. انظر تفاصيل هذه الجرائم أعلاه...

المواطن (أ، ب)، ٣٨ عاما، جثة هامدة، ومصاب بعيار ناري في الصدر. وفي بيان صدر عن عائلته، أكدت إنها تتبرأ من ابنها (أ،ب)، وجاء في بيانها «نبارك القصاص من المذكور» في إشارة إلى ابنهم. وجاء أيضاً: «واكبت العائلة مجريات التحقيق من قبل أمن المقاومة الفلسطينية، واطلعت على نتائج التحقيق واستمعت لاعترافاته، وعاينت أدوات الجريمة. لقد تأكدت العائلة بما لا يدع مجالاً للشك بتورط المذكور في جريمة اغتيال القادة العظام الشهداء محمد ابو شمالة، رائد العطار، وابن العائلة القسامي الشهيد محمد برهوم.»

٢- استمرار استخدام عقوبة الاعدام

شهد العام ٢٠١٨ تطوراً مهماً على صعيد الغاء عقوبة الإعدام. فبتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٨، وقع الرئيس الفلسطيني صك انضمام دولة فلسطين إلى ٧ اتفاقيات ومعاهدات دولية، من ضمنها البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاص بإلغاء عقوبة الاعدام لسنة ١٩٨٩. وقد أشاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتوقيع على البروتوكول الخاص بإلغاء عقوبة الاعدام، وأكد أنها خطوة بالاتجاه الصحيح طالما طالب بها المركز، وتحتاج خطوات تشريعية لضمان الالتزام بها. كما واستمر استخدام عقوبة الإعدام في قطاع غزة، ولكن طرأ عليها انخفاضاً خلال العام ٢٠١٨. وبالمقابل، لم يصدر أي حكم في الضفة الغربية خلال نفس الفترة.

وقد وصل عدد احكام الاعدام خلال العام ٢٠١٨ إلى (١٥) حكماً بالإعدام، جميعها في قطاع غزة، منها (١٣) حكماً جديداً، وحكمان آخران، أحدهما صادر عن محكمة الاستئناف العسكرية، لتأييد حكم سابق، والآخر عن محكمة النقض. ومن ضمن الأحكام الجديدة حكم صدر ضد امرأة، وهو الحكم الثاني من نوعه ضد امرأة يصدر في فلسطين. وبهذا يرتفع عدد أحكام الإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤ إلى (٢١٦) حكم، منها (١٨٦) حكماً في قطاع غزة، و(٣٠) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (١٢٨) حكماً منها منذ العام ٢٠٠٧.

وبرغم الانخفاض استخدام هذه العقوبة، مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٧ الذي شهد (٣١) حكماً بالإعدام، إلا أن هذا العام شهد صدور أكبر عدد من أحكام الإعدام في يوم واحد، حيث صدر بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٨ ستة أحكام بالإعدام عن محكمة عسكرية في قطاع غزة في يوم واحد. كما وما تزال المخالفات المتعلقة باستخدام هذه العقوبة قائمة، مثل: عرض مدنيين على المحاكم العسكرية، عدم احترام القانون، وخاصة في مرحلة التحقيق، حيث يستخدم التعذيب بشكل ممنهج، وكذلك غياب الأدوات والخبرات اللازمة للتحقيق السليم. ويؤكد المركز أن استمرار وجود عقوبة الإعدام في التشريعات الفلسطينية بالرغم من التوقيع على البروتوكول الدولي الخاص بإلغاء هذه العقوبة يعتبر مخالفة لالتزامات فلسطين على المستوى الدولي. كما وشهد العام ٢٠١٨ تنفيذ اعدام ميداني حيث أقدمت كتائب القسام في قطاع غزة على قتل أحد المتهمين بالتخابر مع سلطات الاحتلال، بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٧، بعد التشاور من أهله.

وخلال العام ٢٠١٨ لم ينفذ أي من أحكام الإعدام، على خلاف العام الماضي والذي شهد تنفيذ ٦ أحكام بالإعدام. وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية قد نفذت منذ تأسيسها، (٤١) حكماً بالإعدام، منها (٣٩) حكماً في قطاع غزة، و حكمين اثنين في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام المنفذة في قطاع غزة، (٢٨) حكماً نفذت منذ العام ٢٠٠٧ دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون.

احكام الاعدام الجديدة الصادرة خلال الثلاث اعوام الماضية وتبيان عدد الاحكام الصادرة من محاكم عسكري

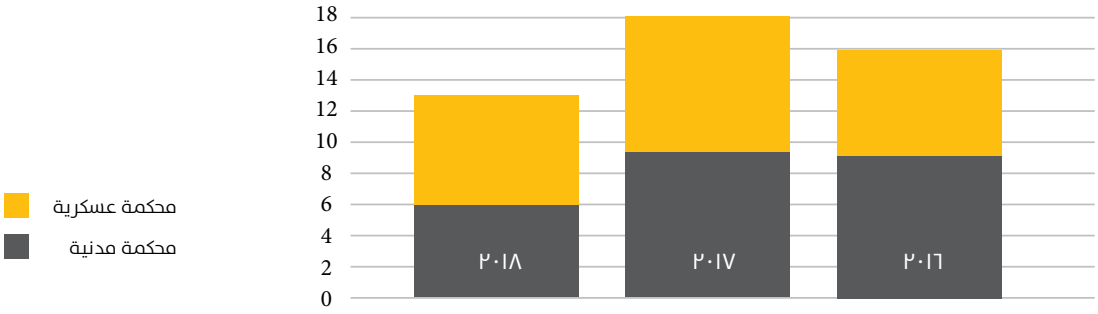

احكام الاعدام في الضفة الغربية وقطاع غزة في الثلاث سنوات السابقة

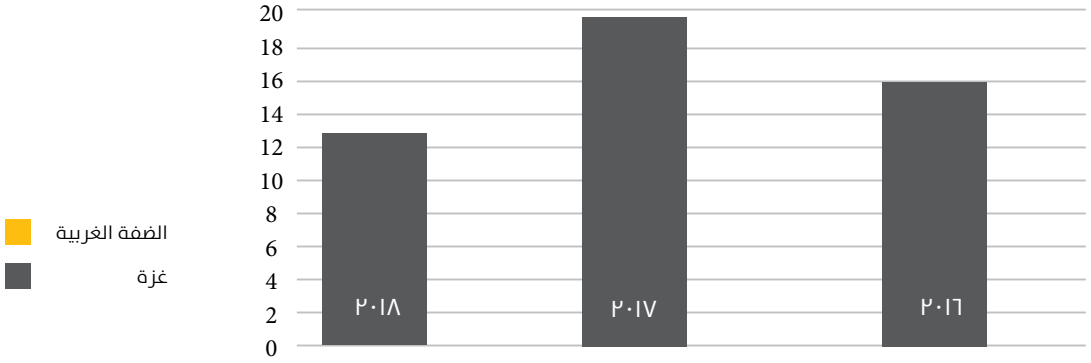

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام 2018					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
1	1-2-2018	خ.س	خان يونس	الاستئناف العسكرية	التخابر
2	5-7-2018	ي.ب	غزة	البداية	قتل
3	10-7-2018	م.أ	الوسطى	البداية	قتل
4	26-7-2018	ج.د	غزة	البداية	قتل
5	٢٠١٨-٧-٢٦	ذ.ق	غزة	البداية	قتل
6	٢٠١٨-٩-٩	م.أ	الشمال	البداية	قتل
7	٢٠١٨-٩-٩	ج.أ	الوسطى	محكمة النقض	قتل
8	٢٠١٨-١١-١٤	ي.ب	دير البلح	محكمة البداية	قتل
9	٢٠١٨-١٢-٣	ع.ع	غزة	محكمة البداية العسكرية	التخابر
10	٢٠١٨-١٢-٣	م.أ	خان يونس	محكمة البداية العسكرية	التخابر
11	٢٠١٨-١٢-٣	آ.م	الأرض المحتلة عام 1948	محكمة البداية العسكرية	التخابر
12	٢٠١٨-١٢-٣	م.ل	رفح	محكمة البداية العسكرية	التخابر
13	٢٠١٨-١٢-٣	أ.ع	غزة	محكمة البداية العسكرية	التخابر
14	٢٠١٨-١٢-٣	ب.ج	شمال غزة	محكمة البداية العسكرية	التخابر
15	٢٠١٨-١٢-١٠	م.ع	غزة	محكمة البداية العسكرية	القتل

٣- الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ممارسة الاعتقال التعسفي والاستدعاء المتكرر والاحتجاز لفترات طويلة بحق مواطنين، رافقها أعمال غير قانونية ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك ممارسات التعذيب الجسدي والمعنوي بحقهم خلال عمليات التحقيق والاستجواب، أو حتى خلال عملية الاعتقال.

كثير من هذه الاستدعاءات والاعتقالات تتم بواسطة الهاتف، ودون إبراز مذكرة اعتقال أو تفتيش من النيابة العامة، خلال عمليات الاستدعاء والاعتقال. وفي أحيان أخرى يتم اقتحام المنازل وتفتيشها عنوةً ومصادرة أجهزة وممتلكات خاصة، والاعتداء بالضرب والشتائم على من بداخلها. ويواجه المعتقلون ظروفاً غير إنسانية في مراكز التوقيف والسجون، بما في ذلك وضعهم في زنازين أو غرف احتجاز غير ملائمة ولا تلبي المعايير الدنيا المتعلقة بمعاملة السجناء والأشخاص المحرومين من حريتهم.

تشكل هذه الممارسات انتهاكاً لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك لالتزامات فلسطين التعاقدية، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

تلقى المركز المزيد من الإفادات والشكاوى من مواطنين ادعوا تعرضهم لأشكال التعذيب أثناء احتجازهم أو التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الكثير من الشكاوى التي وثقها المركز تتعلق بأشخاص جرى التحقيق معهم على خلفيات جنائية، في أقسام المباحث الجنائية، خاصة في قطاع غزة، غير أنه تلقى أيضاً إفادات وشكاوى من مواطنين آخرين ادعوا خلالها تعرضهم للتعذيب على خلفيات سياسية.

وتتراوح أشكال التعذيب بين إجبار الأشخاص على البقاء في أوضاع مؤلمة والحرمان من النوم لفترات طويلة، وبين الشبح لفترات طويلة، مروراً بالضرب بالفلكة، والتهديدات بالقتل، ووضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة تفتقر للتهوية ولا تتمتع بظروف صحية ملائمة. وكانت أكثر أشكال التعذيب تكراراً هي إجبار المحتجزين على الوقوف في أوضاع صعبة وشاقة لفترات طويلة، ومتكررة، بما بات يعرف بعملية «الشبح»، مما يسبب آلاماً رهيبة في جميع أنحاء الجسم خاصة الساقين واليدين، ويتم بأشكال مختلفة.

ففي قطاع غزة وثق المركز العديد من الحالات التي ادعى خلالها المشتكون تعرضهم للتعذيب أثناء عمليات التحقيق والاستجواب داخل مقرات الأجهزة الأمنية، خاصة الشرطة الجنائية. ورصد المركز عددا من الحالات شكلت نماذج

صارخة للتعذيب، حيث تعرض معتقلون لأذى بليغ. وأفاد (ع.ع.ش)، ٤٨ عاما، بأن أفراد من شرطة مكافحة المخدرات اقتحموا منزله في منطقة المواصي غرب خان يونس، وقاموا باعتقاله واقتياده الى مركز الشرطة، وبأنه تعرض للتعذيب الشديد لدى قسم المكافحة، بما في ذلك الشبح المتكرر، والضرب بالفلكة، والركل بالأرجل والضرب بالأيدي على انحاء الجسم، مما تسبب في مشاكل في الكلى والرئتين، أدخل على إثرها للمستشفى، ونقل الى غرفة العناية المكثفة، ثم جرى تحويله لمستشفى المطلع بالقدس وهو في حالة غيبوبة، حيث تبين اصابته بجلطة في الرئة. وتعرض معتقل آخر، (م.ع.ع) ٤٧ عاماً، وهو من كوادر حركة فتح، للتعذيب الشديد خلال فترة اعتقاله لدى الامن الداخلي، بتهمة التخابر مع رام الله، في الفترة بين ٢٦ مارس- ١١ يونيو ٢٠١٨، بما في ذلك تعرضه للضرب، وللشبح بأشكال عدة، منها: الشبح وقوفاً؛ الشبح جلوساً على ركبتيه لساعات طويلة؛ والشبح تعليقاً من يديه المقيدتين للخلف، ووضع العصا بينهما على شكل «فزاعة». وقد أدى ذلك الى اصابته بجلطة استدعت نقلته للمستشفى.

وفي الضفة الغربية، تلقى المركز مزيداً من الافادات والشكاوى من مواطنين ادعوا خلالها تعرضهم للتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في مراكز الاعتقال والتوقيف، خاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. وذكر (ر.ب.ح)، ٢٧ عاماً، بأنه تعرض للتعذيب الشديد في مقر المخابرات العامة بمدينة الخليل، بما في ذلك الضرب بالفلكة لعدة مرات، والضرب على أنحاء جسده، وربطه بعصبة رائحتها نتنة، ووضعه في زنزانة ذات رائحة كريهة. وذكر معتقل آخر، وهو طالب جامعي (م.خ.ع) ٢٣ عاماً، بأن أفراد من المخابرات العامة اعتقلوه في طريقه لجامعة الخليل بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٨، واقتادوه معهم الى مقر المخابرات بالمدينة. وهناك جرت معاملته بطريقة مهينة وحاطة بالكرامة، حيث جرى التحقيق معه حول نشاطه الطلابي في الجامعة، تخلله صفع على الوجه والضرب بالحائط، والضرب والركل على انحاء الجسم. ومن ثم جرى نقله إلى سجن أريحا، حيث أكد الضحية تعرضه للتعذيب هناك عدة ايام، بما في ذلك الضرب والصفع والشبح.

احد ضحايا التعذيب لدى الاجهزة الامنية

الاعتقالات والاستدعاءات للتحقيق على خلفية سياسية

نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام العديد من حالات الاستدعاء للتحقيق بشكل غير قانوني، والاعتقالات التعسفية لمواطنين فلسطينيين على خلفيات لها علاقة بالانتماء السياسي أو حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. وتقترن تلك الاستدعاءات والاعتقالات في غالبيتها بانتهاكات لحقوقهم الأساسية التي كفلها القانون الفلسطيني، والمعايير الدولية ذات العلاقة. وتتم الاعتقالات في أغلب الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

في قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح) والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال على فترات متباعدة خلال العام. وتعرض العديد من هؤلاء النشطاء والموظفين لمعاملة مهينة، واشتكى عدد منهم من تعرضه لسوء معاملة في مراكز التوقيف والتحقيق.

وتستند الاجهزة الأمنية في عمليات الاعتقال غير القانوني التي تنفذها بحق هؤلاء الناشطين، إلى المادة (٢٦٢) مكرر، من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩، المعدل لقانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، وتنص على تجريم كل من «أساء عمداً استعمال أجهزة الخطوط الهاتفية أو الإنترنت أو أية وسيلة تكنولوجية أخرى بأن روّج أو نقل أو طبع أو نسخ أية مواد

إباحية، أو أزعج الغير، أو وجه إليهم ألفاظاً بذيئة أو مخلة بالحياء أو تضمّن حديثه تحريضاً على الفسق والفجور.» وبالتالي، توجه لهؤلاء المعتقلين في الغالب تهمة النيل من الوحدة الثورية وتهم تتعلق بالتخابر مع رام الله، وتصدر بحقهم أحكام على هذه الخلفية.

وكانت أبرز تلك الاعتقالات، حملة استدعاءات لعشرات من قيادات وكوادر في حركة فتح ومنظمة الشبيبة الفتحاوية، في محافظات قطاع غزة، وذلك عبر الاتصال بهواتفهم النقالة، أو بإرسال مذكرات استدعاء للحضور الى مقر جهاز الامن الداخلي، كل في منطقة سكناه. وكان من بين المستدعين أعضاء مجلس ثوري، وأمناء سر وأعضاء أقاليم ومناطق، ونشطاء آخرون، بالإضافة الى كوادر في الشبيبة الطلابية. وفي المجمل، جرى التحقيق مع هؤلاء النشطاء وتهديدهم وتحذيرهم من مغبة القيام بأية فعاليات مساندة للرئيس محمود عباس، أثناء إلقائه خطاباً في الامم المتحدة يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨. كما جرى استدعاء واعتقال العشرات من كوادر فتح في أواخر شهر ديسمبر، وتهديدهم من مغبة القيام بأية مظاهر احتفالية بمناسبة انطلاقة حركة فتح الـ٥٤، وتعرض عدد منهم للمعاملة الحاطة، بما فيها التعذيب.

وفي الضفة الغربية تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وحزب التحرير للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية، خاصة جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. وكما وثق المركز اعتقال عشرات المواطنين بشكل غير قانوني على خلفيات نشاطاتهم النقابية، والطلابية. ووثق المركز بالإضافة إلى ذلك، عددا من الحالات رفضت فيها الأجهزة الأمنية تنفيذ قرارات المحاكم والإفراج عن المعتقلين، أو تأخير الإفراج عنهم بخلاف قرار المحاكم. وتوجه الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية الى هؤلاء المعتقلين تهم مختلفة على غرار «الإساءة إلى مقامات عليا»، «إطالة اللسان»، «إثارة النعرات المذهبية»، و«النيل من الوحدة الثورية»، تستمد من مضمون قانوني العقوبات الأردني، وقانون العقوبات الثوري المطبقين في الضفة الغربية.

وكانت أبرز تلك الاعتقالات الحملة التي شنتها الاجهزة الأمنية خلال يومي ٢٥، و٢٦ سبتمبر، وطالت العشرات من أنصار حركة حماس في جميع محافظات الضفة الغربية. وقد طالت هذه الحملة العشرات من النشطاء والكوادر، من بينهم أسرى محررون، وشخصيات اعتبارية، وأئمة مساجد وطلبة جامعيون. وقد جرى اعتقال بعض هؤلاء النشطاء من منازلهم بعد تفيشها، فيما جرى اعتقال آخرين من محالهم التجارية، وأثناء تواجدهم في الشارع. كما شهد أواخر شهر ديسمبر حملة اعتقال لعشرات النشطاء وأنصار من حركة حماس في الضفة الغربية، فيما يبدو، رداً على استدعاء واعتقال العشرات من كوادر فتح في غزة، ومنعهم من اقامة فعالية الانطلاقة الـ٥٤.

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال الفترة قيد البحث توفي (٤) موقوفين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بينهم موقوفان في قطاع غزة، واحد في نظارة مركز شرطة رفح، والآخر في مركز شرطة بيت لاهيا، واثنان في الضفة الغربية، أحدهما في المستشفى الاستشاري في رام الله، والآخر في مستشفى الخليل الحكومي، كانا قد حولا اليهما من الاعتقال.

» بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٨، توفي الموقوف (و.د)، ٣٠ عاماً، في نظارة مركز شرطة رفح جنوب قطاع غزة. وأعلن الناطق باسم الشرطة بغزة، أن الموقوف توفي نتيجة إقدامه على شنق نفسه في النظارة، حيث وجد مربوطاً من عنقه في شباك النظارة. ووفق متابعة المركز، فقد حصل على افادة من عائلة المتوفي، ذكروا خلالها أن نجلهم كان محتجزاً في مركز شرطة رفح، على قضايا اتجار بالمخدرات، منذ تاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٨، وبأنه قدم للمحكمة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٨، حيث قررت محكمة

الصلح الافراج عنه، غير أنه أعيد للحجز في نظارة شرطة رفح، على ذمة قضية أخرى لدى شرطة شمال غزة. وأفاد شقيق المتوفى (م.د) بأن شقيقه جرى احتجازه في مقر شرطة رفح، لحين استلامه من قبل شرطة محافظة شمال غزة، قبل أن يعلن عن وفاته منتحراً عصر نفس اليوم.

» بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٨، أعلن عن وفاة المواطن (أ.ن.ح)، ٢٦ عاماً، من مخيم بلاطة، بنابلس، داخل المستشفى الاستشاري بمدينة رام الله، دون ابداء الاسباب، حيث كان يعالج فيه منذ نحو أسبوعين، بعد تحويله من سجن أريحا. وكان المواطن (أ.ن.ح)، موقوفاً في سجن أريحا بتهم جنائية منذ ١٩ مارس ٢٠١٧، حيث اعتقل خلال اشتباك مع الأجهزة الأمنية، قتل خلاله أحد افراد الأمن، بينما أصيب هو بجروح خطيرة. ومكث (أ.ن.ح)، في سجن اريحا. وقبل أسبوعين من وفاته، نقل من سجن اريحا الى المستشفى الاستشاري على إثر تدهور وضعه الصحي، ومكث في المستشفى حتى أعلن عن وفاته.

» بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٨، أعلن الاطباء في مستشفى الخليل الحكومي عن وفاة المواطن(غ.م.ح)، ٤٤ عاماً، من سكان منطقة مفرق ابو الحلاوة، بالخليل، بعد اصابته بجلطة قلبية حادة، وجرى التحفظ على الجثة ونقلها الى معهد الطب العدلي في جامعة القدس ابو ديس، من قبل وكيل النيابة، لمعاينة سبب الوفاة.

» وكان المواطن (غ.م.ح)، قد اعتقل من قبل الشرطة الفلسطينية في منطقة راس الجورة في مدينة الخليل، بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٨، حيث يعمل سائق لسيارة أجرة، وجرى نقله الى مقر المباحث العامة في المديرية «جنيد». وقد جرى تمديد احتجازه لمدة ٤٨ ساعة، من قبل وكيل النيابة بناء على شكوى مقدمه ضده. وفي صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٢ أغسطس ٢٠١٨، جرى نقل المذكور الى مستشفى الخليل الحكومي بعد تعرضه لوعكة صحية، وهناك اعلنت وفاته وجرى نقله الى الطب العدلي لتشريح الجثة، الذي أعلن لاحقاً أنه تعرض لجلطة قلبية حادة او « احتشاء في القلب» اسفرت عن وفاته على الفور.

» بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، توفي الموقوف (ب.ن.ح)، ٢١ عاماً، من حي الشيخ رضوان بغزة، في مركز إصلاح وتأهيل بيت لاهيا « سجن أبو عبيدة « ببلدة بيت لاهيا، ونقل إلى مستشفى كمال عدوان بجباليا. ووفقا لافادة العقيد جميل سمور، مدير المركز، فإن المواطن (ب.ح) كان موقوفاً منذ ٤٠ يوماً على خلفية قيامه بعملية سطو، وبأنه كان يتمتع بصحة جيدة. وأضاف سمور بأنه في حوالي الساعة ٧:٤٥ صباحاً وعند القيام بإيقاظ الموقوفين للقيام بالطابور الصباحي، فإذا بالمحتجز (ب.ح) لم يستيقظ، وحاول الموقوفون وأفراد الأمن إيقاظه، دون جدوى، وتم نقله مباشرة لمستشفى الشهيد كمال عدوان « بلسم « بنفس البلدة، وتبين أنه قد فارق الحياة. ومن هناك تم تحويله لعرضه على قسم الطب الشرعي بمجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، لمعرفة سبب الوفاة.

٤-حل المجلس التشريعي الفلسطيني

أعلن الرئيس الفلسطيني، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨، حل المجلس التشريعي ودعا إلى إجراء انتخابات تشريعية خلال ستة أشهر، واستند في ذلك إلى قرار استشاري صدر عن المحكمة الدستورية بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٨ بناء على طلب وزير العدل، وبإيعاز من الرئيس الفلسطيني. وقد استند القرار في حيثياته إلى أن «شرعية وجود المجلس التشريعي تكون بممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية ونظرا لعدم انعقاده منذ سنة ٢٠٠٧ يكون قد فقد صفته كسلطة تشريعية وبالنتيجة صفة المجلس التشريعي.» وبررت المحكمة عدم تطبيق المادة (٤٧ مكرر) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥، والتي تنص على بقاء المجلس إلى حين تسلم المجلس الجديد مهامه، بأن تطبيقها يتطلب وجود انتخابات دورية تعقد كل أربع سنوات.

وقد أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان رفضه هذه الخطوة في الوقت الذي يتنظر فيه الشعب الفلسطيني التحرك نحو إنهاء الانقسام ورفع العقوبات عن قطاع غزة، وليس اتخاذ مزيد من القرارات السياسية التي من شأنها تعزيز الانقسام. ويشدد المركز على أن محاولات تخريج القرار في صورة قانونية لن يغير من حقيقة وطبيعة النزاع السياسي، والتوظيف السيء لأدوات القانون في هذا الصراع الذي بدأ منذ قيام السلطة الفلسطينية وتصاعد في اعقاب الانتخابات الفلسطينية في العام ٢٠٠٦.

ويرى المركز أن المحكمة الدستورية التي أصدرت قرار حل المجلس التشريعي الفلسطيني، هي محكمة مطعون في شرعيتها لظروف تشكيلها في ظل الانقسام من قبل الرئيس الفلسطيني الذي من المفترض أنه مسير أعمال لحين عقد الانتخابات الرئاسية التي استحقت منذ العام ٢٠١٠، ولم تعقد للآن. وبالتالي، ليس له إصدار قرارات بقانون مصيرية، مثل تشكيل محكمة دستورية، بل وتعديل القانون الخاص بها ليضمن سيطرته عليها.

وقبل صدور هذا القرار كان المجلس التشريعي معطلاً خلال العام ٢٠١٨، واستمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات تتجاوز صلاحيته بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي، وواصلت كتلة التغيير والاصلاح في اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي. ومن زاوية أخرى، داوم الاحتلال الاسرائيلي على اعتقال نواب من المجلس التشريعي، حيث باتت سياسة ممنهجة يتبعها الاحتلال ضد ممثلي الشعب الفلسطيني. وبذلك، ظل المجلس التشريعي مغيباً، وغاب معه الفصل بين السلطات والرقابة على السلطة التنفيذية. ويتطلع المجتمع الفلسطيني إلى اتمام اتفاق المصالحة، واعادة تفعيل المجلس التشريعي بما يضمن استقرار وسلامة النظام القانوني وضبط ممارسات السلطة التنفيذية.

مرت ثمانية أعوام تقريباً على الاستحقاق الدستوري بعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية، حيث كانت مستحقة منذ العام ٢٠١٠. ووفق القانون الفلسطيني والمبادئ العامة للقانون المتعلقة باستمرار المرافق العامة، تكون مهمة الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي في سياق تسيير الأعمال، حيث فقد كليهما شرعيته التمثيلية بمرور الأربع سنوات التي فوضهم فيها الشعب بموجب الانتخابات الأخيرة. وتفترض حالة تسيير الأعمال أن يمارس كليهما صلاحياته في حدود الضرورة. ولكن الواقع على الأرض يكشف تجاوزات خطيرة من قبل الرئيس الفلسطيني الذي يمارس صلاحيات تشريعية وتنفيذية مطلقة. ومن الجانب الآخر تمارس كتلة التغيير والاصلاح صلاحيات المجلس التشريعي في غزة، بل وبعض صلاحيات الرئيس أيضاً، بدون أي سند قانوني. ويشكل ذلك تعدياً خطيراً على حق المواطنين في سلطات تمثل توجهاتهم الحقيقية وتعبر عن إرادتهم، وخاصة إذا وضعنا في الحسبان تغير الكتلة الانتخابية بشكل حاسم في العشر سنوات التي تلت آخر انتخابات. وهذا الوضع يخالف التزامات السلطة الفلسطينية بموجب المادة (٢٥) من العهد الدولي للحقوق

المدنية السياسية الملزم لها بعد أن انضمت له في العام ٢٠١٤، والتي أكدت على حق المواطنين في اختيار من يمثلهم في انتخابات حرة، نزيهة، ودورية.

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، المنتخب في العام ٢٠٠٦، قد تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس، والتي انتهت بصراع دموي أدى إلى انقسام السلطة الفلسطينية إلى سلطتين، واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أية إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام.

ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي

استمرت سلطات الاحتلال في اعتقال نواب المجلس، كسياسة ممنهجة منذ انتخاب المجلس الحالي في العام ٢٠٠٦، حيث تمارس الاعتقال التعسفي بحقهم لمدد متفاوتة قد تستمر لأعوام، وغالباً دون توجيه تهمة أو محاكمة، تحت ستار الاعتقال الإداري. وبمتابعة ما قام به الاحتلال من حظر كتلة التغيير والإصلاح في القدس، وحالات ومدد الاعتقال وعدد المعتقلين من النواب، نجد أن سلطات الاحتلال تتبع سياسة ممنهجة لتغييب نواب المجلس التشريعي، وافشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية لتبرير سيطرتها الدائمة على الأرض الفلسطينية من خلال تقويض النظام السياسي الفلسطيني.

وما يزال (٥) من النواب يخضعون للاعتقال حتى نهاية العام ٢٠١٨، بينهم النائبين أحمد سعدات ومروان البرغوثي المحكومين لفترات طويلة، و(٣) نواب آخرين رهن الاعتقال الاداري. وخلال العام ٢٠١٨ خضع للاعتقال الإداري (٨) نواب، تم الافراج عن (٥) منهم فقط قبل نهاية العام. وفي المجمل خضع أكثر من (٥٠) نائباً من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للاعتقال الإداري بشكل متكرر، دون توجيه تهمة لهم أو الخضوع لمحاكمة، تحت ذريعة الاعتقال الإداري.

أبرز التطورات في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٨

واصلت كتلة التغيير والاصلاح ممارسة صلاحيات المجلس التشريعي في قطاع غزة، حيث استمرت في نقاش مشاريع قوانين، واقرت أخرى ولكنها لم تم بنشر أي قانون خلال العام ٢٠١٨. وكان أبرز القوانين التي اقرتها الكتلة هو قانون المصالحة المجتمعية بالقراءة الثانية، وقانون تنظيم استهلاك الكهرباء.

واصل الرئيس الفلسطيني ممارسة صلاحيات مطلقة في سن واصدار التشريعات، دون الالتزام بمبدأ الضرورة، والذي يجعل صلاحيات الرئيس في سن التشريعات مرتبط بحالة الضرورة القصوى فقط، وفق ما تنص عليه المادة (٤٣). وشهد هذا العالم زيادة ملحوظة في عدد التشريعيات الصادرة عن الرئيس الفلسطيني، حيث اصدر (٤١) قراراً بقانون خلال العام ٢٠١٨، ليصل العدد الإجمالي لها منذ الانقسام إلى (٢١٤) قانون. وبمتابعة التشريعات التي يصدرها الرئيس على هيئة قرار بقانون، وما يعكسه عددها، نجد أن الرئيس الفلسطيني يمارس سلطة التشريع ليس كاستثناء في حالة الضرورة القصوى كما تشترط المادة (٤٣) سابقة الذكر، وإنما يمارس سلطة تشريعية كاملة، وكأنه المخول بها.

وكان ابرز التشريعات التي صدرت في العام ٢٠١٨ هو قانون يعدل قانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠١٧ وتضمن الكثير من التعديلات للقانون القديم، والتي راعت إلى حد كبير ملاحظات المجتمع المدني، وخاصة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير. كما ولا يزال قرار بقانون رقم (٦) ٢٠١٦، بشأن الضمان الاجتماعي يثير الكثير من الجدل، بسبب محتواه وطريقة وتوقيت اصداره، مما يعكس حالة من عدم الثقة في آلية التشريع الحالية.

٥- استقلال السلطة القضائية

استمر الانقسام في السلطة القضائية للعام الثاني عشر على التوالي، وتواصل تدهور اوضاعها في العام ٢٠١٨، ومحاولات السيطرة عليها من قبل السلطة التنفيذية. وتخلل العام محاولات حثيثة من السلطة التنفيذية لفرض وصاية على السلطة القضائية ومصادرة استقلالها بذريعة إصلاح القضاء. وقد برز هذا التغول من عدة نواحي أبرزها: اصدار أحكام تحمل شبهة التسييس من قبل الجهات القضائية، تشكيل لجنة تطوير بقرار رئاسي لإصلاح القضاء وخروجها بتوصيات تمس باستقلال القضاء، وجود قضاة ووكلاء نيابة معينين بشكل غير قانوني، وتجاهل تنفيذ أحكام قضائية.

وكانت أبرز السلبيات التي اعترت عمل الجهاز القضائي في العام ٢٠١٨ هي الأزمة التي كادت تعصف بالقضاء في الضفة الغربية بسبب توصيات لجنة تطوير القضاء. وكان الرئيس الفلسطيني قد اصدر قراراً بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٧، بتشكيل هذه اللجنة، والتي كان من المفترض أن تقدم تقريرها خلال ستة شهور، ولكن تم تمديد عملها ٦ شهور أخرى. وبتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٨ أعلن نادي القضاة في منشور على صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي، أن قضاة المحكمة العليا سيقدمون استقالة جماعية في حال اُعتُمِدَت توصيات اللجنة. وبعد صدور التوصيات، والتي لم يُشرك فيها المجتمع المدني، يرى المركز أن التوصيات جاءت لتزيد من صلاحيات الرئيس الفلسطيني في مواجهة القضاء، كما تجاهلت التوصيات المشاكل الخطيرة في تشكيل المحكمة الدستورية الحالية. وقد واكب ذلك تقديم مشروع قانون لتعديل قانون السلطة القضائية، والذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس الفلسطيني تسمح له بعزل النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، مما يؤكد وجود توجه حثيث في السلطة الفلسطينية لتقويض استقلالية القضاء بشكل كامل.

وفي قطاع غزة، استمر عمل قضاء الأمر الواقع المعين بشكل غير قانوني في ظل الانقسام بقرارات من رئيس وزراء الحكومة المقالة سابقاً، أو من خلال قرارات صادرة عن اللجنة الإدارية التي شُكِلت في مطلع العام ٢٠١٧، ليتم حلها بعد عدة أشهر، وكذلك من خلال قرارات تصدر عن كتلة التغيير والاصلاح التي تنعقد في غزة باسم المجلس التشريعي. وهناك حالة من عدم الثقة في استقلالية

القضاء الحالي في قطاع غزة، وتعرضه للمؤثرات السياسية وشبهات الفساد، وخاصة في غياب الرقابة والمحاسبة وفقاً لما نص عليه القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

وقد رصد المركز العديد من الشكاوى المتعلقة بعدم تنفيذ أحكام قضائية، حيث رُصِد أكثر من (٣٨) شكوى تتعلق بتأخير أو عدم تنفيذ أحكام قضائية تتعلق بالإفراج عن موقوفين لدى الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن الوقائي والمخابرات والمباحث العامة. وتعلقت أغلب القرارات بأوامر افراج عن محتجزين بوجه غير مشروع رفضت الأجهزة الأمنية أو ماطلت بتنفيذها. ومنها شكوى واحدة فقط في قطاع غزة، تعلقت بتنفيذ قرار قضائي صارد عن المحكمة العليا في غزة، بحق جامعة الأقصى في قطاع غزة، ورفضت الأخيرة تنفيذه، أما باقي الشكاوى فهي في الضفة الغربية، حيث ما يزال هناك ١٥ حكماً قضائيا لم يتم تنفيذها من السنوات السابقة.

وتمارس الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الأمر بشكل مستمر منذ سنوات، دون رادع، بالرغم من وجود نص واضح في القانون الأساسي يقرر عقوبة رادعة لتعطيل أو عدم تنفذ أحكام قضائية، حيث تنص المادة (١٠٦) من القانون الاساسي لسنة ٢٠٠٣ على:

«الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له.»

ويضاف إلى عدم احترام الأحكام القضائية، تدخل الأجهزة الأمنية في اعمال القضاء من خلال التدخل في حل بعض النزاعات المالية. وتبرز الشرطة العسكرية في غزة كأحد أكثر الأجهزة الأمنية التي تتدخل في النزاعات المالية للمواطنين. وتستخدم في ذلك الاعتقال التعسفي والحجز غير القانوني، وتفرض حلولاً على الاطراف في بعض الأحيان بعيداً عن القضاء أو رقابته. ويعد هذا الأمر تدخلاً فاضحاً في عمل السلطة القضائية واعتداءً سافراً على القانون. وقد أثير هذا الموضوع بقوة خلال العام ٢٠١٨، وتعهدت الشرطة العسكرية بعدم التدخل في حل المشاكل. ولكن ووفق متابعة المراكز الحقوقية ما زالت التدخلات من قبل جهاز الشرطة العسكرية قائماً.

ومن الجدير ذكره، أن الجهاز القضائي الفلسطيني منقسم منذ حادثة الانقسام في العام ٢٠٠٧، حيث علق القضاء عمله في قطاع غزة في اعقاب تدخل حكومة غزة (حكومة الأمر الواقع التي حكمت غزة في اعقاب سيطرة حركة حماس على الحكم) في عمله. وفي أعقاب ذلك، قامت حكومة غزة السابقة بتعيين قضاة جدد بطريقة غير دستورية، وعادت المحاكم إلى مباشرة عملها ولكن بكادر جديد معين بطريقة غير قانونية. وبذلك، أصبح في مناطق السلطة الفلسطينية جهازان قضائيان منفصلان تماماً، أحدهما في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. وقد علقت مؤسسات حقوق الإنسان في حينه عملها أمام القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا إنها عادت للتعامل مع القضاء في العام ٢٠١١ تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع، ولكن لم تحقق العودة للآن أية نتائج إيجابية ملموسة نظراً للتأثير الحزبي والأمني على عمل القضاء في قطاع غزة.

٦- تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

واصلت تداعيات حالة الانقسام المستمرة منذ أكثر من ١٢ عاماً إلقاء ظلالها الثقيلة على عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك تعطيل إجراء الانتخابات العامة والمحلية. وانتهى العام ٢٠١٨، وبقيت الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية) والمحلية معطلة، رغم مرور مواعيد استحقاقها منذ أكثر من ٨ سنوات. وبالتالي فإن الوضع القائم في مكونات السلطة يفتقد للشرعية التمثيلية، ما لم تجر انتخابات دورية تمثل الارادة الشعبية وتجدد تلك المؤسسات شرعيتها مرة أخرى.

إن من شأن المصالحة الوطنية والاتفاق على برنامج سياسي موحد للخروج من الأزمة الحالية أن تفضي إلى إجراء انتخابات عامة، من أجل إعادة الاعتبار إلى هياكل النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك الرئاسة، وانتخاب مجلس تشريعي فعال، وسلطة قضائية مستقلة، تحظى بثقة كافة الأطراف، وتكون بالفعل ملاذاً آمناً لحل النزاعات. كما أنه ينبغي إعادة الاعتبار للإرادة الشعبية المعطلة منذ سنوات طوال، ووضع حد لسنوات تم فيها استلاب الارادة الشعبية بفعل استمرار الانقسام في الهرم السياسي الفلسطيني ومكوناته.

إن إتمام المصالحة الوطنية واجراء الانتخابات الدورية هو السبيل لمواجهة المخططات الاسرائيلية التي تهدف إلى تفتيت الأرض الفلسطينية، ومحاولة للحفاظ على الوحدة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني والوعي السياسي الوطني.

فعلى مستوى الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، لم تجر الانتخابات في مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي منذ العام ٢٠١٠، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠١٠ أيضاً. وقد جرت خلال هذه الفترة انتخابات جزئية للمجالس المحلية في الضفة الغربية مرتين، الأولى أجريت في العام ٢٠١٢، واستكملت في العام ٢٠١٣، فيما جرت انتخابات محلية أخرى لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية العام ٢٠١٧، وجرى استكمالها خلال العام ٢٠١٨. في المقابل، لم تجر انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية في قطاع غزة، ولا تزال تدير تلك الهيئات مجالس معينة غير منتخبة.

إجراء انتخابات محلية جزئية في الضفة الغربية

بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٨، قرر مجلس الوزراء إجراء انتخابات في تسعة عشر هيئة محلية في الضفة الغربية، كان قد تم حل بعضها على إثر استقالة اغلبية أعضائها، أو هيئات جرى فك الاندماج بينها. وحدد القرار موعد ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨، لإجراء الانتخابات في تلك الهيئات.

وقد أجريت الانتخابات في موعدها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨، في (٥) مجالس هيئات محلية فقط، وفازت قوائم بالتزكية في (٦) هيئات محلية أخرى، ترشحت في كل منها قائمة واحدة فقط، بينما لم تترشح أية قائمة في (٧) هيئات أخرى، وبالتالي لم تجر فيها انتخابات.

يشار إلى أنه جرت بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧، انتخابات بلدية لـ (٣٢٦) هيئة محلية من أصل (٣٩١) في الضفة الغربية، فاز من بينها (١٨١) هيئة محلية بالتزكية. وبتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٧، عقد انتخابات تكميلية في (٣٢) هيئة محلية.

وبقيت في حينه (٣٨) هيئة محلية لم تترشح فيها أية قائمة، وبات أمر تشكيل مجالسها بيد مجلس الوزراء.[٢٢] ولم تجر انتخابات مماثلة في قطاع غزة، بعد رفض حركة حماس المشاركة فيها، احتجاجاً على التعديلات على القانون الانتخابي، دون التشاور معها.

وجاء رفض حركة حماس للمشاركة في تلك الانتخابيات في أعقاب إصدار قرار بقانون بتعديل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، أنشئ بموجبه محكمة خاصة للنظر في الطعون الانتخابية بعد أن كانت محكمة البداية في كل محافظة هي المسؤولة عن الطعون الانتخابية بموجب القانون القديم.

وأعرب المركز في حينه، عن قلقه تجاه إجراء تعديلات على قانون الانتخابات المحلية دون التشاور مع الاطراف السياسية، بما يهدد إمكانية عقدها في غزة أو المشاركة فيها من قبل بعض الاطراف السياسية، سيما حركة حماس. وناشد المركز مجلس الوزراء أن يراعي الوضع السياسي القائم، وينسب القضاة بالتشاور مع الاطراف السياسية، لطمأنه جميع الاطراف، ولإعطاء الثقة المطلوبة في العملية الانتخابية، بما يؤمن مشاركة الجميع.

يؤكد المركز على موقفه بأن إجراء انتخابات جزئية في الضفة الغربية، دون قطاع غزة، من شأنه تعزيز حالة الانقسام، وأن يساهم في تفتيت الوحدة الجغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة.

في المقابل، بقيت مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة تدار بالتعيين، منذ انتهاء الدورة الانتخابية التي أجريت في معظم بلدياتها في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ولم تُجرَ أية انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية خلال سنوات الانقسام.

٧- انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، كنتيجة مباشرة لمناكفات الانقسام. وشهد النصف الثاني من العام ٢٠١٨ تراجعاً، ربما يكون مرده و الغاء قانون الجرائم الإلكترونية، واجراء تعديلات جوهرية على مضمونه، روعيت خلالها ملاحظات المجتمع المدني، وإن بقيت بعض الملاحظات عليه، أو إلى اتباع أجهزة الأمن لأساليب جديدة في تقويض الحريات، استناداً إلى فكرة تعزيز الالتزام الذاتي.

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة حالات تضمنت تعدٍ على صحفيين أثناء تأديتهم لعملهم، وكذلك حالات ملاحقة على حرية تعبير باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ويؤكد المركز في هذا السياق، أن الحالات المرصودة تعكس جزءاً من الواقع، وهناك أجزاء أخرى تتضمن: إحجام بعض الصحفيين والنشطاء عن الشكوى؛ وتقييد حرية الوصول للمعلومات وحجبها؛ حالة الالتزام الذاتي التي باتت تسيطر على عقول الصحفيين ورؤساء التحرير ومديري المواقع الإلكترونية. وهذه الأجزاء لا يمكن رصدها بإفادات، ولكن يمكن تأكيد وجودها من خلال اللقاءات والمقابلات التي يجريها المركز مع الصحفيين ونشطاء الإعلام، وما يلاحظه المركز من خلال متابعته للواقع الاعلامي عن كثب.

ويشار أن السلطة الفلسطينية لم تصدر أي قانون يضمن حرية الوصول للمعلومات بالرغم من أن هناك مشروع قانون قد تم إعداده. وتمارس السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة نفس السياسة في تقديم معلومات منقوصة أو حجب المعلومات عن الجمهور وعن الصحفيين. ويؤكد العديد من الصحفيين أن أخطر ما يواجهونه في عملهم هو حجب المعلومات، والانتقائية في تقديم المعلومات، والخضوع

٢٢. يجدر التنويه، أن هذه الانتخابات لم تشمل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، حيث لم تشارك المخيمات بقرار ذاتي يتعلق بحق العودة، كما لم تشمل مدينة القدس، لكنها شملت القرى والبلدات المتاخمة لها.

لشبه تحقيق في كل مرة يطلبون فيها معلومات عن عمل الوزارات أو الأمور السياسية أو الجرائم.

وقد رصد المركز عددا من حالات الاعتداء على صحفيين واصحاب رأي، كان أبرزها الاعتداء على الصحفيين أثناء تغطية الأحداث، حيث تعرضوا للعديد من الاستدعاءات وواجهوا معاملة غير انسانية وحاطه بالكرامة خلالها. فيما يلي ابرز الحالات التي رصدها المركز:

» أفاد المواطن إيهاب عمر فسفوس، ويعمل مصور صحفي حر، أنه وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨، استدعي من قبل جهاز الأمن الداخلي في مدينة خان يونس، وتم التحقيقي معه على خلفية منشورته على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).

» أفادت المواطنة لارا سمير كنعان، مراسلة ألترا فلسطين، أنها، بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٨، تعرضت للاعتداء بالضرب المبرح من قبل أفراد أمن بالزي المدني، خلال محاولتها تغطية قمع مسيرة نظمتها الفصائل الفلسطينية لرفع العقوبات عن قطاع غزة.

» أفادت المواطنة مجدولين حسون، مراسلة قناة (TRT) التركية إنها وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٨، تعرضت للاعتداء من قبل أحد أفراد الأمن بالزي المدني بسبب تغطيتها مسيرة في مدينة طولكرم تندد بالعقوبات على قطاع غزة، تخللها اعتداء على المتظاهرين.

» أفادت المواطنة شيرين حامد خليفة، وتعمل صحفية ومحررة في شبكة نوى، إنه وبتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٨، وأثناء ممارستها لعملها في تغطيه اعتصام سلمي بمدينة غزة، حضر أحد رجال الأمن واجبرها على حذف الصور.

» افاد المواطن ضياء ابراهيم مليحة، صحفي حر، إنه وبتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٨، تعرض للاعتداء بالضرب من قبل افراد أمن بزي مدني على خلفية قيامه وبعض من زملائه بتغطية اعتصام سلمي في مدينة غزة.

» أفاد المواطن أحمد محمد عودة، صحفي ومعد أخبار في عدة وكالات، إنه بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٨، وصله استدعاء من المباحث العامة في غزة، على خلفية أراءه على صفحته الخاصة على «الفيبسوك».

» أفاد المواطن بكر محمد أبو حماد، إنه وبتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٨ تعرض للاستدعاء من قبل المباحث العامة في غزة، حيث خضع هناك للتعذيب والمعاملة المهينة، ومن ثم الاستدعاء المتكرر على أيام متفرقة، على خلفية كتاباته على مواقع التواصل الاجتماعي.

» أفادت المواطنة هاجر حرب، صحفية ومراسلة لقناة المسيرة اليمنية، إنها تنتظر جلسه اعادة محاكمة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٨، على خلفية قيامها بعمل تحقيق استقصائي مصور حول شبهات فساد في ملف التحويلات الطبية للعلاج بالخارج، حيث كان قد صدر حكم غيابي ضدها.

» أفاد المواطن سمير سكيك، معد برامج لدى تلفزيون فلسطين، انه وبتاريخ ٣ مايو ٢٠١٨، تم إيقافه من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة على خلفية قيامه بعمل مقابلات صحفية.

» أفاد المواطن رامي سمارة، صحافي لدى وكالة وفا واذاعة أجيال، انه وبتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٨، تم عرضه على النيابة العامة في رام الله، ومن ثم احتجازه على خلفية اتهامه بالقدح والذم والتشهير.

» أفاد المواطن اسامة حسين شاهين، ويعمل كمراسل صحفي جمعية «يو-فري»، إنه وبتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٨، تعرض للاعتقال من قبل جهاز الأمن الوقائي في الخليل، وخضع للاحتجاز عدة ايام وتوجيه تهمة إثارة النعرات العنصرية له على خلفية عمله الصحفي.

٨- انتهاك الحق في التجمع السلمي

واصلت السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة انتهاك الحق في التجمع السلمي، خلافاً للقانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة لعام ١٩٩٨، وخلافاً لالتزامات فلسطين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيره من الاتفاقيات التي انضمت اليها فلسطين مؤخراً. وفيما سمحت السلطات، كل في منطقة نفوذها، للتجمعات السلمية الموالية لها، فقد منعت، وعلى نحو متواصل وبأشكال وإجراءات متعددة التجمعات السلمية المعارضة.

ففي قطاع غزة، مثلت الاستدعاءات التعسفية المتكررة للناشطين، أبرز أشكال الانتهاكات للحق في التجمع السلمي، حيث وثق المركز استدعاء العشرات على هذه الخلفية والتحقيق معهم واجبارهم على عدم اقامة تجمعات سلمية، وتهديدهم بالحبس في حال اقامتها أو الدعوة لها. ولا يمكن بأي حال أن تعتبر الدعوة للتجمع السلمي بكافة أشكاله، سواء كان اعتصام، مسيرة، تجمع، وغيره، ما دام في إطاره السلمي، ولم يخرج عن هذا الإطار، جريمة أو أساس للاستدعاء، أو التعسف بأي شكل من الأشكال، حيث إن الدعوة للتظاهر السلمي، ولو خالفت الإجراءات، في حد ذاتها لا تشكل جريمة.

وفي الضفة الغربية، كانت أبرز أشكال الانتهاكات، فض المسيرات السلمية التي نظمتها منظمات المجتمع المدني وقوى وطنية لرفض العقوبات المفروضة على قطاع غزة، والاعتداء على المشاركين فيها بالضرب والاحتجاز والاعتقال. وأعقب ذلك فرض قيود اضافية لتقويض تلك المسيرات السلمية، تمثل في «**التعميم الخاص حول منع التظاهرات أيام العيد**»، الذي أصدره مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون المحافظات، بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨، يمنع بموجبه منح تصاريح لتسيير تظاهرات أيام العيد.

يؤكد المركز مجدداً أن القيود التي فرضتها الجهات المختصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القيود القانونية، تهدف بالدرجة الأولى الى تقويض الحق في التجمع السلمي بكافة صوره وأشكاله. علماً أن الحق في التجمع السلمي، لا يحتاج إلا لإشعار كتابي للمحافظ أو مدير الشرطة بذلك قبل ذلك وفق المادة (٣) من قانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٩٨، كما أن مخالفة هذا الشرط لا تكفي وحدها لفض التظاهرة أو اعتقال منظميها، الا إذا تخلل التظاهرة نفسها اعمال شغب.

كما يرى المركز أن حق المواطنين في التجمع السلمي، حين يتعارض مع مصالح وتوجهات السلطة، سواء في الضفة أو في غزة، يجري انتهاكه من قبل هاتين السلطتين، ويتم حرمان المواطنين من ممارسته، بالرغم من كونه حق مكفول دستورياً، وبالرغم من توقيع السلطة على الاتفاقيات بإرادتها الحرة، مما يلزمها بتطبيقها، واتخاذ كافة التدابير والاجراءات لتطبيقها.

يؤكد المركز مرة أخرى بأن ممارسات السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه الحق في التجمع السلمي، كلا في مناطق نفوذه، مرتبطة ارتباطا وثيقاً بحالة الانقسام، والأجواء السياسية بشكل كبير. ويرى المركز بأن الاستمرار في تطبيق اتفاق المصالحة من شأنه منح المزيد من الأجواء الايجابية لإطلاق الحريات في أراضي السلطة، بما في ذلك حرية التجمع السلمي.

الاعتداء على مسيرة سلمية في الضفة الغربية

٩- انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شهد العام ٢٠١٨ محاولات خطيرة لإقرار تعديلات جوهرية على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لسنة ٢٠٠٠. وقد أعد مشروع لتعديل قانون الجمعيات تمهيداً لإدراجه على أجندة مجلس الوزراء انتظاراً لإقراره، ومن ثم عرضه على الرئيس الفلسطيني لإصداره في هيئة قرار بقانون، وفق ما دأب عليه العمل منذ الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، وتغييب المجلس التشريعي. وقد جاء هذا المقترح في خضم تطورات متتابعة تعلقت بمساعي حكومة التوافق منذ تشكيلها للسيطرة على الجمعيات بشكل كامل وتقويض استقلاليتها. وأعد المشروع في (٢٢) مادة أغلبها سن بهدف السيطرة على إدارة وتمويل الجمعيات. ويعتبر هذا التطور حلقة من سلسلة امتدت منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، وما قامت به من سن قانون الجمعيات، مروراً بالانقسام الفلسطيني والذي ولد حالة من النهم السلطوي لدى طرفيه، كان من تجلياتها محاولات مستمرة ومتراكمة لتقويض المجتمع المدني.

كما تواصلت سياسة التضييق على الجمعيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٨. وقد أوجدت خلال فترة الانقسام العديد من القوانين والقرارات التي هدفت إلى السيطرة على الجمعيات وإفقادها أية استقلالية تستطيع معها ممارسة دورها الرقابي على أداء السلطات. وتمثل مجمل الإجراءات التي اتخذتها تقويضاً كامل للحقوق الأساسية المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات وهي: الحق في الوجود، والحق في ممارسة النشاطات بحرية، الحق في الحصول على التمويل، والحق في الخصوصية والاستقلالية.

ما زال القرار الصادر عن حكومة التوافق في العام ٢٠١٦، يضيق الخناق على المنظمات الأهلية المسجلة كشركات غير ربحية، والتي تستهدف حق هذه المؤسسات في الحصول على التمويل. فبموجب التعميم رقم (٨٢، ٢٠١٦) بات إدخال أي مال للشركات غير الربحية يحتاج قرار خاص من مجلس الوزراء، والحصول على سلامة أمنية من عدة جهات مختلفة. وهذا الإجراء التعسفي ما زال يؤثر وبشكل مباشر على عمل هذه الشركات وحريتها في ممارسة نشاطها، حيث بات استمرار وجودها مرهوناً بقرار الأجهزة الأمنية التي لها أن تمنح أو تحجب إقرارها بالسلامة الأمنية للمؤسسة، وفق معايير غير معروفة، وهو ما يمثل انتهاكاً للحق في تشكيل الجمعيات.

كما وتعاني الجمعيات من غياب الآليات الدستورية لحماية نفسها وممارسة دورها الرقابي والمدافع عن حقوق المواطنين. ويمثل غياب المجلس تشريعي وسلطة قضائية موحدة ومستقلة أهم تجليات هذا الغياب، حيث إن وسائل الضغط والمناصرة والملاحقة القضائية لتحقيق التغيير المجتمعي لا يمكن أن تكون بالفعالية الكاملة الا في وجود هذه المؤسسات. كما وما زالت إجراءات الاحتلال التعسفية وفرضها قيود مبالغ فيها على حرية الحركة تقوض عمل الجمعيات، نظراً لصعوبة التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو السفر للخارج.

ويتضح مما سبق أن السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تلتزم باحترام وحماية واعمال الحق في تشكيل الجمعيات. وبالتالي فإن فلسطين ما زالت مخلة بالتزاماتها الدولية بموجب المادة (٢٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة (٨) بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت فلسطين قد انضمت للعهدين في العام ٢٠١٤ ولكنها لم تحاول للآن تعديل القوانين والممارسات بشكل ينسجم مع الالتزامات الموجودة في هذه الاتفاقيات.

١٠- أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

دخل الانقسام السياسي الفلسطيني، مع نهاية العام ٢٠١٨، عامه الثاني عشر منذ أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونية من العام ٢٠٠٧، وأسدل العام ٢٠١٨ بمزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من ٢ مليون شخصاً يعيشون في القطاع، وذلك بسبب استمرار الحصار الشامل غير القانوني، وغير الإنساني، الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة عليه منذ منتصف حزيران/ يونيه من العام ٢٠٠٦. وقد فاقم استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني من حالة التدهور في مستوى الأوضاع المعيشية لسكان القطاع مع استمرار طرفي الانقسام السياسي في فرض العديد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية. شملت تلك الاجراءات والتدابير إصدار طرفي الانقسام السياسي تشريعات، قرارات إدارية وسياسات أثقلت كاهل المواطنين في قطاع غزة وأدت إلى مزيد من التدهور على مستوى أوضاعهم المعيشية.

وبلغ مستوى تفاقم أوضاع سكان القطاع وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معدلات خطيرة، هي أشبه بأوضاع القطاع بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧. وقد زاد من حدة التدهور الاقتصادي والاجتماعي تراجع الدعم والتمويل الدولي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(UNRWA)، والتي تقدم العديد من خدمات الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية لنحو ٧٤٪ من سكان القطاع، وذلك في أعقاب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف تمويلها لنشاطات الوكالة الدولية، والتي تصل إلى نحو ٣٦٪ من إجمالي موازنتها السنوية.

وعلى الرغم من استمرار حوارات المصالحة بين طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني خلال العام، برعاية جمهورية مصر العربية، وحدوث تفاؤل لدى سكان القطاع بنهاية الانقسام، غير أن الأبواب أغلقت مجدداً مع نهاية العام ٢٠١٨ بفشل تلك الحوارات في التوصل إلى إغلاق هذا الملف وبدء حقبة جديدة من المصالحة الوطنية، وهو ما أدى إلى مزيد من العقوبات الاقتصادية على القطاع، وذلك بالاعلان عن تحويل الآلاف من موظفي السلطة الفلسطينية إلى التقاعد المبكر واستمرار فرض الخصومات المالية على موظفيها في القطاع، وتقليص مخصصات الخدمات الصحية، وذلك بالتزامن مع قيام حركة حماس بفرض المزيد من الرسوم والجمارك على السلع المستوردة بدعوى حماية المنتوجات الوطنية. وقد تكبد سكان القطاع أعباء تلك الصراعات البغيضة على الصلاحيات، وباتوا يدفعون ثمنها في وقت تفاقمت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقطاع في ظل استمرار الركود الاقتصادي لكافة قطاعات الاقتصاد في قطاع غزة، ومع استمرار تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع. فقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر، والفقر المدقع، ومستويات انعدام الأمن الغذائي بين صفوف المواطنين في قطاع غزة بشكل غير مسبوق. وباتت معدلات البطالة، والتي سجلت ٥٣,٩٪ بين صفوف القوى البشرية العاملة النسبة الأعلى على المستوى العالمي، فيما بلغت تلك النسبة أسوأ مستوى بين فئات الخريجين الشباب لتصل إلى نسبة ٦٩٪ بين الشباب الذكور ونحو ٨٠٪ بين الشابات الخريجات. فيما ارتفعت نسبة الفقر بين العائلات في قطاع غزة لتصل إلى نحو ٥٤٪، من بينها نحو ٣٦٪ تعاني فقراً مدقعاً، وبلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي نحو ٦٨,٥٪.

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان

خلف الانقسام السياسي الفلسطيني أثراً عميقاً في ارتفاع حدة التدهور الكبير، والذي استمرت نتائجه الكارثية مع نهاية العام ٢٠١٨، وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. فقد تفاقم تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع،وذلك بسبب الشلل الكلي الذي أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة وحالة الركود التي فرضت نفسها على الاقتصاد في قطاع غزة. ونتيجة لذلك، أغلق نحو ٤٧٠ منشآة ومصنعاً في قطاع غزة، وتوقف كافة العاملين فيه عن العمل. واستمر حرمان سكان القطاع من التمتع بحقهم في إدارة الشؤون العامة في البلاد، وبالتالي حرموا من فرص التقدم للوظائف الحكومية التي عادة ما يعلن عنها لتعويض الشواغر الناجمة عن تقاعد بعض الموظفين، أو للاستجابة لتطور الاحتياجات على صعيد القطاع الحكومي، وفي كل من قطاع الخدمة المدنية والقطاع العسكري على السواء. وأمام هذه التحديات الخطيرة، أعلنت وزارة العمل عن طرح برنامج للتشغيل المؤقت لاختيار عشرة آلاف عامل وخريج خلال نهاية العام، يسمح لمن يتم اختيارهم وفقاً لمعايير مهنية وضعتها الوزارة، بتشغيل فئة الخريجين لمدة ستة أشهر وتشغيل فئة العمال لمدة ثلاثة أشهر فقط. وقد بلغ عدد الذين سجلوا للبرنامج، وفقاً لوزارة العمل، ٣٠٥ ألف عاطل عن العمل، من بينهم ١٢١ ألف خريج و ١٨٤ ألف عامل، وهو ما يظهر حجم البطالة الهائل في سوق العمل في قطاع غزة. وقد أجرت وزارة العمل فرزاً رسمياً وفقاً للمعايير التي وضعتها الوزارة، من بينها ألا يكون المرشح/ة لفرصة التشغيل حاصلاً على فرص عمل سابقة، فضلاً عن شهادة التخرج والمعدل والعمر والحالة الاجتماعية وعدد الأبناء. وقد أعلنت الوزارة أنها اختارت ٥ آلاف مرشحاً/ة من بين من تقدموا الكترونياً للبرنامج، وأنها تركت الفرصة لتحديث البيانات لمن لم يسجل للاستفادة من فرصة التنافس على فرصة ضمن الدفعة الثانية، وهي ٥ آلاف شخصاً. جدير بالذكر أن هذا البرنامج يوفر فرصة عمل وفقاً لاحتياجات الوزارات والمؤسسات المحلية، وبراتب شهري دون الحد الأدنى للأجور، أو حتى لا يصل لقيمة خط الفقر، وهو ما يعمق امتهان الحق في الحياة الكريمة. واستمرت معاناة سكان القطاع، حيث شهد العام ٢٠١٨ فرض المزيد من رسوم الجباية المالية، كالضرائب والرسوم، فضلاً عن ارتفاع قيمتها عن العام السابق، وقد شمل ذلك الضرائب على المشتريات من كافة البضائع، كمواد البناء، المحروقات، السيارات، المواد الغذائية والتبغ وغيرها من السلع والبضائع. وقامت الوزارات والمؤسسات الحكومية، التي تتولى إدارتها حركة حماس في القطاع بتحصيل الرسوم والضرائب من قبل المكلفين في قطاع غزة. وفي المقابل لم يلمس المواطن قطاع غزة أي تحسن، ولو طفيف، على مستوى الخدمات المقدمة في ميادين الرعاية الصحية، خدمات التعليم والتعليم العالي وخدمات الضمان الاجتماعي، بل على العكس، فقد شهدت تلك الخدمات تدهوراً كبيراً وتراجعاً خطيراً، وصل حد اضطرار المواطنين إلى تحمل أعباء وتكلفة مادية إضافية للحصول على تلك الخدمات. وقد شهد أسواق القطاع ارتفاعاً خطيراً في أسعار السلع، كاللحوم والدواجن، وبشكل لم يعد غالبية السكان فيه قادرين على شراء تلك السلع لارتفاع أسعارها بنسب خيالية. وعانت الأسر والعائلات التي تتلقى المخصصات والمساعدات في إطار برنامج الحماية الاجتماعية، حيث توقف صرف تلك المخصصات للمئات من الأسر المستفيدة من هذا البرنامج، وتأخر صرف مخصصات الشؤون الاجتماعية لنحو ٧٦ ألف أسرة لفترة ستة أشهر. واستمر مسلسل الخصومات المالية على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية خلال العام، كما بلغ عدد الموظفين الذين أحالتهم إلى التقاعد نحو ١٣ ألف موظفاً عسكرياً، ونحو ٦٠٠٠ موظفاً يعملون في قطاع الخدمة المدنية، وذلك منذ نهاية أبريل من العام ٢٠١٧. وقد تدهورت حالة السيولة النقدية في قطاع غزة، ونجم عن ذلك تفاقم وتدهور جديد في الأوضاع المعيشية لأسر هذه الفئات، وبشكل بات الآلاف منهم عاجزين عن سداد احتياجات أفراد أسرهم في مجال الرعاية الصحية وخدمات التعليم والتعليم العالي. وجراء تلك السياسة شهدت أسواق القطاع ركوداً كبيراً لم تشهده من قبل، وانعكس ذلك على الحركة التجارية أدت إلى إغلاق مئات المتاجر والشركات التجارية، وبلغ عدد الشيكات المستحقة المقدمة أمام النيابة والمحاكم الفلسطينية أكثر من ٢٥٠ ألف شيك وكمبيالة. وفي المقابل، استمرت حركة حماس في صرف نحو ٤٠٪ فقط من رواتب موظفيها شهرياً، والبالغ عددهم نحو ٣٥ ألف موظفاً.

وكانت الإجراءات المختلفة التي بادر إلى اتخاذها كل من طرفي الانقسام السياسي قد أثرت بشكل خطير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، والتي تعاني من انهيار شبه شامل. وأدت تلك الإجراءات والسياسات الإدارية والمالية إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية للسكان، وأدت إلى تفاقم بعض الظواهر السلبية في شوارع القطاع، أبرزها زيادة وانتشار ظاهرة التسول، وخاصة بين صفوف الأطفال والنساء، وانتشار عمالة الأطفال، خاصة في الشوارع وعلى امتداد شواطئ قطاع غزة في موسم الصيف. وبات سكان القطاع يعانون من حالة غير مسبوقة من الإفقار بسبب الارتفاع المهول في تكاليف الأوضاع الحياتية والمعيشية، بما فيها تكاليف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وتكاليف الإنفاق على الحياة المعيشية للوصول إلى موارد المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة والمأمونة، الغذاء والدواء. وقد تزامن هذا الانهيار والتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان القطاع مع استمرار حالة الحصار الشامل غير القانوني الذي تفرضه السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ أكثر ١٢ عاماً، وهو ما أدى إلى حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وظل غياب حكومة التوافق الوطني عن المشهد هو السمة الغالبة خلال العام. وأسدل العام ٢٠١٨ آخر فصوله ليضفي المزيد من حالة الإحباط واليأس بين سكان القطاع، خاصة مع استمرار التراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام السياسي، وفشل جهود المصالحة التي ترعاها مصر. ومثل مشهد عشرات الآلاف من الشبان والشابات والعمال، وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد، الباحثين عن فرص عمل أخطر التحديات التي تواجه المجتمع قطاع غزة، والذي أصيب بخيبة أمل كبيرة بسبب التلكؤ والمماطلة في تنفيذ تفاهمات المصالحة الوطنية، بما في ذلك تهميشهم وتغييبهم عن المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة وحرمانهم من فرص العمل والتشغيل، وهو ما فاقم من حالة فقدان الأمل، ودفع العديد منهم إلى التفكير جدياً في الهجرة والبحث عن المستقبل خارج القطاع.

وعادت اسطوانة الاتهامات المتبادلة بين طرفي الانقسام السياسي لتتسيد المشهد قطاع غزة مع نهاية العام ٢٠١٨، فاستمرت حكومة التوافق الوطني في اتهام حركة حماس بعدم تمكينها من أداء مهامها واستحواذها على إيرادات القطاع من الرسوم والضرائب من ناحية، وهو ما دفعها أواخر العام إلى سحب كافة موظفيها من معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية، والذي ظل يعمل في اتجاه واحد فقط للعائدين من أبناء القطاع من ناحية، فيما واصلت حركة حماس اتهام الحكومة في رام الله بتهميش قطاع غزة وحرمانه من كافة النفقات الأساسية في ميادين خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وغيره من الخدمات الأخرى من ناحية أخرى. ورغم التحسن التدريجي الذي طرأ على خدمات الطاقة، وذلك بفضل المنحة القطرية في الربع الأخير من العام، وهو ما شهد تحسناً ملحوظاً في إمدادات الكهرباء ودفع رواتب موظفي قطاع غزة التابعين لحركة حماس، غير أن إمدادات الكهرباء عادت للانحسار تدريجياً مع نهاية العام، وهو ما خلف آثاراً كارثية على عمل المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية بشكل خاص. وأطلقت وزارة الصحة بغزة مناشدة دعت فيها إلى التدخل من أجل توفير نحو ٣٠٠ ألف لتراً من الوقود يومياً لتعويض النقص في إمدادات الكهرباء وضمان الاستمرار في تقديم كافة الخدمات الصحية في المرافق الصحية في القطاع. وفشل طرفا الانقسام السياسي في التخفيف من حدة الأزمات المختلفة في القطاع، وعلى رأسها استمرار أزمة نقص الكهرباء، وعانى سكان القطاع المزيد من الظلام والحرمان من الكهرباء، وسط أجواء الحر الشديد في الصيف والأجواء الباردة والقارسة في فصل الشتاء.

تفاقم الأوضاع الصحية في قطاع غزة

تدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع خلال العام ٢٠١٨ بشكل خطير، وخاصة المرضى منهم، بسبب استمرار النقص الشديد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، وجراء إحالة آلاف موظفي قطاع الصحة الحكومي إلى التقاعد وبسبب تقليص خدمات العلاج في الخارج لمرضى القطاع. وخلف ذلك أزمة عميقة ومستدامة على مستوى النقص الكبير في الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية على مدار العام. وتزامن ذلك مع الأزمة المالية في موازنة السلطة الفلسطينية، ما فاقم من أوضاع المرضى الصحية، بمن فيهم أولئك الذين يعانون أمراضاً مزمنة، والذين عانوا نفسياً ومادياً، كونهم في معظمهم غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على مثل هذه العلاجات والأدوية. وقد رصد المركز اضطرار المئات من المرضى إلى الانتظار لعدة أشهر للحصول على مواعيد لإجراء العمليات الجراحية المقررة لهم من قبل الأطباء في تلك المستشفيات. وأعلنت وزارة الصحة في غزة عن تقليص العديد من الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك العمليات الجراحية في المستشفيات الرئيسية، فضلاً عن تقليص خدمات الصحة الأساسية، ومنها عيادات الأسنان، العيادات العامة والعيادات الخارجية.

وتفاقمت أزمة نقص الأدوية مرة أخرى في الثاني عشر من شهر آب/ أغسطس من العام ٢٠١٨، ولتطال علاج مرضى الأورام السرطانية، ولتعلن وزارة الصحة في غزة عن وقف علاج مرضى القطاع بسبب تأخير وعد انتظام توريد أدوية العلاج الكياوي لمشافي القطاع. أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، صباح الأحد الموافق ٢٠١٨/٠٨/١٢. وعانى مرضى القطاع، الذين يعانون أمراض الدم والسرطان من الوصول للخدمات الصحية جراء ذلك، حيث وصلت نسبة العجز في البروتوكلات العلاجية لهم نحو ٧٥٪ من إجمالي الأدوية اللازمة لهم. وأفادت الإدارة العامة للصيدلة في قطاع غزة أن توريد أدوية البروتوكولات العلاجية لمرضى الأورام السرطانية ظلت غير منتظمة ومتذبذبة على مدار العام ونصف العام الأخيرين، وأن نحو ٤٥ صنفاً من الأصناف الدوائية من أصل ٦٠ صنفاً دوائياً ضمن البروتوكولات العلاجية لمرضى الأورام السرطانية، قد نفذت من مستودعاتها في غزة. وقد تأثر مستشفى عبد العزيز الرنتيسي التخصصي للأطفال، والذي يحوي قسماً لعلاج الأورام السرطانية، بشكل بالغ حيث توقفت خدمات علاج الأورام السرطانية التي تجري عادة للمرضى فيه، وخاصة أمراض سرطان الرئة، سرطان الغدد الليمفاوية وسرطان القولون المستقيم. وكانت حقنة (النيويوجين)، والتي تعمل على تحفيز النخاع العظمي لزيادة إنتاج كريات الدم البيضاء، لزيادة مناعة الجسم من العدوى البكتيرية لتساعد المريض على استكمال جرعات العلاج الكيماوي، غير موجودة في مستودعات الإدارة العامة للصيدلة في غزة، والتي كانت قد أعلنت عن توريد وزارة الصحة برام الله مائة حقنة منها فقط خلال آخر شهرين، فيما تحتاج المستشفى نحو ألف حقنة منها شهرياً، وهو ما أدى لوقف علاج مئات المرضى. وقد تأثر مرضى الأورام السرطانية بسبب استمرار النقص في الأدوية اللازمة لعلاجهم، واضطرت المستشفى إلى إعادة جدولة علاجهم لأشهر أخرى، ما نجم عن المزيد من المضاعفات الصحية، فيما اضطرت اضطرت الوزارة إلى تحويل العشرات من المرضى للعلاج خارج مشافي القطاع، والذي يزيد من الأعباء والتكاليف المادية والمعنوية على الوزارة، وعلى المرضى وعائلاتهم الذين تكبدوا المزيد من الألم والمعاناة جراء تحويلهم للعلاج في مشافي الضفة الغربية أو مشافي جمهورية مصر العربية.

وعادت أزمة الوقود والمحروقات اللازمة لتعويض النقص الشديد في إمدادات المستفيات والمرافق الصحية الحكومية من الكهرباء تطفو إلى السطح مرة أخرى مع نهاية العام ٢٠١٨، وأطلقت وزارة الصحة في غزة مناشدات للتدخل من أجل منع التدهور الكارثي في الخدمات الصحية التي تتفاقم، وتؤدي إلى تقليص مستوى الخدمات الصحية إلى أدنى مستوى، حيث تلجأ الوزارة عادة إلى وقف عمل العديد من غرف العمليات، فضلاً عن وقف استخدام المعدات الطبية في العديد من مرافق الصحة، وتشغيلها لساعات فقط للتعامل مع الحالات الطبية الطارئة. وقد أعلنت وزارة الصحة بغزة عن توجهها لإغلاق العديد من خدمات الصحة في عدد من المستشفيات في قطاع غزة، ما خلف المزيد من المعاناة والألم على حياة مرضى القطاع.

أزمة الرواتب

واستمرت الأزمة المالية الخاصة برواتب موظفي حركة حماس في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٨، دون أن يتم التوصل إلى حل لها، فيما استمرت حركة حماس في صرف سلف نقدية شهرية لموظفيها تغطي ٤٠٪ من رواتبهم، فيما استمرت سياسة إحالة موظفي السلطة الفلسطينية العاملين في القطاع إلى التقاعد المبكر، حيث بلغ إجمالي عدد المحولين للتقاعد نحو ٢٦٠٠٠ موظف في القطاعين المدني والعسكري دون وجه قانوني. واستمرت معاناة موظفي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، من أبناء القطاع، جراء استمرار حرمانهم من حقوقهم في العلاوات والترقيات، خلافاً لنظرائهم في الضفة الغربية. واستمرت حكومة الوفاق الوطني في تنفيذ قراراها، والذي كانت قد اتخذته منذ أبريل من العام ٢٠١٧، والمتمثل في خصم نسب، تراوحت ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين، وقد شملت تلك الخصومات الموظفين الذين ما يزالون على رأس أعمالهم أيضاً. وقد خلف ذلك القرار حالة من الغضب والسخط في أوساط الموظفين وأفراد أسرهم. وعجز الآلاف من هؤلاء الموظفين عن تغطية احتياجاتهم المعيشية وأفراد أسرهم، وخاصة في مجال التعليم والصحة، خاصة مع استمرار اقتطاع البنوك الأقساط المالية المستحقة على ديون غالبية الموظفين، ما خلف أوضاعاً كارثية على مستويات معيشتهم. وأدت سياسة السلطة الفلسطينية، والخاصة بخصم الرواتب، إلى المزيد من المعاناة، ولتنعكس بنتائج خطيرة على مستوى السيولة النقدية في أسواق القطاع، وهو ما خلف انعكاسات سيئة على مستوى التداول النقدي ومستويات الشراء في أسواق القطاع. وأثرت معدل السيولة النقدية في قطاع غزة على مستوى الوفاء بالذمم المالية، وباتت عشرات الآلاف من الشيكات المالية والكمبيالات تنظر في محاكم القطاع، وقد شملت التجار والموظفين على السواء.

أزمة الكهرباء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة

استمر طرفا الانقسام السياسي الفلسطيني في في توجيه الاتهامات المتبادلة حول المسؤولية عن أزمة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة، واستمرت تداعيات النقص الشديد في إمدادات الطاقة الكهربائية، والذي كان يتزامن مع عجز تلك الأطراف في تحسين أو زيادة عدد ساعات إمداد الكهرباء للتخفيف من حدة الأزمة، حيث تفاقمت معاناة السكان في ظل أجواء البرد الشديد والقارس التي ضربت القطاع في بداية العام، ومع أجواء الحر الشديد والرطوبة خلال شهور الصيف. وتدهورت أوضاع السكان الحياتية، وتأثرت كافة الخدمات اليومية الحيوية، بما فيها عمل المرافق الصحية، وخدمات صحة البيئة، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وأصبح الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة.

وفي التاسع من تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٨، وصلت أول شحنة من الوقود القطري، وذلك كمنحة أعلنت عنها قطر للتخفيف من أزمة الكهرباء في القطاع لمدة ستة أشهر ولدفع رواتب موظفي حركة حماس في غزة. وقد ساهمت تلك المنحة في تحسن ملحوظ لساعات إمداد الكهرباء في القطاع، خاصة وأنها تزامنت مع أجواء البرد القارس والشديد خلال شهر الشتاء، وحتى منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام، غير أن إمدادات الكهرباء عادت للتراجع مع نهاية العام.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الانسان قد حمل طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني المسؤولية عن الإخفاق في حل أزمة الكهرباء، أو التخفيف من حدتها في أسوأ الأحوال، وأكد المركز على أن أزمة الكهرباء المستدامة هي أزمة سياسية بامتياز، ودعا الأطراف المسئولة عن إدارة ملف الكهرباء إلى وضع الحلول الاستراتيجية للأزمة، وعلى قاعدة حق كل مواطن فلسطيني في الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، بما في ذلك خدمات توصيل الكهرباء. ودعا المركز، مراراً وتكراراً، الأطراف

المسئولة عن إدارة ملف الكهرباء عدم زج المواطنين في أتون الصراع السياسي، وحمل المركز كلاً من حكومة التوافق الوطني وسلطة الطاقة بغزة المسئولية الكاملة عن تفاقم هذه الأزمة. واعتبر المركز أن إخفاق تلك الأطراف لا ينبغي أن يتحمل نتائجه المواطنين الملتزمين بسداد فواتيرهم الشهرية.

القسم الثاني:

تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٨

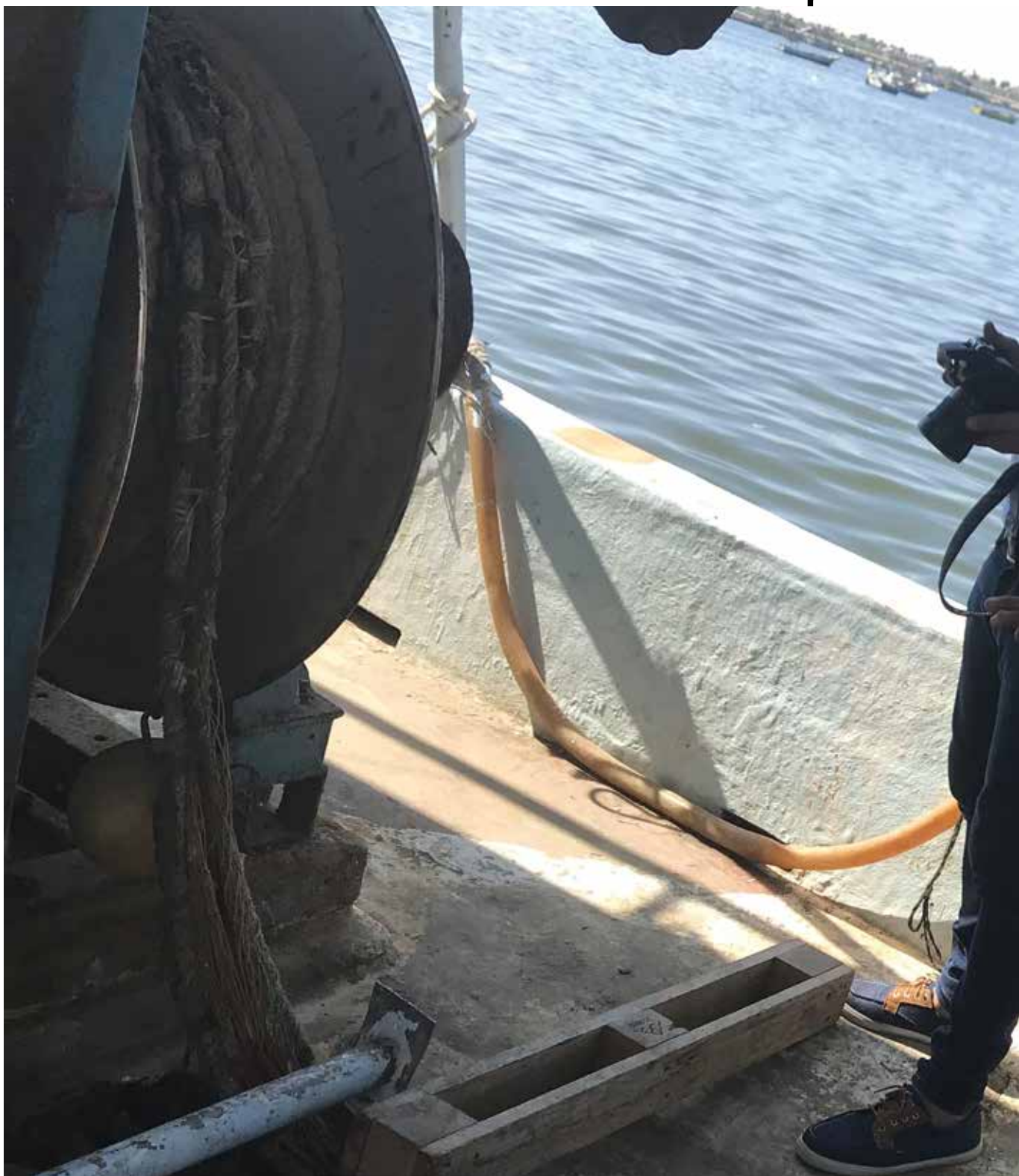

مقدمة

استمر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مسيرته في الدفاع عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك في ظل التدهور المتسارع في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما بين هذا التقرير في قسمه الأول. وقد كرس المركز جل جهده خلال العام ٢٠١٨ على ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، وخاصة من خلال تعزيز التواصل مع المحكمة الجنائية الدولية والآليات الدولية الأخرى، ورصد وتوثيق وفضح جرائم الاحتلال وممارساته التعسفية بحق المواطنين. وتظافرت تلك الجهود مع جهود أخرى على المستوى الداخلي لتعزيز فرص التحول الديمقراطي وحماية حقوق الانسان، والتي تخضع لتحديات جسام في ظل الانقسام الفلسطيني.

وكان المركز قد مدد خطته من ثلاثية إلى خماسية، حيث أصبحت خطته الحالية تغطي الأعوام من ٢٠١٥ وحتى العام ٢٠١٩. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بعد مشاورات معمقة مع شركاء المركز على المستوى المحلي والدولي، وأصحاب المصالح من المجتمع المدني، والقوى السياسية والفئات المستهدفة. وترتكز الخطة على محورين أساسيين هما الحماية القانونية والمناصرة، وقد وُضعت ثلاث أولويات لعمل المركز، اثنتان منها تتعلقان ببرامج العمل، والثالثة تتعلق بتعزيز كفاءة المركز وفعاليته.

وقد استمر المركز في أداء عمله ضمن خطته المتوقعة، وعلى الرغم من زيادة الأعباء ووجود عجز مالي، استمر المركز في تطبيق خطته الاستراتيجية بشكل كامل، وتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة التي تتطلب موارد مالية وبشرية جديدة لمتابعتها، وخاصة فيما يتعلق بمسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار، والإنتهاكات التي يتعرض المدنيون، وخاصة في قطاع غزة. ويعمل المركز على تطوير خطته الإدارية بشكل مستمر، وإجراء المزيد من التقليصات، والبحث عن مصادر تمويل جديدة لسد العجز في الموازنة، لكي يتمكن المركز من استمراره في مواصلة مسيرته في حماية حقوق الإنسان. ويفاقم من أوضاع العجز المالي نقص التمويل الناتج عن الهجمة الاسرائيلية التي تستهدف إخراس صوت المنظمات التي تعمل على تحقيق مساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من خلال حملات تشويه ممنهجة وممارسة ضغوط على الداعمين. ويأمل المركز أن لا يستجيب المجتمع الدولي والجهات المانحة للضغوط الإسرائيلية الرامية إلى تقويض العمل الحقوقي في الأرض المحتلة.

وخلال هذا العام أيضاً، قام المركز بنقل مقره إلى موقع آخر في ظل التحذيرات الأمنية من احتمالية استهداف موقع أمني كان مجاوراً لمقر المركز القديم، وإمكانية تعرض موظفي المركز والمراجعين من المواطنين للخطر. وقد تم نقل مقر المركز بتاريخ ١ مايو ٢٠١٨، ليتم بعدها ببضع شهور استهداف الموقع الأمني المذكور بعدة صواريخ مما تسبب بانهياره كاملاً وإحداث أضرار جسيمة في المباني المجاورة، ومنها المبنى الذي كان يتخذه المركز مقراً. وقد عمل المركز إلى اختيار المقر الجديد بما يلائم احتياجات المركز للعمل ويؤمن وصول الجمهور، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد نجح المركز هذا خلال العام ٢٠١٨، ولأول مرة في ابتعاث مجموعة من المحامين المتدربين في الوحدة

تدمير فندق الأمل الملاصق لمقر المركز القديم

القانونية لأوروبا ضمن برنامج مؤسسة بيرثا. وكان الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة قد أفشل جهود المركز في ابتعاث مجموعتين سابقتين ضمن نفس البرنامج. وهدفت الزيارة إلى تعريف المتدربين بوسائل القانون الدولي في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، وتمكينهم من الإطلاع والتواصل المباشر مع الهيئات والخبراء ذوي العلاقة. وتضمن الجولة أجتماعات مع خبراء وزيارات لهيئات دولية مثل مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.

الأولويات الاستراتيجية

١. تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.
٢. دعم التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.
٣. تقوية قدرات المركز ليكون منبراً قوياً ومستداماً بمقدروه أن يدعم العمل بفاعلية وكفاءة لتحقيق قيمه.

ويحاول المركز على تحقيق هذه الأهداف في بيئة معقدة،مليئة بالتحديات، وخاصة في ظل احتلال إسرائيلي استعماري من طراز خاص، وسلطة فلسطينية لا تملك السيادة على الأرض والموارد الفلسطينية وتعاني انقساماً داخلياً منذ أثنى عشر عاماً، وفي ظل معطيات وأزمات متلاحقة تهدد المشروع الوطني الفلسطيني برمته. ورغم كل هذه التحديات، إلا أن المركز يسير بخطى ثابته في طريق تعزيز حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية، يدفعه في ذلك إيمانه العميق بحقوق الإنسان، وعدالة القضية الفلسطينية، وشرعية مطالبه بالحرية والاستقلال والتي تستند إلى القانون الدولي. ويكرس المركز لذلك كل خبراته المتراكمة عبر أكثر من عشرين عاماً، ويوظف كل أدوات القانون المتاحة من أجل تحقيق العدل وحفظ كرامة الإنسان الفلسطيني.

اجتماع مجلس الادارة، نوفمبر ٢٠١٨

اجتماع الجمعية العمومية للمركز، يوليو ٢٠١٨

النتائج (Outcomes):

عيّن المركز ثلاث نتائج يتوخى أن يكون قد احرز تقدماً في تحقيقها مع نهاية السنة الرابعة، وقبل الأخيرة، في خطته الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٥-٢٠١٩، تتصل كل منها بواحدة من الأولويات الاستراتيجية الثلاث. وهذه النتائج هي:

١. تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.

٢. تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.

٣. تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه.

يقدم هذا التقرير تفصيلاً لكل ما قام به المركز من جهود على مدار العام ٢٠١٨ على المستويين الدولي والمحلي. ويستعرض كيفية توظيف أدوات القانون والمناصرة بكفاءة وفاعلية في خدمة أولويات المركز الاستراتيجية، والنتائج المحققة في كل منها، مع عرض واف للمؤشرات الدالة، وذلك وفقاً للإطار المنطقي (logical framework) للأستراتيجية الحالية.

النتيجة (١)

تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.

استطاع المركز، بالتعاون مع شركائه الوطنيين والدوليين، تحقيق خطوات مهمة على طريق تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل ومقترفو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة من الإسرائيليين، خلال العام ٢٠١٨. وساعد المركز الكثير من الضحايا الفلسطينيين في الوصول إلى حقهم في الإنصاف القانوني. وقد شملت تدخلات المركز خلال هذا العام: تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الانخراط في آليات التقاضي الإسرائيلية؛ العمل على وصول الضحايا الفلسطينيين إلى آليات التقاضي الدولية؛ والقيام بجهود مناصرة دولية ومحلية للتأثير في سياسات أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين لحثهم على اتخاذ خطوات في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولية.

مؤشرات

ساهم المركز وشركاؤه في الوصول إلى النتائج التالية:

» تشكيل لجنة تحقيق دولية جديدة بقرار صادر عن مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٨، للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها قوات الإحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وخاصة في جرائم الإحتلال ضد المشاركين في مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة والتي انطلقت في مارس ٢٠١٨، وما زالت مستمرة حتى إعداد هذا التقرير.

» استمرار التحقيقات الأولية التي تقوم بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم الاسرائيلية المرتكبة في الارض الفلسطينية منذ يونيو ٢٠١٤، والذي تم فتحه بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٥. وقد قدم المركز وشركاؤه (٦) مذكرت قانونية لمكتب المدعي العام، تتضمن معلومات حول أبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها جرائم قتل المدنيين، الاستيطان، الحصار، ونهب الموارد الطبيعية.

» صدور (٣) بيانات عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كدت فيها على متابعة الانتهاكات التي تجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، أومن ضمنها الانتهاكات الاسرائيلية ضد المتظاهرين في مسيرات العودة الكبرى، وكذلك المحاولات الإسرائيلية لهدم قرية الخان الأحمر وتشريد سكانها لأهداف استيطانية، وبأنها لن تتردد في استخدام صلاحياتها لفتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية.[٣١]

» صدور ٤ قرارات خلال الدورة (٣٧) لمجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة أدانت الانتهاكات والجرائم الاسرائيلية والتي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق الفلسطينيين على مواردهم، ورفض وإدانة الاستيطان.

» صدور (٧) قرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٨، أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقوق النازحين الفلسطينيين، وأهمية دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وحق الشعب الفلسطيني في ممتلكاته، وعدم مشروعية الإستيطان، وادانة الممارسات القميعة الإسرائيلية، وحق الفلسطينيين في الحماية الدولية.

» قيام دولة فلسطين بتقديم إحالة للمحكمة الجنائية الدولية، تضمنت معلومات حول الإنتهاكات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ٢٠١٤، ومطالبة المدعي العام بفتح تحقيق فيها.

» إدانة العديد من دول العالم سياسة الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين وسياسة الاستيطان وهدم البيوت.

٣١. Interrnational Criminal Court, Prilimnary Investigations, Palestine <https://www.icc-cpi.int/palestine>

المخرجات (outputs)

1.1 تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الإسرائيلية من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي

قامت وحدة المساعدة القانونية في المركز بتقديم المساعدة لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال تدخلات قانونية مع نظام القضاء والسلطات الإسرائيلية المختصة. وشمل ذلك: تقديم المساعدة القانونية لـ: ضحايا جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات؛ المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة (الصيادين والمزارعين)؛ مواطنين محرومين من حقهم في حرية الحركة؛ مواطنين محرومين من حقهم في الصحة والوصول إلى المرافق الطبية خارج قطاع غزة؛ ومواطنين تحتجز سلطات الاحتلال جثامين ذويهم.

مؤشرات

١. **قُدمت المساعدة القانونية لـ ٣٧٩١ شخصاً في قطاع غزة.**
٢. **بلغ عدد الردود الإيجابية على تدخلات المركز القانونية ٦٠٠ رد.**

١,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل والإصابة، وتدمير وسلب الممتلكات

شملت نشاطات وحدة المساعدة القانونية بناء ملفات قانونية، تقديم الشكاوى والاعتراضات ورفع القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية. ويتطلب بناء الملف القانوني جهداً خاصاً من طاقم المحامين يشمل: ١. الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنهم، والطلب بفتح تحقيق جنائي في الحادث؛ ٢. زيارة مسرح الجريمة للتعرف على الظروف والملابسات والحصول على أكبر قدر من الأدلة، وذلك عبر إجراء الكشف والمعاينة على مكان الجريمة المشتبه بها؛ ٣. الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان؛ ٤. التقاط الصور وعمل رسم كروكي لمكان وقوع الجريمة، وتحديد الموقع عبر الصور الجوية – جوجل إيرث؛ ٥. أخذ شظايا من مكان الجريمة المشتبه بها لتحديد السلاح المستخدم فيها، وذلك عبر وضعها في محرزات مادية «مظروف» وإعطائها رقماً تسلسلياً خاصاً بها، ومن ثم نقلها من مسرح الجريمة بمعرفة محامي الوحدة القانونية، وحفظها لحين تسليمها لإدارة هندسة المتفجرات في الشرطة؛ ٦. الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم؛ ٧. الحصول على المستندات والأوراق الثبوتية التي تتعلق بماهية الجريمة المشتبه بها (التقارير الطبية وشهادات الوفاة لحصر عدد القتلى والجرحى)؛ و٨. الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة المشتبه بها.

وبعد بناء الملفات القانونية، عملت الوحدة في اتجاهين: الأول، توجيه شكاوى للمطالبة بإجراء تحقيقات جنائية من قبل المدعي العام العسكري؛ والثاني، تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية. وتمت متابعة هذه الشكاوى والمراسلات من خلال إرسال كتب تذكير للجهات المختصة. كما تم تقديم اعتراضات أمام النيابة العامة الإسرائيلية والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية على ردود النيابة العسكرية السلبية في عدد من الشكاوى، وتمت المطالبة بفتح تحقيقات جنائية وبيان الأسباب لإغلاق ملفات التحقيق من قبل النيابة العسكرية.

كما تابعت الوحدة عدداً من الملفات التي جرى التحقيق فيها من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية، وجميعها تتعلق بالعدوان الإسرائيلي على القطاع صيف العام ٢٠١٤. وقدمت الوحدة المزيد من المعلومات، بناء على مداخلات مع الشرطة العسكرية، وتم التنسيق لعدد من شهود العيان لمقابلة محققي

الشرطة العسكرية برفقة محامي المركز، بالإضافة لمتابعة بعض الملفات أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية، والاجتماع مع نائب المدعي العسكري العام ولجنة الخبراء لمناقشة قضايا عرضتها اللجنة بناءً على شكاوى المركز. كما قامت الوحدة بتقديم الاستشارات قانونية للضحايا وذويهم.

تميز هذا العام بالاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية الصارخة بحق المدنيين الفلسطينيين الذين مارسوا حقهم في التظاهر السلمي على امتداد حدود قطاع غزة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في اطار فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار، والتي انطلقت في ٣٠ مارس ٢٠١٨ والمستمرة حتى تاريخه.

مؤشرات

» بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية (٦٤٧) شخصاً.

مرافقه محامي المركز مع أفراد من عائلة النجار من اجل الادلاء بالشهادة حول مقتل المواطنة روحية النجار في محكمة بئر السبع

١,١,١,١ بناء ملفات قانونية

مؤشرات

» بلغ عدد الملفات القانونية التي تم إعدادها خلال هذا العام ١٥ملفاً، تتعلق بـ ١٩ ضحية (٧ قتلى-١١ اصابة- وتدمير منزل واحد).

» بلغ عدد الملفات القانونية التي تم اعدادها بشان اعتداءات مسيرة العودة وكسر الحصار ١٥١ ملفاً تتعلق بـ١٥١ ضحية.

» بلغ عدد الملفات القانونية التي تتابعها الوحدة بشأن عدوان العام ٢٠١٤ على قطاع غزة ٢٤٧ ملفاً، تتعلق بـ ١٠٨٠ ضحية.

١,١,١,٢ توجيه شكاوى للمطالبة بتحقيقات جنائية ومتابعتها أمام الجهات المختصة

مؤشرات

» تم توجيه ١٦٦شكوى إلى المدعي العام العسكري الإسرائيلي، منها ١٥١ شكوى تتعلق بضحايا مسيرات وكسر الحصار.

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة من المدعي العام العسكري (٣٦ رداً، ٣١ رداً سلبياً، ٥ قيد المتابعة).

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة تتعلق بمسيرات العودة ٨٢ رداً قيد المتابعة، ومن اللافت للانتباه بان الردود توضح نية قوات الاحتلال الاسرائيلي في اعاقة وصول الضحايا الفلسطينيين للعدالة والانصاف، عبر طرح بعض الاستفسارات التي يصعب الإجابة عليها.

» بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة إلى المدعي العام العسكري بشأن عدوان ٢٠١٤ على القطاع ٢٤٧ شكوى.

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة بخصوص عدوان ٢٠١٤ على القطاع ٥٠ رداً، ردان (٢) عامان يفيدان باستلام الشكاوى البالغ عددها ٢٤٧ شكوى وتحويلها للجهات المختصة، ١٦ رداً تفيد بعدم فتح تحقيق في الحادث، ١١ رداً يفيد بإغلاق التحقيق، ٣ ردود بإغلاق الملف لعدم العثور على الحادث، ١٠ ردود تفيد بطلب مزيد من البينات المؤيدة لشكاوى المركز وتحويلها للشرطة العسكرية ، ٨ فتح تحقيق بالحادث.

» ما تزال الوحدة تتابع ٦١ ملفاً أمام الشرطة العسكرية الإسرائيلية.

» بلغ عدد الملفات التي تمت مناقشتها مع لجنة تقصي الحقائق التابعة لهيئة الأركان الإسرائيلية «لجنة الخبراء» ١١٢ ملفاً، تتضمن ١٢٥ اجراء، تتصل

جميعها بعدوان ٢٠١٤.

» ارسال ٤ كتب للنيابة العسكرية لشؤون العمليات من أجل الاطلاع على مواد التحقيق التي بموجبها تم اغلاق التحقيق في قضايا عدوان ٢٠١٤.

» بلغ عدد الملفات التي تمت متابعتها امام الشرطة العسكرية ٢ ملف خارج ملفات عدوان ٢٠١٤.

تشكيل لجنة تقصي الحقائق التابعة لهيئة الأركان الإسرائيلية لفحص أحداث مسيرات العودة وكسر الحصار: بناءً على جميع شكاوينا المرسلة إلى المدعي العام العسكري ونسخة إلى النيابة العسكرية لشؤون العمليات- قيادة المنطقة الجنوبية، تلقينا الردود الموضحة أعلاه، وبناءً على طلبهم بتوفير جميع البينات والأدلة اللازمة التي تثبت ادعاءاتنا بالشكاوى المرسلة، وأنه يجب إرسالها فور جهوزيتها، وذلك من أجل فحصها وتحويلها إلى جهاز التحقيق التابع لهيئة الأركان العامة الإسرائيلية، فقد قمنا بالرد على ذلك بأننا على استعداد تام لتزويد اللجنة (جهاز التحقيق التابع لهيئة الأركان العامة الإسرائيلية) بجميع البينات التي تثبت ادعاءاتنا الواردة في جميع شكاوينا، وعليه يجب تحديد موعد لمقابلة أفراد جهاز التحقيق التابع لهيئة الأركان العامة في معبر إيرز.

وعليه، تم عقد أول اجتماع بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨، فيما بين محامي الوحدة القانونية ومسؤول التنسيق في قطاع غزة، و المستشار القانوني، وقائد التنسيق المدني لمنطقة قطاع غزة ، في معبر بيت حانون- ايرز-. وتوالت بعدها الاجتماعات من اجل تسليم بيناتنا وادعاءاتنا الخاصة بعدد ٨٢ ملفاً قانونياً.

١,١,١,٣ تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع

مؤشرات

» تم تقديم ١١٧٠ بلاغاً خطياً عن كل من الضحايا إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية، ١٥١ منهم تتعلق بضحايا من مسيرات العودة وكسر الحصار.

» ارتفع إجمالي البلاغات التي قدمتها الوحدة بشأن عدوان ٢٠١٤ على القطاع إلى ١٠٨٠ بلاغاً عن كل من الضحايا (٤٩٧ بلاغاً بشأن قتل؛ ٤٤٢ بلاغاً بشأن إصابة؛ و١٤١ بلاغاً بشأن أضرار في الممتلكات).

» تلقت الوحدة رداً واحداً من المستشار القانوني لجهاز الأمن – قسم الدعاوى والتعويضات بوزارة الدفاع، تفيد باستلام ١٠١ بلاغاً خطياً، تتعلق جميعها بضحايا مسيرات العودة وكسر الحصار.

١,١,١,٤ رفع قضايا تعويض أمام المحاكم

مؤشرات

» بلغ عدد قضايا التعويض التي تتابعها الوحدة ٢٠ قضية، تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا، منها ٣ قضايا لضحايا عدوان ٢٠١٤.

» بلغ عدد الملفات التي شطبت ٣ قضايا.

» من المتوقع شطب جميع الدعاوى المرفوعة امام المحاكم الاسرائيلية، وذلك بناء على قرار المحكمة المركزية في بئر السبع الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٨، والذي ردت بموجبه دعوى تعويض رفعت ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بشأن إطلاقها النار بشكل مباشر على الطفل عطية فتحي النباهين (١٥ عاماً) في العام ٢٠١٤، بادعاء انه ينتمي لـ«كيان معاد». وقد جاء في حيثيات حكم المحكمة أنه بناء على البند ٥/ب-١ من تعديل رقم ٨ لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أعلن عن قطاع غزة «كيان معاد»، أنه لا يحق لسكانه التعويض، وحكمت المحكمة بأن المدعي ينتمي لـ « كيان معادٍ» وعليه فإن الدولة ليست مسؤولة عن الأضرار الناجمة بحقه.

» بلغ عدد القضايا التي توجه فيها الشهود الى محكمة بئر السبع ٢ قضية، حيث تم سماع شهادة ٦ شهود.

١,١,١,٥ تقديم اعتراضات واستئنافات على إغلاق تحقيقات جنائية

مؤشرات

» بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات ١٢ اعتراضاً، تتعلق بالعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٢.

» بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات تتعلق بعدوان ٢٠١٤، ٢٩ اعتراضاً.

١,١,١,٦ تقديم الاستشارات القانونية للضحايا وذويهم

مؤشرات

» بلغ مجموع الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للضحايا وذويهم ٣٥٠ استشارة.

قصص نجاح

اعادة اموال تم مصادرتها من أحد المواطنين عبر معبر بيت حانون -إيرز.

بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٨ تمكن محامو الوحدة القانونية من استرداد مبلغ وقدره ٣٤٠٠ شيكل صادرتها قوات الاحتلال من أحد المواطنين العائدين من الضفة الغربية عبر معبر بيت حانون- ايرز. فبتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨، افاد المواطن (ع. ك) لمحامي المركز بأنه وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٨ واثناء عودته من الضفة الغربية، ولدى وصوله معبر بيت حانون تم استدعاؤه من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي المتواجدة في المعبر وقاموا بعملية تفتيش له ولمقتنياته الشخصية، وبعدها تمت مصادره المبلغ المالي الذي بحوزته. على الفور، قام محامو المركز بإرسال شكوى للجهات المختصة بحاجز بيت حانون -ايرز. وبالفعل تم استرداد ما تمت مصادرته من مبالغ ماليه بالكامل، وذلك بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٨.

١,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية

قدمت وحدة المساعدة القانونية خدمات متنوعة للمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية. وشمل ذلك استقبال شكاوى ذوي المعتقلين والحصول على تمثيل قانوني للدفاع عنهم، تحديد الوضع القانوني للمعتقلين وأماكن اعتقالهم وإبلاغ ذويهم بذلك، القيام بزيارات للمعتقلين والوقوف على ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التحقق من مدى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، متابعة أوضاع المعتقلين المرضى والتنسيق مع مؤسسات إسرائيلية لتوفير أطباء لزيارتهم والتدخل القانوني مع الجهات مختصة (مصلحة السجون، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة) من أجل الإفراج عنهم أو نقلهم إلى أماكن ملائمة لتلقي العلاج اللازم، التدخل القانوني للإفراج عن معتقلين، وتقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين.

مؤشرات

» تم تقديم المساعدة القانونية لـ ٢٣٠ معتقلاً وذويهم من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية.

١,١,٢,١ متابعة ملفات معتقلين جدد وتمثيلهم أمام الجهات الإسرائيلية المختصة والتدخل القانوني من أجل الإفراج عنهم

مؤشرات

» قدمت الوحدة المساعدة القانونية لـ ٤١ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وتحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

» بلغ عدد المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم بعد تدخل الوحدة ١٤ معتقلاً.

» تقديم ٤ شكاوى حول مصادرة أموال ومقتنيات شخصية لمعتقلين تم الافراج عنهم.

١,١,٢,٢ زيارة السجون والوقوف على ظروف الاعتقال

مؤشرات

» تقديم (٧) شكاوى تتعلق بالسماح لأهالي المعتقلين بزيارة ذويهم في أماكن اعتقالهم.

» قام محامي المركز المنتدب بـ٣ زيارات للمعتقلين للوقوف على ظروف اعتقالهم ووضعهم الصحي والقانوني والتحقق من مدى تعرضهم للتعذيب أو المعاملة السيئة.

١,١,٢,٣ تقديم شكاوى للجهات المختصة تتعلق بظروف الاعتقال والمعتقلين المرضى

مؤشرات

» متابعة الوحدة ٢٨ شكوى للجهات المختصة تتعلق بظروف اعتقال معتقلين مرضى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من الأعوام السابقة.

١,١,٢,٤ تقديم استشارات قانونية لذوي المعتقلين

مؤشرات

» قدمت الوحدة ١٥٤ استشارة قانونية لذوي المعتقلين.

١,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

قدمت الوحدة القانونية مساعدة قانونية للفلسطينيين ضحايا الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق مقيدة الوصول. وتشمل هذه المناطق كل من الأراضي المحاذية للشريط الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل، ومناطق الصيد البحري على امتداد ساحل قطاع غزة. وقد شملت المساعدة المقدمة خلال هذا العام توجيه ومتابعة شكاوى إلى المستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلي بشأن اعتداءات من قبل قوات الاحتلال البحرية على الصيادين الفلسطينيين في سواحل قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق النار باتجاههم ومصادرة قواربهم ومعداتهم واعتقال عدد منهم.

مؤشرات

» بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٤٣ شخصاً.

١,١,٣,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

» بلغ عدد الشكاوى المقدمة بخصوص الاعتداءات على الصيادين ٢ شكوى تتعلق بإصابة ٦ صيادين.

» بلغ عدد الشكاوى المتابعة من السابق ١١ شكوى (٥ مصادرة و تدمير، ٢ قتل ، ٤ اصابة).

» بلغ عدد الشكاوى المتابعة نيابة عن الضحايا من المزارعين ٢ شكوى تتعلق بقتل مزارع، هذا بالإضافة لمتابعه ٤ شكاوى سابقة.

» بلغ عدد الردود من ضابط ركن التعويضات ١ رد سلبي، و٥ ردود سلبية من النيابة العسكرية.

» بلغ عدد القضايا المتابعة امام القضاء ٣ (١قتل صياد- ١ التماس للمحكمة العليا للإفراج عن جثمان صياد واعادة قارب صيد كبير).

١,١,٣,١ تقديم استشارات قانونية لضحايا المناطق المقيدة الوصول

مؤشرات

» قدمت الوحدة ٢٥ استشارة قانونية للضحايا.

» اصدار قرار من المحكمة العليا الاسرائيلية بالإفراج عن جثمان الصياد إسماعيل أبو ريالة، وإعادة قارب صيد كبير.

قصة نجاح

إعادة جثمان الصياد إسماعيل أبو ريالة

انتزع المركز قراراً من المحكمة العليا الاسرائيلية بإعادة جثمان الصياد أبو ريالة والذي قتل بتاريخ ٢٥ فبراير٢٠١٨، بنيران جنود البحرية الإسرائيلية أثناء مزاولته مهنة الصيد في مياه غزة، رغم تقديم عائلة الجندي المحتجز لدى المقاومة في قطاع غزة هادار جولدن بطلب للمحكمة العليا الاسرائيلية بعدم اعادة وتسليم جثمان ابو ريالة لذويه.

من اللحظات الأولي للإعلان عن مقتل الصياد أبو ريالة، تواصل محامو المركز بصفتهم وكلاء قانونيون عن ذوي الضحية الصياد إسماعيل أبو ريالة مع الجهات الإسرائيلية المختصة، وذلك لضمان استعادة جثمانه، حيث تم التواصل مع الارتباط الإسرائيلي والنيابة العامة الإسرائيلية للاستفسار عن مصيره، وتلقى المركز في حينه رداً بأن الصياد ابو ريالة قتل.

وبتاريخ ٢٦ فبراير٢٠١٨، تواصل المركز مع الارتباط الإسرائيلي من أجل استعادة جثمان الصياد أبو ريالة، غير أن الارتباط الإسرائيلي رد بأنه لم يستلم أيّة قرارات بخصوص الافراج عن الجثمان. وفي ضوء ذلك، وجهالمركز، بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٨، خطاباً إلى النيابة العامة الإسرائيلية، وذلك من أجل الافراج عن جثمان الصياد، وتسليمه إلى ذويه لدفنه في قطاع غزة. وقد تلقى المركز بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٨، رد النيابة الإسرائيلية، بأن دولة الاحتلال تنوي إعادة جثة أبو ريالة لدفنه في قطاع غزة بعد انقضاء ٧٢ ساعة على موعد تقديم هذا الإعلان، وذلك طالما لم يصدر قرار من المحكمة العليا بأمر آخر.

وفي خطوة غير مبررة، أصدرت المحكمة العليا بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٨، أمراً قضائياً مؤقتاً، بعدم إعادة جثمان الشهيد الصياد إسماعيل أبو ريالة إلى عائلته بغزة. وقالت المحكمة أن ذلك جاء بطلب من عائلة الجندي المحتجز لدى المقاومة في قطاع غزة هادار جولدن. وبتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٨، تكللت جهود المركز بالنجاح حيث أصدرت المحكمة العليا الاسرائيلية قراراً بإبطال الأمر الاحترازي وإعادة الجثمان لغزة. وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٨، تم دفن جثمان الصياد أبو ريالة في غزة.

محامي المركز لحظة تسلمه قارب المواطن ابو صادق الذي تمت مصادرته من قبل الاحتلال الاسرائيلي

١,١,٤ تم تقديم المساعدة القانونية لتمكين مواطنين من حقهم في حرية الحركة

قامت الوحدة القانونية بالتدخل القانوني من أجل تمكين مواطنين من السفر عبر الأراضي الإسرائيلية، وذلك بعد استنفاذهم الآليات المتبعة للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقام محامو الوحدة بتقديم شكاوى وغيرها من المداخلات والمتابعات لمركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، وذلك في حالات إنسانية، خصوصاً للمرضى الذين يقصدون العلاج في الخارج أو في الضفة الغربية أو إسرائيل، أو الطلبة الجامعيين في الخارج، أو لجمع الشمل، وغير ذلك من الأغراض.

مؤشرات

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٢٨٥٣ مواطناً، تمكن ٥٣٨ منهم من السفر.

١,١,٤,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

» قدمت وحدة المساعدة القانونية ١٣٩١ شكوى إلى مركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، علاوة على إرسال عشرات رسائل التذكير، ومتابعة الشكاوى السابقة.

» تم الرد إيجابياً على ٥٣٨ شكوى وتمكن أصحابها من السفر، فيما رفضت ٣٧٠شكوى. ولا تزال ٤٨٣ شكوى قيد المتابعة.

» عدد الاعتراضات المقدمة للنيابة الاسرائيلية ٩٠ اعتراضاً (٦٢ ايجابياً، ٢٦ سلبياً، ٢ قيد المتابعة)

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	٢٣٢	١٢٢	٣٤	٧٦
حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج	٢٩٦	١١١	٨٣	١٠٢
حرمان مرضى من دخول القدس للعلاج	٥٨٢	١٨٨	١٧١	٢٢٣
حرمان مرضى من السفر للعلاج بالخارج	٤٢	١٢	٨	١٨
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	٣٩	١٣	٨	١٨
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	١٢	٢	٨	٢
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم	٢٦	٣	٨	١٥
منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة و تمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	١٠	٩	١	–
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات	٤٩	١٠	٢٩	١٠
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	١	–	١	–
منع من السفر للخارج للدراسة وأسباب أخري	١٠٢	٥٥	١٩	٢٨
المجموع	**١٣٩١**	**٥٣٨**	**٣٧٠**	**٤٨٣**

١,١,٤,٢ تقديم الاستشارات القانونية

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات القانونية التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للمواطنين فيما يتصل بحرية الحركة ١٤٦٢ استشارة.

قصص نجاح

مؤشرات

١. مساعدة مريض سرطان في السفر للعلاج رغم المماطلة والتسويف

بكلمات حزينة ووجه شاحب بدأ المريض (أ. ح) كلماته لمحامي المركز طالباً منه المساعدة في سفره للعلاج، حيث يعاني من ورم خبيث بالعصب السمعي وبحاجة ماسة لجراحة. استطرد المريض حديثه بانه تقدم بعدة طلبات لمكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني بغزة من أجل السماح له بالسفر للعلاج في مستشفى رام الله، وكل مرة يكون الرد بأنه قيد الفحص. وعلى الفور تمت مخاطبة المركز الانساني بايرز من اجل السماح له بالسفر لخطورة الحالة حيث كان ذلك في نوفمبر ٢٠١٧، وتم الرد علينا بانه قيد الفحص الأمني. لخطورة الحالة تم توجيه العديد من كتب التذكير ولكن دون جدوى.

بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٨، تم تقديم اعتراض للنيابة الاسرائيلية للسماح له بالسفر للعلاج. وبتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٨ تلقينا رداً بانه مسموح له بالسفر للعلاج بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٨. وهكذا تكللت جهود المركز بالنجاح وسافر المريض للعلاج بمستشفى رام الله.

٢. مساعدة أم في مرافقة طفلها المريض

بقلب ونبرة حزينة أم تتحدث عن آلام ابنتها الطفلة (أ.غ) التي لم تتجاوز ٧ سنوات وتعاني من ارتفاع في ضغط الدم ومشاكل الكلى والتوقف المفاجئ لها، وقد قرر الاطباء بغزة تحويلها لمستشفيات الداخل لخطورة الحالة.

لم تشفع الحالة الصحية الحرجة للطفلة بأن ترافقها أمها في رحلة علاجها، حيث منعت قوات الاحتلال الاسرائيلي سفر الأم كمرافقة لابنتها، علماً بانها الوحيدة لها وان والدة الأم (الجدة) متوفاة، ولا يوجد مرافق اخر بديل.

لخطورة الحالة الصحية للمريضة بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٨، قام محامو المركز بتقديم اعتراض للنيابة الاسرائيلية للسماح للام بالسفر كمرافقة لابنتها، وبعد اكثر من محاولة تمكن محامو الوحدة من انتزاع موافقة للأم بالسفر كمرافقة لابنتها المريضة. وبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٨ سافرت الأم مع ابنتها، وقد استمرت المتابعة من قبل المركز في كل مرة تواجه الأم مشاكل بالسفر مع ابنتها كمرافقة وكان آخرها بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨.

٣. مساعدة مريض سرطان في السفر للعلاج بالقدس

يواجه المواطن (م.ف) كباقي مرضى السرطان الحاد بالدم في قطاع غزة، مشاكل في سفره لمستشفى المطلع بالقدس لتلقي العلاج الكيميائي. ولا تشفع خطورة الحالة الصحية للمريض له دائماً بالحصول على الموافقة لسفره للعلاج.

نُصح المواطن (م.ف) من قبل بعض المواطنين بالتوجه للمركز لمساعدته في السفر للعلاج، وبالفعل حضر المريض لمحامي المركز وكان فاقداً الامل في سفره للعلاج ، بسبب الرفض المتكرر له من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي. وعلى الفور قام محامو الوحدة بالتعامل مع الحالة وتقديم شكوى عاجلة للمركز الانساني بايرز وذلك بتاريخ ١٢ اغسطس ٢٠١٨، وكانت المفاجئة بتلق رد في اقل من ٢٤ ساعة برفض طلب المريض للسفر للعلاج بادعاء وجود اقارب له من حركة حماس. وقد تم تقديم اعتراض للمريض حول منعه من السفر للعلاج وذلك بتاريخ ٣٠ اغسطس ٢٠١٨. وبعد جهود حثيثة تم انتزاع موافقة من قبل النيابة الاسرائيلية بالسماح للمريض ومرافقته الزوجة بالسفر للعلاج وذلك بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

١,١,٥ تم تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى الذين تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، حيث تابعت عدداً من الشكاوى حول رفض قوات الاحتلال تسليم الجثامين إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية. وفي ضوء تعنت السلطات الإسرائيلية ومماطلتها في الرد على شكاوى سبق وأن وجهتها الوحدة، تم تقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

مؤشرات

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة ١٨ شخصاً.

١,١,٥,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

» تقديم ٢ اعتراض لدائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية، هذ بالإضافة الى متابعة ١ اعتراض سابق يشمل احتجاز ١٦ جثمان.

1.2 تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية.

على مدى العام ٢٠١٨، واصل المركز عمله الريادي في استخدام أدوات القانون لمكافحة الحصانة والإفلات من العقاب وملاحقة مقترفي الجرائم الدولية وتقديمهم للعدالة، ومساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية. ويعمل المركز في خطين متكاملين: الأول، من خلال المحكمة الجنائية الدولية؛ والثاني من خلال مبدأ الولاية القضائية الدولية. ويسبق ذلك استنفاذ سبل التقاضي المحلية، والمتمثلة في النظام القضائي لدولة إسرائيل، القوة المحتلة الملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في شبهات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديم مقترفيها للعدالة وإنصاف الضحايا بشكل ملائم. ويقود هذا العمل الاستراتيجي منذ نحو ١٥ عاماً مدير المركز مع مدير وطاقم وحدة المساعدة القانونية التي تقوم ببناء الملفات القانونية واستنفاذ سبل التقاضي المحلية عبر استخدام جميع أدوات القانون المتاحة في النظام القضائي الإسرائيلي، ومن ثم تحديد وبناء أهم الملفات للاستخدام على مستوى القضاء الدولي، بالتعاون مع شركاء استراتيجيين.

وقد شكلت انضمام عضوية فلسطين في ابريل ٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية، نقطة تحول مفصلية في النضال القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي ولمكافحة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها دولة الاحتلال بغطاء سياسي من حليفتها الولايات المتحدة التي أجهضت أية مساع للوصول إلى المحكمة من خلال مجلس الأمن كما هو الحال في جرائم دولية عديدة نظرت بها المحكمة. وسبق ذلك سعي حثيث من قبل المركز وشركائه على مدى السنوات الماضية من أجل حث المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على الشروع بالتحقيق في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأمام هذه الفرصة الهامة، سخر المركز كل إمكاناته القانونية وشبكة علاقاته الدولية ولعب دوراً رياديا في العمل مع المحكمة، وذلك بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. وخلال العام ٢٠١٨ شملت تدخلات المركز: بناء ملفات قانونية للقضاء الدولية؛ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع الشركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي؛ إجراء الاتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ تقديم المعلومات والمذكرات القانونية لآليات التقاضي الدولية؛ تمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات تقاضي دولية؛ ومتابعة قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي.

مؤشرات

» متابعة ستة مذكرات قانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قبل المنظمات الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان).

» متابعة ملاحقة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز أمام القضاء البريطاني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢.

» تلقى المركز وشركاؤه تأكيدات صارمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنها مصممة على العمل بمهنية واستقلال والسير خطوات حثيثة باتجاه التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

١,٢,١ بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي

قامت وحدة المساعدة القانونية بتحديد ملفات قانونية للعمل أمام القضاء الدولي. فبعد استنفاذ سبل التقاضي المحلية من خلال نظام العدالة الإسرائيلي وإغلاق التحقيقات وعدم تقديم الجناة المشتبه بهم للعدالة وعدم توفير الإنصاف القانوني للضحايا، قامت الوحدة باختيار عدد من الملفات المتعلقة بجرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال ضد مدنيين فلسطينيين. وتم بناء تلك الملفات وفقاً لمعايير التقاضي الدولية.

مؤشرات

» بلغ عدد الملفات التي تم بناؤها ٤٠ ملفاً، تتعلق جميعها بالعدوان على القطاع عام ٢٠١٤.

١,٢,٢ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع شركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي

أجرى المركز اتصالات مكثفة خلال هذا العام مع خبراء دوليين، بالتنسيق الكامل مع الشركاء الدوليين والمحليين، حول عمل المنظمات الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان)، ومن اجل تحديد والاتفاق على الملفات القانونية للتوجه بها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

اجتماع خبراء في لندن

بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٨، عقد المركز اجتماعاً في لندن شارك فيه عدد من الخبراء، ممن سبق وأن شاركوا في اجتماعات الخبراء في ملقا باسبانيا. تناول الاجتماع آخر التطورات المتعلقة بالمجكمة الجنائية الدولية والمذكرات التي قدمتها المنظمات الشريكة للمدعي العام للمحكمة، وكذلك الاتصالات تمت معها على مدار العام. وقد تم الاتفاق على الاجتماع في ملجا في عام ٢٠١٩.

يشار أن المركز سبق وأن نظم أربعة مؤتمرات في ملجا بأسبانيا، بمشاركة منظمات حقوق إنسان فلسطينية ودولية وخبراء قانون، خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٣ و٢٠١٦.

جولة اوروبية لتدربي مشروع بيرثا

١,٢,٣ إجراء اتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وآليات التقاضي الدولية الأخرى

أجريت خلال هذا العام سلسلة من الاتصالات واللقاءات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الجرائم اوالانتهاكات المرتكبة في الأرض المحتلة. استعرض المركز خلال اللقاءات حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة والانتهاكات الإسرائيلية المتلاحقة. وكان أبرز الملفات الإستيطان والحصار الذي يخضع له قطاع غزة واستهداف المدنيين. فيما يلي أبرز الاجتماعات:

- بتاريخ ٠٨ يونيو ٢٠١٨، اجتمع مدير المركز، راجي الصوراني، ونائبه لشؤون البرامج، حمدي شقورة، ومسؤولة المناصرة الدولية في مؤسسة الحق، ندى كسوانسون مع المدعي العام للمحكمة الجنائية فاتو بنسودا، وذلك في مكتبها في لاهاي بهولندا. قدم الصوراني خلال اللقاء عرضاً مفصلاً عن مسيرات العودة التي انطلقت فعالياتها على امتداد السياج الحدودي شرق قطاع غزة، والطابع السلمي الكامل لتلك الفعاليات، واستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة من قبل قوات الاحتلال باتجاه المدنيين العزل. واستعرضت السيدة بنسودا آخر التطورات المتعلقة بالتحقيق الأولي في الأوضاع في فلسطين، وأكدت بما لا يقبل اللبس أنها بصدد انهاء التحقيق وإحالة الملف للمحكمة قبل نهاية العام ٢٠١٨. وعقب الاجتماع جرى لقاء مع سفير فلسطين في هولندا، روان سليمان.
- بتاريخ ٠٢ نوفمبر٢٠١٨: اجتماع مدير المركز، راجي الصوراني، مع أعضاء لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك في قصر الأمم المتحدة بجنيف.
- بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٨، عقد مدير المركز، راجي الصوراني، اجتماعاً آخراً في جنيف مع أعضاء لجنة التحقيق.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز وشركاؤه مع مكتب المدعي العام ٣ اجتماعات.

١,٢,٤ تقديم معلومات ومذكرات قانونية لآليات التقاضي الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، لجان التحقيق الأممية، الأجسام التعاقدية)

تركزت جهود المركز خلال هذا العام على العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤.

المحكمة الجنائية الدولية

بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨، قدمت المنظمات الشريكة (مؤسسة الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان) للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ملفاً من ٥٠٠ صفحة عن الجرائم المزعومة التي ارتكبها إسرائيليون، لا سيما مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، وأفراد تابعين لشركات تقوم باستخراج وتدمير الموارد الطبيعية الفلسطينية. وقدمت المنظمات أساساً معقولاً يدفع للاعتقاد بأن إسرائيليين وجهات فاعلة خاصة قد ارتكبوا جرائم حرب تتمثل في تدمير ونهب ومصادرة ممتلكات على نطاق واسع. تضمن هذا الملف السري معلومات واقعية وتحليلات قانونية حول تدمير واستغلال المياه الفلسطينية والأراضي الزراعية والمعادن والطين والحجر والزيت. لقد قامت إسرائيل، إلى جانب وعبر جهات فاعلة إسرائيلية ودولية غير حكومية، بما في ذلك الشركات، باستخراج الموارد الطبيعية الفلسطينية بصورة غير مشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، دون وجود موافقة قانونية من قبل السكان المحتلين فيها، وفقط لصالح الاقتصاد الإسرائيلي والسكان الإسرائيليين، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. كما سمحت إسرائيل وشجّعت الجهات الخاصة على استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتشمل هذه الجهات شركات

تجارية في المستوطنات الزراعية والصناعية، فضلاً عن الشركات الإسرائيلية والمتعددة الجنسيات.
وتعتبر هذه المذكرة هي السادسة المقدمة من جانب المنظمات الشريكة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وتستكمل الملف المقدم إلى المدعي العام في سبتمبر ٢٠١٧ بشأن جملة أمور منها نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، والنقل القسري للسكان الفلسطينيين المحميين.

لجنة التحقيق الدولية

في ١٨ مايو ٢٠١٨، أصدر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قراراً بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق على وجه السرعة في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة المحتل. جاء ذلك في أعقاب تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً رد قوات الاحتلال المفرط للقوة تجاه المشاركين في مسيرات العودة وكسر الحصار. وقد انخرط المركز بفاعلية مع لجنة التحقيق، سواء من خلال الاجتماعات مع فريق الحقيق أو من خلال المواد والوثائق التي قدمها المركز للجنة، بما في ذلك ملفات قانونية وتقارير.

مؤشرات

» قدمت مذكرة قانونية جديدة للمحكمة الجنائية الدولية حول الانتهاكات الاسرائيلية المتعلقة بسرقة الموارد الطبيعية الفلسطينية.
» تم متابعة عدد ٥ مذكرات سابقة تم تقديمها للمحكمة الجنائية الدولية.
» عقد اجتماعين مع لجنة التحقيق الدولية الخاصة بالجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
» أدلى محامو الدائرة القانونية بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق، وذلك عبر ٨ لقاءات ٧ منها عبر سكايب، ١ كانت في جنيف، حيث التقى محامو الوحدة القانونية والمتدربون فيها اللجنة وتم عرض ومناقشة جملة من الاعتداءات الاسرائيلية بحق المشاركين المدنيين.

١,٢,٥ رفع قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي

واصل المركز متابعته لقضايا مرفوعة ضد مجرمي حرب إسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من بريطانيا هولندا وأسبانيا وبلجيكا. وما يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج ساري المفعول. وما يزال المركز يتابع المناشدة التي تقدم بها بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٥، لكل من أليسون سوندرز، مدير النيابة العامة، وجيرمي رايت «كيو سي»، النائب العام البريطاني، من اجل التنسيق بشكل عاجل لضمان اتخاذ قرارات فورية بشأن اعتقال شاؤول موفاز أمام المحكمة في انجلترا وويلز على خلفية ارتكابه جرائم حرب خلافاً لقانون اتفاقية جنيف للعام ١٩٥٧، وذلك قبل أن يغادر موفاز المملكة المتحدة.

مؤشرات

» لم تفلح هذه الجهود في إلقاء القبض على أي من المشتبه بهم بارتكاب جرائم حرب لأسباب سياسية.
» استمرار فرض قيود من قبل السلطات الإسرائيلية على حركة وتنقل المسؤولين الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب خارج البلاد، خوفاً من الملاحقة القضائية.
» بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٧ ألغت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الاسرائيلية السابقة أبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ زيارة كانت مقررة لها لمدينة بروكسيل في بلجيكا في اعقاب اعلان النائب العام هناك أنه سيتم توقيفها للتحقيق في جرائم حرب ارتكبت في قطاع غزة خلال العدوان المذكور. وكانت جمعية الصداقة البلجيكية الفلسطينية قد حركت دعوى أمام القضاء البلجيكي ضد الوزيرة السابقة لمسؤوليتها عن جرائم حرب ارتكبت خلال العدوان، الذي تطلق عليه اسرائيل عملية الرصاص المصبوب.

1.3 قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية

واصل المركز بناء القدرات الفلسطينية في القانون الدولي وآليات التقاضي الدولية. تم هذا من خلال تنفيذ وحدة المساعدة القانونية لمشروع زمالة بيرثا، الخاص بتدريب محامين جدد في مجال القانون الدولي والعمل على بناء قدراتهم وتسليحهم بأدوات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين. وتمكن خلال هذا العام متدربي مشروع زمالة بيرثا من السفر في جولة أوروبية، ضمت ثلاث دول هي هولندا، سويسرا، وألمانيا. كذلك ساهمت وحدة التدريب في جليات التوعية بالقانون الدولي الانساني والمحكمة الجنائية الدولية.

١,٣,١ تدريب محامين جدد في مجال القانون الدولي (برنامج زمالة بيرثا)

نفذت وحدة المساعدة القانونية تدريب ٦ محامين جدد ضمن مشروع زمالة بيرثا للتدريب في مجال القانون الدولي. وتمكن المتدربون الستة وطاقم من الوحدة من السفر ضمن جولة اوروبية شملت ثلاث دول، هي هولند، المانيا، وسويسرا، تم خلالها التعرف على خبراء في مجال القانون الدولي ومقررين خاصين، وزيارة هيئات قانونية كالمحكمة الجنائية الدولية ومقر الامم المتحدة وغيرها.

تدريب عملي لمحامي زمالة بيرثا للعدالة حول توثيق حادثة مقتل احد سكان المنطقة الحدودية.

مؤشرات

- بلغ عدد المحامين الذين تلقوا التدريب وبناء القدرات ٦ محامين (٤ منهم إناث).
- بلغ عدد المحاضرات التي تلقاها المتدربون ٢ محاضرة في كيفية بناء الملفات القانونية، والكتابة القانونية، واستخدام القوة بموجب القانون الدولي الانساني.
- المشاركة في ٢ دورة تدريبية حول الاجراءات الخاصة للأمم المتحدة «المقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير»، التي نظمها مكتب المفوض السامي بغزة.
- مشاركة المحامين المتدربين في برنامج الدبلوم المهني المتخصص باللغة العبرية.
- بلغ عدد اللقاءات القانونية ٣ لقاءات تتمحور حول علم البصمة الجنائية، أدلة البحث الجنائي، اكتشاف الأدلة الجنائية.
- المشاركة في رحلة تعليمية استمرت ١٠ أيام ، تضمنت زيارة ٣ دول أوربية (لاهاي، جنيف، برلين).

١,٣,٢ تنفيذ جلسات توعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية

نفذت وحدة التدريب، بالتعاون مع وحدة المساعدة القانونية، عدداً من جلسات التوعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، استهدفت نشطاء من منظمات أهلية ومبادرات شبابية وطلاب وأساتذة جامعات وسياسيين. تناولت مواضيع التوعية مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية، القانون الإنساني الدولي، وآليات رصد وتوثيق الانتهاكات وبناء ملفات قانونية ومتابعتها أمام القضاء. وقد تم عقد تلك الجلسات بالتنسيق مع منظمات مجتمع مدني ومجموعات شبابية. هذا بالإضافة لمشاركة محامين الوحدة في ورشات عمل خارجية ومشاركتهم في برنامج تبادل الخبرات وتحديداً مع المركز الاوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ببرلين.

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركين في الجلسات ٢٥٩ شخصاً.
- بلغ عدد الجلسات ١٧ جلسة.

1.4 قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد وتوثيق الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين المنتشرين جغرافياً في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. وشهد هذا العام اعمال تصعيد من قبل قوات الاحتلال على كافة الصعد، حيث استخدمت القوة المسلحة في ملاحقة المدنيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وقتلهم تحت حجج واهية ، فيما تواصلت اعمال البناء في جدار الضم والاعمال الاستيطانية من خلال السيطرة على المزيد من الاراضي و هدم الممتلكات المدنية. كما واصلت سلطات الاحتلال وللعام الثاني عشر على التوالي حصارها الجائر على قطاع غزة ، مما فاقم من وضع السكان المدنيين واثر على مجمل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مؤشرات

- **بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها (١٤٦٩١) انتهاكاً.**
- **نفذ الباحثون الميدانيون (٣٧٨٤) زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
- **أجرى الباحثون الميدانيون (٩٥٠) مقابلة شخصية.**
- **بلغ عدد الإفادات التي جمعها الباحثون (٣٤٨) إفادة.**
- **بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين (١٠٧٢٦) استمارة.**
- **تم التقاط (٨٠٢) صورة فوتوغرافية**
- **تم جمع (٢١٤) وثيقة.**
- **تم اعداد (٣٨٨١) تقريراً ميدانياً.**
- **بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات(١٠٧٢٦) مدخلاً.**
- **بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً (٤٤٤٣) وثيقة.**

طاقم المركز يوثقون انتهاكات حقوق الانسان على الحدود

1.5 قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي

تعددت وسائل النشر التي استخدمها المركز لتعريف أصحاب المصلحة الدوليين والفلسطينيين بالانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وشمل ذلك النشر من خلال إصدارات متنوعة، بما فيها البيان الصحفي، التقارير الأسبوعية، التقارير المواضيعية، التقرير السنوي، وأوراق الحقائق. كما قام المركز بتعميم هذه الإصدارات سواء من خلال توزيع نسخ ورقية أو من خلال التوزيع الإلكتروني، ووفرها على موقعه الإلكتروني على الإنترنت. واستخدم المركز وسائل الاعلام الاجتماعي سواء لتنظيم حملات أو نشر المعلومات حول الانتهاكات، بما في ذلك عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائل إعلام متنوعة.

١,٥,١ إصدار البيانات الصحفية

أصدر المركز بيانات صحفية تتناول الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي. ويهدف المركز من ذلك كشف هذه الجرائم للرأي العام الدولي والمحلي وتحديد المسؤولية فيها واعطاء التوصيات للمجتمع المدولي للتدخل بشكل فعال من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين وتحقيق العدالة. وعلى مدار العام صدرت عن المركز العديد من البيانات الصحفية التي تناولت الانتهاكات الإسرائيلية، خصوصاً جرائم القتل العمد والاعدامات الميدانية، الاعتقال الإداري والتغذية القسرية، اعتداءات المستوطنين، والعديد من البيانات الأخرى.

مؤشرات

» بلغ عدد البيانات التي أصدرها المركز عن الانتهاكات الإسرائيلية (١٠٢) بياناً.

١,٥,٢ إصدار التقارير الأسبوعية

قامت وحدة البحث الميداني بإصدار تقارير أسبوعية توثق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعد التقرير الوثيقة الرئيسية والأكثر شمولاً التي تصدر أسبوعياً حول انتهاكات قوات الاحتلال بشكل منتظم ومستمر، وهي مصدر أساسي للمعلومات حول تلك الانتهاكات.

مؤشرات

» بلغ عدد التقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز ٥١ تقريراً.

١,٥,٣ إصدار تقرير سنوي حول حالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الإسرائيلية

يقدم التقرير السنوي للمركز وصف شامل ومقتضب حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن توصيات لأصحاب المصلحة الدوليين. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي الثاني والعشرين، ويغطي الفترة من ١يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

مؤشرات

» صدر التقرير بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٨، وقد تم توزيعه على نطاق واسع محلياً ودولياً.

١,٥,٤ إصدار تقارير حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اصدرت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقارير تسلط الضوء على أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد صدر حلال هذا العام التقارير التالية:

- بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٨، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: «الطواقم الطبية الفلسطينية تحت النيران»، يتناول استهداف القوات الإسرائيلية المحتلة للطواقم الطبية أثناء قيامها بمهامها في مسيرات العودة السلمية خلال الفترة من ٣/٣٠- ٢٠١٨/٥/٢٢.
- بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: «ممنوعون من العلاج»، يتناول سياسة السلطات الإسرائيلية المحتلة في حرمان مرضى قطاع غزة من السفر عبر معبر بيت حانون «إيريز» لتلقي العلاج في الخارج بدعوى أن علاجهم يتوافر في مستشفيات القطاع.
- بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: «واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة «، يتناول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وفحص مدى اعمال القانون الفلسطيني الخاص بهم، وذلك من خلال قياس مدى التزام الجهات الحكومية المعنية بتطبيق أحكام القانون ونصوصه لتلبية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: «أربعة أعوام بلا مأوى»، يتناول تأخير إعادة إعمار الوحدات السكنية المدمرة خلال العدوان الحربي ٢٠١٤، ويعرض لمدى التقدم في عملية اعمار المنازل المدمرة، ويسلط الضوء على معاناة مئات العائلات، المكونة من آلاف الأفراد، والتي ما زالت بلا مأوى بسبب عدم الشروع أو عدم إكمال إعمار منازلها المدمرة.

مؤشرات

» صدر (٤) تقارير تتناول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١,٥,٥ إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر الحدودية

واصلت وحدة الحقوق الاقتصادية إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر في قطاع غزة. توثق النشرة حرية الحركة على المعابر الحدودية، وتتضمن معلومات محدثة حول حركة الأفراد والمعاملات التجارية من وإلى قطاع غزة.

مؤشرات

» بلغ عدد النشرات التي صدرت عن المركز ١٢ نشرة.

١,٥,٦ إصدار تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد وسائل الإعلام

بتاريخ ٢ مايو، أصدر المركز تقريراً جديداً أعدته وحدة تطوير الديمقراطية حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد وسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. يغطي التقرير، وهو العشرون في سلسلة تقارير بعنوان «إخراس الصحافة، الفترة من ١ أبريل ٢٠١٧ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٨

مؤشرات

» تم إصدار تقرير واحد.

١,٥,٧ إصدار أوراق حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

تصدر هذه الأوراق عن المركز بشكل دوري وتتضمن تحديثات ومعلومات مركزة عن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات المدنية في المناطق مقيدة الوصول، سواء المناطق الممتدة بمحاذاة الشريط الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة (المنطقة العازلة البرية ومحيطها)، أو ساحل قطاع غزة.

مؤشرات

» إصدار (١٢) ورقة حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول.

١,٥,٨ إتاحة المعلومات للجمهور من خلال موقع المركز الإلكتروني

يستخدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني (قائمة بريدية). بالإضافة لذلك، يقوم المركز بنشر إصداراته على صفحته على Facebook وTwitter. وخلال العام ٢٠١٨ وثق موقع فيسبوك صفحة المركز وذلك بوضع العلامة الزرقاء (إشارة التحقق) بجانب اسم صفحة المركز على الموقع الأكثر استخداماً في الأرض الفلسطينية، وهو ما سيساهم في حماية الصفحة، وزيادة الثقة في محتواها.

مؤشرات

» عدد المتابعين لصفحة المركز على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ٣٩٢٠٩ متابعاً.

» عدد المتابعين لصفحة المركز على موقع التواصل الاجتماعي تويتر ١٢٣٠٠ متابعاً.

» قائمة الرسائل الإلكترونية التي يغذيها المركز بالمعلومات ٨٠٠٠ بريد إلكتروني.

جدول يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٨

الشهر	عدد الزيارات	الشهر	عدد الزيارات
يناير	٧٧٥٥٦	يوليو	٦٧٢٥٨
فبراير	٧٩٥١٤	أغسطس	١٠٦٣٢٤
مارس	٨٢٥٤٨	سبتمبر	٧١١٧٦
ابريل	٩٥٨٢١	أكتوبر	٨٠١٥٩
مايو	٧٨١٢٢	نوفمبر	٨٨٥٣٩
يونيو	٨٥٤٥٨	ديسمبر	٩٧٤٩٧
المجموع	**١٠٠٩٩٧٢**		**٥١٠٩٥٣**

١,٥,٩ توزيع الإصدارات

تم توزيع كافة إصدارات المركز باللغتين العربية والانجليزية، سواء من خلال مواد مطبوعة أو نسخاً إلكترونية.

مؤشرات

» بلغ عدد نسخ اصدارات المركز التي قام بطباعتها

وتوزيعها ٥٥٠٠ نسخة (تقارير سنوية، تقارير مواضيعية، كتيبات توعية، وبوسترات).

» تم توزيع نسخ إلكترونية عن إصدارات المركز بواسطة البريد الإلكتروني على نحو ١١٠٠ شخص ومؤسسة دولياً ومحلياً.

١,٥,١٠ انتاج مواد مرئية ومسموعة لفضح الانتهاكات

أصدر المركز عددا من الأفلام القصيرة أعدها الطاقم الإعلامي، بالتعاون مع الوحدة القانونية، وقام بنشرها على صفحاته الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook, twitter, whatsapp, Instagram, youtube). وحظيت تلك المواد بإهتمام واسع، وكان ذلك ملاحظاً من عدد المشاركات والمشاهدات من قبل الجمهور محليا ودوليا وهذه المقاطع هي :

١. فبراير ٢٠١٨: فيديو (عبد العزيز أبو منديل بحاجة للعلاج للعودة لعمله)، والذي يتحدث عن معاناة المرضى الفلسطينيين في ظل الإغلاق الإسرائيلي، وتعرضهم لخطر الموت جراء عدم اصدار تصاريح العلاج من قبل الإحتلال الإسرائيلي.
٢. فيديو (بين الحياة و الموت: تصريح)، والذي يتحدث عن معاناة المرضى الفلسطينيين في ظل الإغلاق الإسرائيلي، وتعرضهم لخطر الموت جراء عدم اصدار تصاريح العلاج من قبل الإحتلال الإسرائيلي.
٣. مارس ٢٠١٨: فيديو (لا تتركوا طارق للموت)، والذي يتحدث عن معاناة المرضى الفلسطينيين في ظل الإغلاق الإسرائيلي، وتعرضهم لخطر الموت جراء عدم اصدار تصاريح العلاج من قبل الإحتلال الإسرائيلي.
٤. مايو ٢٠١٨: فيديو (عندما تصبح اطراف الاطفال أهداف لجيش الإحتلال.. فهو العار بعينه.. ويصبح الصمت جريمة.!!)، والذي يتحدث عن إستهداف قوات الاحتلال لطفل خلال مسيرات العودة مما أدى الى بتر قدمه.
٥. يونيو ٢٠١٨: فيديو (حين تُغتال الحقيقة!!)، والذي يتحدث عن استهداف الصحفيين من قبل قوات الاحتلال خلال تغطيتهم لمسيرات العودة.
٦. أغسطس ٢٠١٨ : فيديو (الطواقم الطبية في مرمى النيران)، والذي يتحدث عن استهداف الطواقم الطبية من قبل قوات الاحتلال خلال تغطيتهم لمسيرات العودة.

مؤشرات

» انتاج ٦ افلام قصيرة.

١,٥,١١ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام

عمل المركز على بناء علاقات قوية مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية، إيماناً بالدور الفعال للإعلام في نقل المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان للرأي العام وأصحاب المصلحة على المستويين الدولي والوطني. وفتح المركز المجال لوسائل الإعلام لاستقاء المعلومات الهامة والضرورية، وقدم للإعلاميين كافة التسهيلات اللازمة للاطلاع على الأحداث ومواكبتها أولاً بأول من خلال المعلومات التي يقدمها باللغتين العربية والإنجليزية. وشهد العام ٢٠١٨، نشاطاً مكثفاً لمدير وأعضاء المركز مع الإعلام من خلال إجراء مقابلات مع وسائل أعلام مقروءة ومسموعة ومرئية. وقد تنوعت تلك المقابلات بين مداخلات في برامج إخبارية وغيرها تعقيباً على أحداث وتطورات محددة، أو لقاءات مواضيعية مطولة، تم فيها استضافة مدير أو أعضاء المركز.[٣٢]

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام وطنية ودولية (٤٦) لقاء.

٣٢. أنظر جدول رقم (٨)

1.6 قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة

نظم المركز وشارك في اجتماعات تنسيقية مع شركاء وطنيين ودوليين، وعمل على نشر إصدارات وعرائض مشتركة وتقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة. كما قام المركز بتنظيم فعاليات مشتركة والاشتراك في غيرها، والمشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ووطنية.

١,٦,١ تنظيم/المشاركة في اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الوطنيين والدوليين

عمل المركز على تنظيم اجتماعات تنسيقية، وشارك في أجتماعات أخرى عديدة مع شركاء وطنيين ودوليين خلال العام ٢٠١٨. بعض تلك الاجتماعات عقدت خارج البلاد، بما في ذلك اشبانيا، السويد، سويسرا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا. وفي كثير من تلك اللقاءات تمت المشاركة بواسطة وسائل الربط الإلكتروني، بسبب منع مدير وأعضاء المركز من السفر إلى الخارج. وعقدت اجتماعات واتصالات أخرى في فلسطين، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، في إطار المنظمات الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان)، مجلس منظمات حقوق الإنسان، سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، شبكة المنظمات الأهلية، والعشرات من المنظمات والأطر والمبادرات الوطنية بمستويات مختلفة.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز ٨١ اجتماعاً.

١,٦,٢ نشر إصدارات/عرائض مشتركة

شارك المركز في إصدارات وعرائض سلطت الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، سواء بمبادرة من المركز أو الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد تمت العديد من تلك النشاطات في إطار مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أو في إطار عمل مشترك لعدد من تلك المنظمات.

مؤشرات

» بلغ عدد الإصدارات/العرائض المشتركة حول انتهاكات اسرائيلية ١٣ إصداراً.

١,٦,٣ تقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة

انضم المركز إلى مداخلة مشتركة بادرت لها مؤسسة الحق مع منظمات حقوق إنسان شريكة (مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الانسان، ومركز عدالة) في الجلسة الخاصة رقم (٢٨) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في شهر مايو ٢٠١٨. وتركزت المداخلة حول الاعتداءات الإسرائيلية على المتظاهرين السلميين في قطاع غزة، خلال مسيرات العودة الكبرى، ومطالبة المجلس باتخاذ الخطوات اللازمة والعملية لفتح تحقيق جدي في الاعتداءات الاسرائيلية المميتة على المتظاهرين المدنيين السلميين.

١,٦,٤ تنظيم/المشاركة في فعاليات مشتركة (لقاءات، ندوات ومؤتمرات)

قام المركز بالمشاركة في العديد من الفعاليات، من مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستويين الدولي والفلسطيني، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقام المركز بتنظيم عدد من اللقاءات وورش العمل سلطت الضوء على تلك الانتهاكات. وتعد الفعاليات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي انخرط بها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة تجاه انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز ١٨ لقاءً.

» بلغ عدد مشاركات المركز في فعاليات نظمها شركاء ٢٤ فعالية.

١,٦,٥ المشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ومحلية

عمل المركز على تعزيز مشاركته في التحالفات لتفعيل مواجهة الحصانة الإسرائيلية. والمركز عضو فاعل في العديد من التحالفات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهي كل من: لجنة الحقوقيين الدولية؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان؛ مجموعة المساعدة القانونية الدولية؛ التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ تحالف أمل.

وخلال العام ٢٠١٨، شارك المركز في العديد من الفعاليات والاجتماعات في إطار هذه التحالفات، كما أن عدداً من النشاطات التي نفذها المركز على المستوى الدولي تمت بالشراكة مع بعضها.

الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

» ٢٧-٢٨ مارس: بصفته عضواً في اللجنة التنفيذية للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ومرجعاً سياسياً لمجموعة عمل الشبكة «فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون»، شارك نائب مدير المركز لشؤون البرامج، حمدي شقورة، في أعمال ورشة عمل دولية نظمتها المجموعة في بروكسيل، بمشاركة فاعلة من منظمات حقوق الإنسان الأعضاء، الفلسطينية والعربية والإسرائيلية، وبمشاركة واسعة من منظمات حقوق إنسان ومنظمات تنمية دولية. وقد تناولت أعمال الورشة تضييق الخناق على المجتمع المدني، خصوصاً ما تمارسه إسرائيل من إجراءات وسياسات تمس منظمات حقوق الإنسان. كما شارك شقورة في حلقة نقاش حول الأوضاع في قطاع غزة نظمتها المجموعة بمشاركة واسعة من المنظمات الأعضاء الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية، والعديد من منظمات التنمية الدولية التي تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» ٢٢-٢٤ يونيو: شارك مدير المركز، راجي الصوراني، ونائبه لشؤون البرامج، حمدي شقورة، في أعمال الجمعية العامة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان التي عقدت في بروكسيل ببلجيكا. وقد تم إعادة انتخاب شقورة في اللجنة التنفيذية للشبكة لفترة ثانية مدتها ثلاث سنوات. كما شارك كل من الصوراني وشقورة في سيمنار نظمته الشبكة حول تضييق الخناق على المجتمع المدني.

» ٢٥ يونيو: شارك حمدي شقورة في اجتماع نسقت له مجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون في الشبكة مع مدراء أقسام في مقر خدمات الشؤون الخارجية الأوروبية، شارك فيه أيضاً كل من مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، عصام يونس، ومسؤولة المناصرة الدولية في مؤسسة الحق، ندى كسوانسون ومنسق مجموعة العمل في الشبكة الأورومتوسطية، ميغيل رودرينيز. خصص الاجتماع لتقرير وزارة الشؤون الاستراتيجية ضد منظمات حقوق الإنسان.

» ٠٥ أكتوبر: لم يتمكن حمدي شقورة من السفر

للمشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية التي عقدت في كوبنهاجن بالدنمارك خلال الفترة من ٠٤-٠٦ أكتوبر، وعوضاً عن ذلك قدم عرضاً بواسطة السكايب حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

فيديو كونفرانس مع البرلمان الاوروبي، مايو ٢٠١٨

» ٣٠ نوفمبر-٠١ ديسمبر: شارك حمدي شقورة في الاجتماع نصف السنوي لمجموعة عمل فلسطين، اسرائيل والفلسطينيون، التي عقدت في برلين بألمانيا.

مجموعة المساعدة القانونية (آيلاك)

» ٠١-٠٢ يونيو: شارك مدير المركز، راجي الصوارني، في الاجتماع العام السنوي لمجموعة المساعدة القانونية الدولية ومقرها ستوكهولم بالسويد، وقد تم إعادة انتخابه في اللجنة التنفيذية للمجموعة لفترة ثانية مدتها ثلاث سنوات. كما تحدث الصوراني في جلسة خاصة خلال الاجتماع حول الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، تحدث فيها أيضاً مدير مؤسسة الحق شعوان جبارين.

الاتحاد الدولي للمحامين الديمقراطيين

» ٢١-٢٢ يونيو: شارك مدير المركز في المؤتمر العام للاتحاد الدولي للمحامين الديمقراطيين، الذي عقد في بروكسيل ببلجيكا حيث تم إعادة انتخابه عضواً في المكتب التنفيذي للاتحاد لفترة ثانية. وقدم الصوراني خلال المؤتمر عرضاً حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعقد الصوراني اجتماعاً خاصاً مع رئيس الاتحاد السيدة جين ميرور والأمين العام يان فيرمون.

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

وهو جسم تنسيقي يضم ١٢ منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد شارك المركز على مدار العام في الاجتماعات التنسيقية التي عقدها المجلس، والتي ساهمت في توحيد الرؤى والعمل المشترك وتمخض عنها مبادرات مشتركة عديدة، بما في ذلك عقد لقاءات مشتركة مع أصحاب مصلحة دوليين ووطنيين، وتوجيه رسائل لهم وإصدار أوراق موقف وبيانات صحفية مشتركة حول انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تحالف أمل

وهو تحالف يضم ١٢ منظمة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق المرأة، بينها منظمات نسوية وحقوقية. وقد تأسس التحالف عام ٢٠٠٩ من قبل ستة منظمات، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الإئتلاف الأهلي الفلسطيني لتطبيق اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

وهو ائتلاف مكون من ٣٥ مؤسسة حقوقية ونسوية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ويقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ويهدف الى تنظيم العمل على الية المتابعة والمحاسبة لعملية تطبيق اتفاقية سيداو واعداد ومتابعة تقرير الظل الخاص بالاتفاقية

إئتلاف النزاهة والشفافية في تمويل والانفاق على الحملات الانتخابية:

ويهدف إلى تعزيز القوانين المتعلقة بالشفافية في مجال تمويل الانتخابات وتحقيق فرصة الترشح على قدم المساواة.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز في إطار الهيئات القيادية للتحالفات المذكورة ١٧ اجتماعاً.

1.7 قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية

ساهم المركز في ذلك من خلال تنفيذ وحدة المساعدة القانونية لبرنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق في قطاع غزة لبناء قدرات محامين جدد وتسليحهم بأدوات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين. كما تعاونت وحدة المساعدة القانونية مع وحدة التدريب في عقد عدد من جلسات التوعية بالقانون الإنساني الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

مؤشرات

» **بلغ عدد المحامين الذين تلقوا التدريب وبناء القدرات ٦ محامين، ٤ منهم إناث.**

١,٧,١ تنفيذ جلسات توعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية

نفذت وحدة التدريب، ١٥ لقاء توعوياً تدور محاورها حول موضوعات القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية، وحماية المدنيين أوقات النزاعات المسلحة، استهدفت نشطاء من منظمات أهلية ومؤسسات المجتمع المدني وطلاب جامعيين وإعلاميين ومزارعين ومحامين ومحاميات وأعضاء مجموعات من الفرق الشبابية. وقد عقدت اللقاءات بالتنسيق مع الفئات المستهدفة لتلك اللقاءات والمحاضرات بمختلف أنحاء قطاع غزة.

مؤشرات

» بلغ عدد الجلسات ١٥ جلسة موزعة على مختلف محافظات قطاع غزة.

» بلغ عدد المشاركين في الجلسات ٣٨٢ شخصاً.

» بلغ عدد المشاركات من النساء ٢٤٧ مشاركة بنسبة بلغت ٦٥ ٪.

» بلغ عدد المؤسسات والجمعيات والمجموعات الشبابية التي تم التنسيق معها ٢٤ مؤسسة وجمعية أهلية ومجتمعية ومجموعة شبابية من مختلف أنحاء قطاع غزة.

1.8 قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل

نفذ المركز مبادرات ونشاطات متنوعة على المستويين الدولي والوطني، بما في ذلك: تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية؛ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل ولقاءات وطنية؛ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة؛ تنفيذ جولات ميدانية لدبلوماسيين/وفود دولية زائرة؛ وتوجيه رسائل/عرائض لأصحاب الواجب الدوليين والوطنيين.

١,٨,١ تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية

فيما يلي عرضاً مركزاً لبعثات المناصرة والاجتماعات والفعاليات التي شارك فيها المركز على المستوى الدولي خلال العام ٢٠١٨، بالتعاون مع شركائه الدوليين.

بعثة مناصرة في ستوكهولم – السويد

خلال الفترة بين ٠١-٠٧ يونيو، زار مدير المركز، راجي الصوراني العاصمة السويدية ستوكهولم. وعلاوة على المشاركة في اجتماعات الشركاء اللجنة الدولية للمساعدة القانونية، المشار لها أعلاه، شارك مدير المركز في سلسلة من الفعاليات واللقاءات، بالشراكة مع مدير مؤسسة الحق،

شعوان جبارين، نظمتها مؤسسة دياكونيا السويدية، شملت:

لقاء أ. راجي الصوراني، مدير المركز مع نقيب المحامين الفرنسيين، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨

- ٠٢ يونيو: لقاء مع نقيب المحامين السويديين، آن رومبيرج، في مقر النقابة.
- ٠٤ يونيو: لقاء مع مبعوث السلام السويدي الى الشرق الاوسط بير ايرنوس؛ مع الشركاء منظمة دياكونيا ومجموعة المساعدة القانونية والحق.
- ٠٥ يونيو: لقاء مع وزير الدفاع السويدي، بيتر هولتكفيست؛ لقاء مع أربعة من أعضاء برلمان من الحزب الاشتراكي الديمقراطي منهم رئيس لجنه الشؤون الخارجية؛ لقاء في مركز دياكونيا مع مع عدد من المسؤولين، بمن فيهم مسؤولة قسم السياسات، سيسيليا نلسن.
- ٠٦-٠٧ يونيو: لقاء مع المدير العام السابق في دياكونيا؛ لقاء مع المفوض الأوروبي السابق لحقوق الإنسان وأحد أهم الشخصيات الحقوقية السويدية، توماس همبرج؛ لقاء البرلمانية ياسمين نلسن من الحزب اليساري؛ لقاء منسقة الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية، ثيريزا ريفيرا؛ لقاء وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في وزاره الخارجية السويدية، انكا سيويدر؛ لقاء مع مدير عام التعاون والتنمية والدولية، المسؤول عن سيدا في الحكومة، يونس اولجلاند، واثنتين من المستشارين لوزيرة التنمية؛ لقاء مع البرلمانية وعضو لجنه الشؤون الخارجية كريستين لوندجرن؛ عشاء عمل مع نقيب المحامين السويديين آن رومبريج وبحضور توماس هامربيرغ وأمينة بوعياش وسفيرة فلسطين.

بعثة مناصرة في جينف وبيرن - سويسرا

خلال الفترة بين ٠٩-١٣ يونيو، زار مدير المركز، راجي الصوراني، سويسرا حيث نفذ عدداً من اللقاءات والفعاليات، شملت:

- ٠٩ يونيو: لقاء مع توبياس ممثل لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني في الفندق وعضو منتخب عن كانتون جنيف؛ لقاء مع صحفي سويسري.
- ١٠ يونيو: لقاء مع محمد ابو حارثية من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان؛ لقاء مع جلال ماطري من بلدية جنيف ومن لجان التضامن مع غزة.
- ١١ يونيو: الاجتماع في بيرن مع ماريو كاريرا من وزارة الخارجية السويسرية؛ محاضرة مع مجموعة من لجان التضامن السويسرية حضرها حوالي ثلاثين ناشطو ناشطة.
- ١٢ يونيو: اجتماع في بيرن هام مع ستة برلمانيين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي برئاسة وزير العدل السابق، كارلو سماروجا؛ اجتماع في وزارة الخارجية مع ستة من مسؤولي الأقسام المختلفة في الوزارة ووكالة التنمية السويسرية؛ اجتماع مع اهم صحافية تكتب في أهم صحيفة في سويسرا.
- ١٣ يونيو: لقاء مع كارول فان الممثلة، السابقة للصليب في غزة والصحافية القانونية وعضو لجنه الأفلام الفلسطينية في جنيف.

بعثة مناصرة إلى اسبانيا

- خلال الفترة بين ١٤-٢٠ يونيو، زار مدير المركز اسبانيا، بدعوة من الشركاء جمعية القدس - ملقا، حيث عقد عدداً من اللقاءات والفعاليات، شملت:
- ١٤ يونيو: لقاء في اشبيلية مع عدد من النشطاء؛ اجتماع مع كريستينا رويز، جمعية القدس - ملقا.
- ١٦ يونيو: لقاء مع كريستينا رويز ونقاش بعض الأمور الثنائية مع جمعية القدس - ملقا وجدول اللقاءات اسبانيا.
- ١٧-١٨ يونيو: لقاءات مع رئيس وطاقم جمعية القدس

– ملقا حول الأوضاع والتطورات في غزة.

- ١٨ يونيو: لقاء في بلدية مدريد حول الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وأوجه التعاون المستقبلية.
- ١٩ يونيو: عقد ندوة مع مجموعة من المتضامنين.
- ٢٠ يونيو: لقاء في الخارجية الإسبانية مع مسؤولة ملف حقوق الانسان ومع مسؤول ملف المفاوضات متعددة الأطراف؛ لقاء مع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإسباني؛ لقاء مع عشرة من النواب في البرلمان الإسباني من مختلف الأحزاب السياسية.

بعثة مناصرة في برلين بألمانيا

بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨، شارك حمدي شقورة، ممثلاً عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، في بعثة مناصرة في برلين بألمانيا، نظمتها الشبكة الاوروميتوسطية لحقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين عن مؤسستي الحق وعدالة الأعضاء في الشبكة. وقد تم عقد عدة اجتماعات، كان أبرزها:

- اجتماع في مقر وزارة الخارجية مع سارة برناردي، نائبة رئيس قسم الارض الفلسطينية المحتلة واسرائيل، وسيلفيا غرونييك، المسؤولة في القسم.
- لقاء آخر في مقر الرئاسة الفيدرالية مع آنكا فيلدهوسن، رئيس قسم، وكيرستن واللي، مسؤولة مكتب، في دائرة السياسة الخارجية. تناولت اللقاء عرضاً لأوضاع حقوق الانسان وما تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين.

١,٨,٢ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وندوات دولية

شارك مدير وأعضاء المركز في العديد من الانشطة والفعاليات، كان من ضمنها مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستوى الدولي، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما شكلت فرصة للتواصل والتشبيك مع شركاء. علماً بأن بعض المشاركات تمت من قطاع غزة بواسطة وسائل الاتصال الإلكتروني بسبب الإغلاق أو الحظر من السفر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

- ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠١٨: شارك راجي الصوراني، مدير المركز، في أعمال قمة المدافعين عن حقوق الإنسان التي عقدت في باريس بمشاركة ١٥٠ مدافعاً عن حقوق الإنسان حول العالم.
- ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١٨: شارك راجي الصوراني، مدير المركز، في لقاء الطاولة المستديرة الذي نظمته مؤسسة العمل القانوني حول العالم (LAW) في لندن، حول حقوق الإنسان تحت الأحتلال، وذلك بمشاركة نحو ٤٠ محامياً ومحامية من أنحاء العالم. ناقش اللقاء سبل مواجهة انتهاكت حقوق الإنسان تحت الاحتلال، مع تركيز خاص حول فلسطين.
- بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨، شارك حمدي شقورة في أعمل ورشة العمل الدولية التي نظمتها في برلين بألمانيا مجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون في الشبكة الاوروميتوسطية لحقوق الانسان بعنوان «تطبيق القانون الدولي في فلسطين وإسرائيل». وقد ألقى شقورة كلمة افتتاحية في الورشة بصفته مرجعاً سياسياً لمجموعة العمل.

مؤشرات

» بلغ عدد المشاركات ٤ مشاركات

١,٨,٣ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل وفعاليات وطنية

تشكل هذه النشاطات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي عمل عليها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة للضغط على أصحاب الواجب الدوليين ومطالبتهم للتدخل لوضع حد للحصانة التي تحظى بها إسرائيل. فيما يلي عرض لأبرز الفعاليات التي نظمها/شارك فيها أعضاء من المركز بأوراق عمل:

- ٣-٤/١٠/٢٠١٨: بالشراكة بين مؤسسة الحق، جامعة بيرزيت، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عقد في جامعة بيرزيت المؤتمر الدولي «الحد القانوني الفاصل بين الاحتلال والضم.» ولم يتمكن طاقم المركز من القطاع من المشاركة في أعمال المؤتمر بسبب القيود على التنقل التي تفرضها قوات الاحتلال، وشارك مدير المركز راجي الصوراني في الجلسة الافتتاحية وألقى كلمته أمام المؤتمر بواسطة الربط الإلكتروني.
- بتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠١٨، قدم راجي الصوراني مدير المركز مداخلة بعنوان «عرض تجربة تقديم البلاغات للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص الحرب على غزة»، وذلك في مؤتمر الشباب الدولي الذي نظمه اتحاد جمعيات الشابات المسيحية، وذلك عبر الفيديو كنفرانس.
- بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٨، قدم راجي الصوراني مدير المركز محاضرة حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وآليات المحاسبة، وذلك لطلبة الماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، والتي نفذت في مقر الجامعة بغزة.
- بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٨ شارك راجي الصوراني، مدير المركز، متحدثاً في اجتماع شركاء سواسية، ألقى خلالها كلمة حول الأوضاع الحالية وحقوق الإنسان.

مؤشرات

» بلغ عدد مشاركات أعضاء المركز بأوراق عمل في فعاليات على المستوى المحلي ٤ مشاركات.

١,٨,٤ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين/ وفود دولية/منظمات دولية

عقد مدير وأعضاء المركز اجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة ومنظمات دولية عاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما شارك طاقم المركز في فعاليات عديدة لمنظمات دولية.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز مع دبلوماسسين ووفود دولية زائرة ومنظمات دولية عاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة ١٠٤ لقاءً.[٣٣]

١,٨,٥ تنفيذ جولات ميدانية للدبلوماسيين والوفود الدولية الزائرة

نظم المركز جولات ميدانية في قطاع غزة لوفود دولية زائرة لقطاع غزة، بمن فيهم دبلوماسيون وممثلو منظمات دولية. وقام باحثو المركز الميدانيون وغيرهم من أعضاء المركز بمرافقة الوفود الزائرة إلى أماكن تعرضت لأعمال تدمير منهجي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وغيرها من الأماكن التي تتعرض لاعتداءات اسرائيلية متكررة. كما تم تنظيم لقاءات مع ضحايا الجرائم الإسرائيلية من المدنيين الفلسطينيين. وأدت القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على دخول وفود التضامن الى الأرضي الفلسطينية الى تراجع اعداد هذه الوفود بشكل ملحوظ في السنوات الماضية.

مؤشرات

» بلغ عدد الجولات التي نظمها المركز لوفود دولية زائرة (٢) جولة.

جولة ميدانية لوفد من مؤسسة CIDSE ٢٤ أبريل ٢٠١٨

٣٥. مرفق جدول رقم (٩) يوضح اللقاءات

الرقم	الوفد	التاريخ	الغرض من الزيارة
١	مرافقة وفد تابع لمؤسسة CIDSE ضم أعضاء من بلجيكا، هولندا، سويسرا، وألمانيا	٢٠١٨/٤/٢٤	زيارة أحد المزارعين شمال بلدة بيت لاهيا، و مخيم العودة شمال شرق جباليا، وميناء غزة البحري، والكنيسة بمدينة غزة.
٢	مرافقة وفد إيرلندي من مؤسسة TROCAIRE	٢٠١٨/٥/٧	زيارة أحد المزارعين شمال بلدة بيت لاهيا، و مخيم العودة شرق جباليا، و ميناء غزة البحري.

١,٨,٦ توجيه رسائل وعرائض لأصحاب الواجب الدوليين

شارك المركز في رسائل وعرائض وجهت لفاعلين دوليين من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

مؤشرات

» رسائل وعرائض (١٢٥)

١,٨,٧ استخدم المركز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحث على اتخاذ إجراءات ضد الحصانة الإسرائيلية

قام المركز باستخدام العديد من الآليات الأممية في إطار جهده لمكافحة الحصانة الإسرائيلية. شملت الآليات الإدلاء بالشهادة أمام لجنة تحقيق أممية، استخدام الاجراءات الخاصة، تقديم مداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة، عقد اتصالات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين، والمشاركة في فرق ومجموعات عمل خاصة بالحماية.

١,٨,٧,١ الشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المشكلة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة

- بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٨، أدلى كل من حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، وسميح محسن، منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، بالشهادة أمام هذه اللجنة الأممية. وقد عقدت اللجنة جلساتها في العاصمة الأردنية عمان بسبب منع سلطات الاحتلال اللجنة من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وفيما تمكن الزميل محسن من السفر إلى عمان ومقابلة اللجنة، تمت مشاركة الزميل شقورة بواسطة السكايب.

مؤشرات

» بلغ عدد الشهادات التي ادلها أعضاء المركز شهادة واحدة.

١,٨,٧,٢ تقديم شكاوى ومراسلات للإجراءات الخاصة[٣٦]

وجه المركز عدداً من المذكرات أعدتها وحدة المساعدة القانونية لكل من مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

مؤشرات

بلغ عدد الرسائل المقدمة للمقررين الخاصين ٢٦ رسالة، وهي كما يلي:

٣٦. الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. والمقررون الخاصون والخبراء المستقلون وأعضاء الأفرقة العاملة يعينهم مجلس حقوق الإنسان ويعملون بصفتهم الشخصية. ويتعهدون بالتمسك بالاستقلالية والكفاءة والأهلية والنزاهة من خلال الاستقامة والحياد والصدق وحسن النية.

» ٧رسائل للجنة المعنية بحقوق الطفل
» ١٢ رسالة للمقرر الأممي المتحدة الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧
» ٥ رسائل للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً
» ٢ رسالة للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١,٨,٧,٣ عقد اجتماعات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين

أجرى مدير وطاقم المركز عدة اجتماعات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وأعضاء مكتبه، فيما تم عقد اجتماع مع المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

عقد اجتماع مع المفوض السامي الجديد

بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٨، التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، ومدير مركز الميزان لحقوق الانسان، أ. عصام يونس، في جنيف مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وهو اللقاء لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية مع المفوض الجديد، السيدة ميشيل باشليه، التي تولت مهامها في الأول من سبتمبر٢٠١٨. استعرض اللقاء حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مسيرات العودة وكسر الحصار السلمية التي ينظمها الفلسطينيون على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، منذ ٣٠ مارس ٢٠١٨ن وكذللم آخر التطورات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. وطالب الصوراني ويونس السيدة باشليه بنشر قاعدة البيانات التي أعدها مكتبها حول الشركات التي تعمل في المستوطنات.

استقبال مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان –غزة

عقد اجتماعات مع مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة

على مدار العام عقدت سلسلة اجتماعات بين طاقم المركز ومكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكان هناك تواصل وتعاون دائمين حول أوضاع حقوق الإنسان.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات ١٢ لقاءً.

استقبال مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان- غزة، مايو ٢٠١٨

١,٨,٧,٤ المشاركة والمساهمة في عمل مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة

شارك المركز وساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وشمل ذلك مشاركة محامين من وحدة المساعدة القانونية في الاجتماعات لقطاع الحماية (Protection Cluster) التي يعقدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمناقشة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وسبل تعزيز الحماية، حيث ينبثق عنها مجموعات فرعية ، وقد شارك المركز في احدي مجموعاته الفرعية وهي مجموعة العمل الخاصة بالعون القانوني Legal Task Force ، حيث حضر محامي الوحدة ١١ اجتماع.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها محامين المركز ١١ اجتماعاً.

النتيجة (٢)

تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

عمل المركز على مواصلة جوده الرامية إلى مراقبة وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية من خلال: تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان؛ تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي؛ والضغط على أصحاب الواجب من أجل احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون ودفع عملية التحول الديمقراطي (بما في ذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها، رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول حقوق الإنسان، التشبيك مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وغير ذلك من التدخلات). ويواجه المركز في عمله العديد من التحديات التي تعيق المركز والمجتمع المدني ككل، وأهمها استمرار الانقسام في السلطة الفلسطينية وتعطل المجلس التشريعي وقرار حله وانقسام القضاء والتأثيرات السياسية التي يخضع لها. وهذا الوضع يحرم المركز من الكثير من الوسائل الفعالة لدفع عجلة التحول الديمقراطي.

مؤشرات

» السياسات الفلسطينية التي تم التصدي لها من قبل المركز:

وضع المركز على اجندته خلال هذا العام ١٨ سياسة فلسطينية من أجل استهدافها لكي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذه السياسات هي: استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام؛ القتل خارج إطار القانون؛ الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير وتقييد حرية الصحافة؛ انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات؛ انتهاكات الحق في التجمع السلمي؛ اصدار تشريعات بطريقة غير دستورية؛ التعدي على استقلالية القضاء؛ الاعتقالات التعسفية؛ المنع من السفر؛ الفلتان الأمني؛ انكار حقوق ذوي الإعاقة؛ انتهاكات الحق في السكن؛ انتهاكات الحق في الصحة؛ العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ استخدام التعذيب وسوء المعاملة؛ الظروف السيئة للسجون ومراكز الاحتجاز؛ واعاقة اجراء الانتخابات العامة؛ اصدار قوانين تنتهك الحقوق والحريات.

سياسات ساهم المركز في تغييرها للتوافق مع المعايير الدولية

١. تعديل قانون الجرائم الإلكترونية، والذي كان يمثل خطورة كبيرة على حرية التعبير والصحافة عبر الفضاء الإلكتروني. وقد اطلق المركز حملة مكثفة لمدة ستة شهور منذ شهر سبتمبر ٢٠١٧ وحتى نهاية مارس ٢٠١٨، وقد ساهمت جهود المركز ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية في تعديل القانون من قبل الرئيس الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار أغلب الملاحظات التي قدمها المركز وشركاؤه.
٢. عدم تنفيذ أي حكم بالإعدام في قطاع غزة وعدم صدور أي حكم بالإعدام في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أنه لم تنفذ أحكام اعدام في الضفة الغربية منذ العام ٢٠٠١ وأن آخر احكام نفذت في قطاع غزة بمصادقة الرئيس كانت في العام ٢٠٠٥.
٣. عدم تعديل قانون الجمعيات وفق مسودة التعديل التي كانت مقترحة والتي تنتهك بشكل كبير حرية تشكيل الجمعيات وحقها في الاستقلالية والخصوصية والحصول عل التمويل. وقد ساهم المركز في ذلك من خلال إجراء ونشر مراجعة قانونية لمقترح التعديل ومن ارساله للجهات المعنية وأصحاب الواجب وكذلك نقاشه مع اصحاب المصلحة.

2.1 تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

يعد القضاء أهم الأدوات في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الانصاف القانوني للضحايا وجبر الضرر عنهم وملاحقة مقترفي الانتهاكات وتقديمهم للعدالة. تمخض الانقسام في السلطة الفلسطينية عن انقسام في السلطة القضائية، وبات التدخل في عمله بشكل واضح بما يجعله يثير شكوك حول قدرته اعلاء سيادة القانون. وعلى مدى سنوات امتنعت منظمات حقوق الإنسان عن التوجه للقضاء في غزة، في ضوء الخطوات غير الدستورية التي اتخذتها الحكومة في غزة منذ العام ٢٠٠٧. وكان على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استخدام آليات للحماية بديلة عن أداة القضاء، من خلال تكثيف الاتصالات مع مستويات سياسية وأمنية وبرلمانية مختلفة لوقف انتهاكات محددة. ولكن مع استمرار حالة الانقسام دون ان تلوح في الأفق أية فرص حقيقية لاعادة الاعتبار للسلطة القضائية، قررت منظمات حقوق الإنسان إعادة النظر في موقفها خلال السنوات الأخيرة. واستأنف المركز عمله أمام القضاء في قطاع غزة، وتحديداً أمام المحكمة العليا، في قضايا نوعية محددة ذات مصلحة عامة، ولكن تجارب المركز مع القضاء تؤكد وجود خلل جوهي في بنية واستقلال هذه السلطة المهمة.

وقد واصلت وحدة المساعدة القانونية في المركز تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية بوسائل عديدة. وخلال هذا العام، تم تقديم المساعدة القانونية لمعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، ولضحايا التعسف في استخدام السلطة، بما في ذلك الاعتداء على الحريات العامة، وكذلك تم مساعدة حالات يشتبه فيها بوجود إهمال طبي.

مؤشرات

- بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية انتهاكات فلسطينية ٦٨٨ شخصاً.

٢,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال الفلسطينية

قامت وحدة المساعدة القانونية باستقبال ومتابعة شكاوى بشأن اعتقال مواطنين من قبل الأجهزة الأمنية، والحصول على توكيلات قانونية من ذويهم لتمثيلهم أمام السلطة الفلسطينية، والتدخل لمعرفة أماكن احتجازهم. وقد قام محامو الوحدة بعمل زيارات لعدد من المعتقلين وفحص ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التأكد من عدم تعرضهم للتعذيب وللاطمئنان على أوضاعهم الصحية. كما قامت الوحدة بتوجيه عدد من الشكاوى إلى الجهات المختصة بما فيها وزارة العدل، النائب العام، ومراقب عام الأجهزة الأمنية.

مؤشرات

- قدمت الوحدة مساعدة قانونية لـ ١١٥ معتقلاً في سجون ومراكز اعتقال بقطاع غزة.

٢,١,١,١ زيارة السجناء وفحص ظروف الاعتقال

قام محامو المركز بعمل زيارات دورية للسجون لفحص ظروف الاعتقال.

مؤشرات

- تلقت الوحدة ٣٢ بلاغاً حول احتجاز مواطنين في سجون ومراكز الاعتقال بغزة.
- بلغ عدد زيارات محامي الوحدة للسجون ومراكز الاعتقال ١٢ زيارة، تم خلالها زيارة ١٨ معتقلاً.
- تم الافراج عن ٦ معتقلين بعد تدخل الوحدة.

٢,١,١,٢ تقديم الشكاوى للسلطات المختصة بشأن سوء المعاملة في السجون

قدم وحدة المساعدة القانونية عدداً من الشكاوى للسلطات

المختصة، بما فيها النائب العام في غزة، وزارة العدل، مراقب عام الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل. تعلقت الشكاوى باحتجاز مواطنين واقتحام منازلهم خلافاً للقانون وإخضاعهم للتعذيب وسوء المعاملة والأوضاع الصحية للمعتقلين ووفاه بعضهم داخل مركز التوقيف.

مؤشرات

» بلغ عدد الشكاوى المقدمة ١٠شكاوى تتعلق باحتجاز غير مشروع، تعذيب، وفاة موقوف.

» متابعة ١٣ شكوى سابقة، معظمها حول احتجاز مواطنين خلافاً للقانون والتعذيب وسوء المعاملة.

» بلغ عدد اللقاءات مع الجهات المختصة من اجل الاطمئنان على الوضع القانوني والصحي للمحتجزين ٨ لقاءات.

٢,١,١,٣ رفع قضايا أمام المحاكم ضد الاعتقال غير القانوني والتعذيب

لم يتم رفع قضايا خلال العام ٢٠١٨.

٢,١,١,٤ تقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات قانونية لذوي المعتقلين.

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية لذوي المعتقلين ٦٠ استشارة.

٢,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف في استخدام السلطة

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لمواطنين تعرضوا لانتهاكات ناتجة عن التعسف في استخدام السلطة والاعتداء على الحريات العامة أو عدم وفاء السلطات العامة في القيام بمسؤولياتها وفقاً للقانون.

مؤشرات

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية تعسف أو ادعاء تعسف في استخدام السلطة ٧٥ مواطناً.

٢,١,٢,١ تقديم شكاوى للنائب العام، الوزارات والسلطات المختصة الأخرى

تم توجيه شكاوى نيابة عن الضحايا للجهات المختصة في السلطة الفلسطينية، علاوة على القيام بعدد من المداخلات مع جهات حقوقية أخرى.

مؤشرات

» بلغ عدد الشكاوى التي وجهتها الوحدة للجهات المختصة ١٣ شكوى.

» تلقت الوحدة ردوداً على ٤ شكاوى، بينها ٣ ردود إيجابية لصالح الضحايا ورداً واحداً سلبياً.

جدول يوضح توزيع الشكاوى حسب الجهة المقدمة لها

الجهة المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى
وزارة الداخلية	٩
وزارة الصحة	١
مدير عام قوي الامن	١
بلديات	٢
المجموع	**١٣**

٢,١,٢,٢ رفع قضايا أمام القضاء

تابعت وحدة المساعدة القانونية خلال العام قضايا تتعلق بحقوق عمال وطالب مالية أمام القضاء الفلسطيني.

مؤشرات

» متابعة ٢ قضية امام القضاء بغزة تتعلق بحقوق عمالية ومطالبة مالية.

» متابعة الاستئناف أمام المحكمة العسكرية العليا بغزة، للاستئناف علي القرار الصادر عن المحكمة العسكرية الخاصة بغزة والمتعلق بإدانة ٢ مواطنين ، حيث تم الفصل فيه بقبول الطلب شكلاً، وفي الموضوع بتعديل العقوبة.

٢,١,٢,٣ تقديم الاستشارات القانونية

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات لضحايا التعسف في استخدام السلطة.

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة من وحدة المساعدة القانونية ٤٠ استشارة.

٢,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الإهمال الطبي

واصلت وحدة القانونية تقديم خدماتها لمواطنين في قضايا تتصل بشبهات إهمال طبي من جانب مزودي الخدمات الطبية، بما في ذلك استقبال شكاوى مواطنين وتقديم استشارة قانونية لهم وكذلك توجيه شكاوى للنائب العام ووزارة الداخلية.

مؤشرات

» قدمت المساعدة لـ ١٣ مواطناً على خلفية شبهات إهمال طبي.

» متابعة ٦ شكاوى سابقة قدمت إلى وزارة الصحة، ٤ منها شكاوى سابقة.

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة ٧ استشارات.

٢,١,٤ تم تقديم المساعدة القانونية لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى المرافق الطبية

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى مرافق طبية خارج قطاع غزة (في الضفة الغربية وإسرائيل). وفي سبيل ذلك، استثمرت الوحدة علاقاتها المهنية مع كل من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية ومع مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية (رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل) ومؤسسات إنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر- قسم الحماية والصحة)، ومستشفيات إسرائيلية. وساهم تدخل الوحدة في ضمان تغطية مالية من قبل السلطة الفلسطينية للعلاج في الضفة الغربية أو في إسرائيل، وفي تحديد مواعيد مع أطباء اختصاصيين في مستشفيات إسرائيلية. هذا بالإضافة إلى عمل الوحدة - كما سبق ذكره - المتصل بحرية الحركة والمساعدة في ضمان سفر المرضى عبر معبر بيت حانون (إيرز). علماً بأن متابعة كل حالة من الحالات تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى يتم التوصل لنهاية إيجابية لضمان الحق في الصحة. كما قدمت الوحدة استشارات قانونية لمواطنين تتصل بالحق في الصحة.

مؤشرات

» بلغ عدد المرضى الذين تمت مساعدتهم من قبل الوحدة ٤٨٥ مريضاً، وذلك من أجل تمكينهم من السفر لتلقي العلاج.

» بلغ عدد الرسائل الموجهة لكل من دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان ومستشفيات في إسرائيل ٢٨٠ رسالة، تم الرد إيجاباً عليها جميعاً وتلقى أصحابها الخدمات الطبية المطلوبة.

» بلغ عدد الاستشارات القانونية المقدمة ٢٠٥ استشارة.

لقاء محامي المركز، محمد بسيسو مع مديرة دائرة العلاج بالخارج، د. أميرة الهندي

2.2 تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة خلال هذا العام عملها على تعزيز وصول النساء للعدالة، خصوصاً المهمشات، من خلال تقديم المساعدة القانونية لهن، حيث مثلت الوحدة مئات النساء في المحاكم الشرعية وحصلت على احكام لصالحن، وقدمت الوحدة مئات الاستشارات القانونية للنساء. كما وعززت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، ومع مؤسسات نسوية ومجتمعية من اجل تسهيل وصول النساء للعدالة. كما اهتمت الوحدة خلال هذا العام بتعزيز التعاون مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات والسجن الخاص بالنساء من خلال تنظيم زيارات دورية بمعدل ٤-٥ زيارات شهرياً لبيت الامان وبمعدل زيارة شهرياً لسجن النساء وتقديم خدمات قانونية للنزيلات.

مؤشرات

- **بلغ عدد النساء اللواتي تلقين مساعدة قانونية من وحدة المرأة في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ٨٥٠ امرأة.**
- **بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من المساعدة القانونية المقدمة للنساء ٤٧٨ طفلاً.**

٢,٢,١ رفع قضايا أمام المحاكم الشرعية

واصلت الوحدة استقبال شكاوى النساء في قضايا الأحوال الشخصية وتمثيلهن أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة. وتوفر الوحدة خدمات قانونية من خلال طاقم من المحاميات والمحامين المختصين في المحاكم الشرعية. وقد تنوعت القضايا التي تابعتها الوحدة على مدار العام، كان أبرزها قضايا نفقة، عفش بيت، مهر مؤجل، حضانة أطفال، ورؤية أبناء- تفريق. ولتعزيز الحماية القانونية للنساء ووصولهن للعدالة، واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية حيث تقوم المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن الى المساعدة للوحدة ليتولى محاموها الترافع عنهن مجاناً وتقديم المساعدة القانونية لهن. كما جرى العمل على تعزيز العلاقة مع مؤسسات أهلية، نسوية ومجتمعية وحقوقية، حيث تقوم تلك المؤسسات بإحالة قضايا لمتابعتها من قبل الوحدة. وقد أحيلت العديد من القضايا خلال هذا العام من مركز صحة المرأة-جباليا، جمعية الوفاق-رفح، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مركز الميزان لحقوق الانسان، مركز النشاط النسائي-الدرج، اتحاد لجان العمل الصحي وجمعية عايشة للمرأة والطفل.

مؤشرات:

- بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال هذا العام ١٢٨٤ قضية، منها ١١٩٢ قضية وردت للوحدة خلال العام ٢٠١٨.
- بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية ٨٥٠ مرأة، علماً بأنه كثيراً ما تم رفع أكثر من قضية للمرأة الواحدة، وهو ما يفسر ارتفاع عدد القضايا مقارنة بعدد المستفيدات.
- بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال العام ١١٩٢ قضية.
- بلغ عدد الأطفال المستفيدين من المساعدة القانونية ٤٧٨ طفلاً.
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها ٦١٤ قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من مستفدين من خدمات الوحدة ٤١١ قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل مؤسسات نسوية ومجتمعية ١٧٧ قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من محامين ٦٧ قضية

جدول يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠١٨

موضوع القضية	العدد	موضوع القضية	العدد
نفقة	٨٧٦	عفش بيت	٩١
استضافة	٣٦	حضانة	٢٩
رؤية أبناء	٢٣	مصاريف ولادة	٣٧
مهر مؤجل	٣٣	تفريق	٩٧
أجرة حضانة ورضاعة	٢٢	أجرة مسكن	١
اثبات وفاة	١	طاعة	١
اثبات نسب	-	اثبات طلاق	١٤
قضايا حجر	١	قضايا اخرى منوعة	٢٢
المجموع ١٢٨٤			

» بلغ عدد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء ٥٨٤ حكماً.

جدول بنتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٨

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت قيد النظر	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٥٨٤	٢٢٤	٣٦١	١١٥	١٢٨٤

جدول يوضح عدد القضايا الواردة الى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٥٣٦	٣١٥	٣٤١	١١٩٢

٢,٢,١,١ التدخل القانوني لتنفيذ قرارات المحاكم الشرعية

قامت الوحدة بالتدخل القانوني لتنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية لصالح نساء فقيرات. بعد الحصول على الأحكام الشرعية، قامت الوحدة بفتح قضايا تنفيذية أمام دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم الشرعية لمساعدة النساء في الحصول على حقوقهن المالية المحكوم بها.

مؤشرات

» بلغ عدد الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية وتم تنفيذها بتدخل من الوحدة ٩٠ حكماً.

» بلغ عدد النساء المستفيدات من تنفيذ الاحكام: ٦٥

جدول يوضح عدد القضايا التنفيذ الواردة الى فروع غزة للعام ٢٠١٨

الفرع الرئيسي غزة	فرع جباليا	خانيونس	المجموع
٤٨	٢٤	١٨	٩٠

٢,٢,١,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء

يشكل تقديم الاستشارة القانونية محوراً أساسياً في عمل الوحدة لتعزيز فرص وصول النساء للعدالة. وقد واصلت الوحدة تقديم هذه الخدمة للنساء بأشكال متنوعة، إما من خلال استقبال النساء في كل من مقر المركز بغزة وفرعيه في خان يونس وجباليا، أو من خلال الاتصالات الهاتفية،أو خلال لقاءات التوعية القانونية التي تنظمها الوحدة.

جدول يوضح عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة بفروعها الثلاثة خلال العام ٢٠١٨

الفرع الرئيسي غزة	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٤٩٨	٥٤٠	٢٥٩	١٢٩٧

مؤشرات

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء ١٢٩٧ استشارة.

٢,٢,٢ تقديم المساعدة القانونية للنساء السجينات

قدمت وحدة المرأة مساعدة قانونية للنساء السجينات. وقامت المحاميات في الوحدة بعمل زيارات لسجن النساء، وهو قسم خاص بالسجينات في السجن المركزي بمدينة غزة، ويبلغ عدد السجينات فيه نحو٤٥ الى ٥٠ امرأة وهو عدد يتغير من فترة لاخرى. كما قدمت المحاميات استشارات قانونية للسجينات. وخلال العام ٢٠١٨ قامت محاميات وحدة المرأة بعمل زيارات لسجن النساء للاطلاع على أوضاع السجينات وظروف حبسهن و في اطار التعاون المستمر بين وحدة المرأة و بين سجن النساء زادت الوحدة معدل زياراتها للسجن وذلك لتقديم اكبر عدد ممكن من المساعدة القانونية للسجينات اللواتي يحتجن اليها و الاستشارات القانونية, و خلال العام قامت الوحدة بتقديم تدريب حول الرعاية الذاتية وحسن الحال والأمن الشخصي للعاملات بالسجن.

مؤشرات

» بلغ عدد السجينات اللواتي تلقين مساعدة قانونية ٤٥ سجينات.

» بلغ عدد القضايا التي تم رفعها من قبل الوحدة للسجينات: ١ قضية

» بلغ عدد الزيارات لسجن النساء ١٤ زيارة.

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة ٤٠ استشارة، علماً بأن الاستشارة قدمت عدة مرات لبعض السجينات.

محاضرة توعوية للسجانات

٢,٢,٣ تم تقديم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الأمان

واصلت وحدة المرأة تعاونها مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في غزة وتقديم المساعدة القانونية للنساء النزيلات فيه من خلال تقديم الاستشارات القانونية للنزيلات وتحويل بعض الحالات منهن للتدخل برفع قضايا لهن. وتعد الوحدة هي الجهة الوحيدة التي تقدم خدمات قانونية لبيت الأمان، وهو مركز الإيواء الوحيد في قطاع غزة الذي يسمح فيه للنساء المعنفات بالمبيت، ويتروح عدد النزيلات فيه ما بين ٢٠-٢٥ نزيلة. وخلال هذا العام نفذت الوحدة دورتين تدريبيتين، حول السلامة والامن المتكامل، الأولى كانت بين الفترة ٨ و١٥ فبراير، وشارك فيها ٤٠ من العاملات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في غزة، والثانية لـ٣٠ من النساء العاملات في بيت الامان وذلك بتاريخ ٢٩ - ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركات بالتدريب ٧٠ عاملة في بيت الأمان، ومركز الاصلاح والتأهيل بغزة.
- بلغ عدد الزيارات التي نفذتها الوحدة لبيت الأمان ٣٤ زيارة، بمعدل ٣ إلى ٤ زيارات شهرياً.
- رفعت الوحدة ١٠ قضايا لصالح عدد من النزيلات في بيت الامان.
- بلغ عدد النزيلات اللواتي تلقين مساعدة قانونية من الوحدة ٧٣ نزيلة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنزيلات ١٣٠ استشارة.

2.3 تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي

واصل المركز جهوده الحثيثة للتأثير في السياسات الوطنية التي تمس حقوق الإنسان من خلال أساليب ووسائل الضغط المناصرة، وعمل على أكثر من مستوى للضغط على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي. شمل ذلك: رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ التدخل لوقف تشريعات وقرارات تمس حقوق الإنسان؛ الكشف عن الانتهاكات من خلال النشر؛ رفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة؛ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة؛ والتشبيك مع الشركاء من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعقد اجتماعات مع أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان.

٢.٣.١ قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد انتهاكات السلطة الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين. وقد اتسم هذا العام باستمرار تلك الانتهاكات، خصوصاً في ظل تعمق حالة الانقسام وتداعياتها على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين.

مؤشرات

- بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها (٤٤٨) انتهاكاً.
- نفذ الباحثون الميدانيون (٢٤٠) زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أجرى الباحثون الميدانيون (١٧٠)مقابلة شخصية.
- بلغ عدد الإفادات التي أخذها الباحثون(٩٠) إفادة.
- بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين(٣٤٨) استمارة
- تم التقاط (٢١) صورة فوتوغرافية.
- تم جمع (١٩) وثيقة.
- تم اعداد (١٦٩) تقريراً ميدانياً.
- بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات (٣٤٨) مدخلاً.
- بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً (٢٧٨) وثيقة.

٢.٣.٢ راقب المركز التشريعات الفلسطينية لضمان توافقها مع مغايير حقوق الإنسان الدولية

عمل المركز على متابعة حالة الفوضى التي تعتري التشريع الفلسطيني، والتي تمخضت عن حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية وتعطل المجلس التشريعي وعمله منذ العام ٢٠٠٧. وقد لجأت كتلة حماس البرلمانية إلى عقد جلسات لها في غزة باسم المجلس التشريعي منذ العام ٢٠٠٧، قاطعتها الكتل البرلمانية الأخرى، وأصدار تشريعات ينحصر تطبيقها في قطاع غزة. وعمل الرئيس على استغلال المادة (٤٣) من القانون الاساسي ليحل محل السلطة التشريعية وبشكل كامل، حيث اصدر عشرات القوانين النافذة في الضفة الغربية، الكثير منها لا ينطبق عليه شرط الضرورة، بل واعطته المحكمة الدستورية صلاحية رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي. وعلى مدى الاعوام العشرة الأخيرة، شهدت السلطة الفلسطينية حالة انقسام تشريعية. وقد تعزز ذلك بإصدار قرارات حكومية عديدة من طرفي الانقسام، يطبقها كل طرف في مناطق سيطرته في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تابع المركز هذه التطورات الخطيرة على النظام القانوني الفلسطيني، وانخرط في مواجهتها عبر سلسلة من التدخلات مع أصحاب المصلحة، مطالباً بوقف التشريع في ظل الانقسام، وإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية، ممثلة بالمجلس التشريعي. كما تدخل المركز، بالتعاون مع شركائه من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، لوقف وإحباط تشريعات أو قرارات رئاسية وحكومية تضيق الخناق على الحريات العامة والمجتمع المدني وتنتهك حقوق الإنسان.

مؤشرات

- ساهم المركز في تعديل قانون الجرائم الإلكترونية الإلكترونية والذي كان يمثل تحدٍ خطير لحرية الرأي والتعبير، من خلال حملة منظمةٍ ومكثفة استندت إلى مراجعة قانونية اعدها المركز بهذا الخصوص.
- ساهم المركز في تفعيل النقاش المجتمعي حول قانون الضمان الإجتماعي والتعديلات المقترحة عليه والمطالبات بخصوص ذلك، من خلال عقد ورشة عمل لنقاش القانون والمطالبات حوله.
- ساهم المركز في فضح محاولات تعديل قانون الجميعات بما يقوض بشكل كامل الحق في تشكيل الجميعات، من خلال مراجعة قانونية اعدها المركز، ودعوت اصحاب المصلحة إلى حلقة نقاش.

٢.٣.٣ قام المركز بكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية

تم ذلك من خلال إصدار بيانات صحفية وتحديثات حول حوادث الفلتان الأمني، وإصدار التقرير السنوي للمركز وكذلك إصدار تقارير دورية مواضيعية تتناول انتهاكات لحقوق محددة مثل الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. وقد تم نشرها جميعا على نطاق واسع باللغتين العربية والإنجليزية.

مؤشرات

- بلغ عدد البيانات الصحفية الصادرة عن المركز بشأن انتهاكات فلسطينية ٣٦ بياناً.
- صدر عن المركز (١٧) تحديثاً حول حالات الفلتان الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٨
- اصدر المركز (٣) تقارير موضوعية تناولت انتهاكات السلطة الفلسطينية، كما يلي:
- تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية،» وهو واحد من سلسلة تقارير دورية تعدها الوحدة حول حرية التعبير، وقد غطى الفترة من ١ أبريل ٢٠١٧ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٨. وقد صدر عن المركز بتاريخ ٠٢ مايو ٢٠١٨.
- تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية.» التقرير هو واحد من سلسلة تقارير دورية دأب المركز على إصدارها منذ العام ١٩٩٨، ويغطي الفترة من نوفمبر ٢٠١٧ وحتى نوفمبر ٢٠١٨. وقد صدر عن المركز بتاريخ ديسمبر ٢٠١٨.

» مراجعة قانونية حول مسودة مشروع لتعديل قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠، عرض المركز من خلالها مخاطر التعديلات المقترحة على الحق في تشكيل الجمعيات.

٢.٣.٤ قام المركز برفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة والعنف على أساس النوع الاجتماعي

عمل المركز على مدار العام على زيادة وعي الفلسطينيين بحقوق الإنسان، وتعزيز قدرتهم على المطالبة بحقوقهم وحمايتها، وذلك باستخدام أدوات مختلفة. وتعتبر وحدة التدريب في المركز المسؤل الأول عن التوعية وتعزيز القدرات، من خلال تنظيم دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية استهدفت فئات وشرئح مجتمعية عديدة. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة في مواضيع متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان.

وقد حظيت المرأة باهتمام كبير من قبل المركز في مجال التوعية. وعلاوة على التأكيد على مشاركة النساء وكذلك تناول حقوق المرأة في برامج وحدة التدريب، شكلت التوعية محوراً أساسياً لعمل وحدة المرأة، من خلال عقد جلسات توعية خاصة استهدفت النساء والرجال على السواء. وركز برنامج التوعية القانونية في وحدة المرأة على قضايا الأحوال الشخصية وحقوق المرأة ومكافحة العنف ضد النساء وقضايا النوع الاجتماعي.

وساهمت وحدة تطوير الديمقراطية في نشاطات التوعية من خلال تنظيم جلسات تناولت الحقوق التي تشكل روافع أساسية للديمقراطية، خصوصاً حرية التعبير، تكوين الجمعيات، التجمع السلمي والمشاركة السياسية. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة لرفع الوعي وتشكيل رأي عام مناهض لعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية.

وساهمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التوعية من خلال جلسات خاصة تسلط الضوء على تلك الحقوق، خصوصاً الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

محاضرة توعوية قانونية حول حقوق المرأة القانونية

وقد تم تنفيذ تلك النشاطات بالتنسيق والتعاون الكامل مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات قاعدية ومبادرات شبابية على امتداد قطاع غزة.

مؤشرات

» بلغ عدد جلسات التوعية التي نفذها المركز ١٤٢ جلسة توعية في مختلف ملاحظات غزة.
» بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في جلسات التوعية ٣٢٤٤ شخصاً من كلا الجنسين.
» نسبة مشاركة النساء في جلسات التوعية بلغت ٧٢٪، بواقع ٢٣٣٥ امرأة.
» بلغ عدد المؤسسات المشاركة ٨٠ مؤسسة.

٢,٣,٤,١ تنفيذ دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية

واصلت وحدة التدريب عملها في تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة والطفل وموضوعات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد نظمت الوحدة ١٣ دورة تدريبية على مدار العام، استهدفت الدورات نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء ومتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية

في قطاع غزة، وأعضاء المجموعات الشبابية، والطلاب الجامعيين والصحفيين ونشطاء الإعلام والمحامين، وخريجين وخريجات. وتتوزع كل دورة ما بين أربعة وخمسة أيام، بواقع ٢٠ ساعة تدريبية. وتشمل الدورات على موضوعات منها: مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة الى البرتوكولان الإضافيان) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي (الجندر)، اتفاقية حقوق الطفل، استقلال القضاء وسيادة القانون، حرية الرأي والتعبير ومكوناتها والقيود المفروضة عليها، الجرائم الإلكترونية والعامة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، مفاهيم القانون الدولي الإنساني، الحماية الدولية للمدنيين في القانون الدولي، المشاركة السياسية، الحق في الصحة والقيود المفروضة عليها، بالإضافة إلي اليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، الديمقراطية وسبل تعزيزها داخل المجتمع الفلسطيني، حيث أدار الجلسات التدريبية طاقم من المدربين المتخصصين من المركز. وقد نفذت الوحدة نشاطها السابق بالشراكة مع جمعيات ومؤسسات ومجموعات شبابية.

مؤشرات[٣٥]

- بلغ عدد الدورات التي تم تنفيذها خلال العام ١٣ دورة تدريبية غطت مختلف محافظات قطاع غزة.
- بلغ عدد المشاركين في الدورات التدريبية ٣٠٧ مشارك ومشاركة.
- بلغ عدد المشاركين من النساء ١٩٩ مشاركة، بنسبة بلغت ٦٥٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد ساعات التدريب في جميع الدورات التدريبية ٢٤٥ ساعة تدريبية.
- بلغ عدد المؤسسات والجمعيات التي تم التنسيق والتشبيك معها ٧٠ جمعية ومؤسسات مجتمعية و٤ جامعات و١٠ مجموعات شبابية تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة.

تدريب مجموعة من المحامين

٢,٣,٤,٢ عقد جلسات توعية بحقوق الإنسان والديمقراطية

نظمت وحدة التدريب ٥٠ لقاء توعوياً خلال العام ٢٠١٨، اشتملت اللقاءات على عناوين متعددة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، أهمها: مدخل إلى حقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، البرتوكولان الإضافيان)، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، مفهوم العنف ضد المرأة، مفهوم التمييز ضد المرأة، أليات حماية المرأة من التمييز، النوع الاجتماعي (الجندر)، الحق في الصحة في المواثيق الدولية، الحق في تشكيل الجمعيات، الحق في التظاهر والتجمع السلمى، الحق في حرية الرأي والتعبير وأليات حمايتها وضوابطها المشروعة، القتل على خلفية الشرف، الحق في السكن والأرض والملكية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الديمقراطية ، مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، دور مؤسسات حقوق الإنسان في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. أليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، سبل الإنصاف القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، المواطنة والمشاركة المجتمعية وحقوق الانسان. حيث عُقدت هذه اللقاءات بالتعاون مع مؤسسات مجتمعية وجمعيات أهلية والطلاب الجامعيين والإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان ومجموعات وفرق شبابية تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة.

٣٧. . ملحق رقم (2) جدول يوضح تفاصيل الدورات التدريبية.

مؤشرات [٣٦]

- بلغ عدد جلسات التوعية التي تم تنفيذها بهذا المخرج ٥٠ جلسة ولقاءً توعوياً في مختلف محافظات قطاع غزة.
- بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في جلسات التوعية ١٢٥٢ مشارك ومشاركة.
- بلغ عدد النساء المشاركات في هذه اللقاءات ٧٩٦ امرأة، بنسبة ٦٤٪ من بين مجموع المشاركين.
- بلغ عدد المؤسسات والجمعيات والمجموعات والفرق التي تم التنسيق معها ٧٧ مؤسسة وجمعية ومجموعة شبابية تنشط جميعها في مختلف محافظات قطاع غزة.

٢,٣,٤,٣ استقبال وفود طلابية من المدارس

استقبلت وحدة التدريب ٢٦ وفداً من أعضاء وعضوات البرلمانات الطلابية في المدارس الابتدائية والاعدادية التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. علماً بأن هذه الزيارات يجرى الاتفاق عليها في مواعيد معدة مسبقاً، وعادة ما تستغرق كل زيارة بين ساعة وساعة ونصف، يتم خلالها تقديم شرح مبسط حول المركز ودوره وآليات عمله وأهم قضايا حقوق الإنسان التي يعمل عليها واتفاقية حول الطفل الدولية لعام ١٩٨٩، يتخلله نقاش مع المشاركين وإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بحقوق الإنسان.

مؤشرات[٣٧]

- بلغ عدد زيارات الوفود الطلابية ٢٦ زيارة.
- بلغ عدد الطلاب والطالبات الذين شملتهم الوفود ٧٤٨ شخصاً .
- بلغ عدد الطالبات ٤٥٥ طالبة، بنسبة بلغت ٦٤٪.
- بلغ عدد المدارس التي تم التنسيق معها ٢٦ مدرسة من مختلف محافظات قطاع غزة.

تدريب مجموعة من طلاب المدارس

٢,٣,٤,٤ تنظيم جلسات توعية حول حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية والعنف على أساس النوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة تنفيذ محاضرات لنشر الوعي القانوني بحقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتم التركيز على استهداف النساء في هذه المحاضرات، شهدت السنوات الأخيرة زيادة تدريجية في استهداف الرجال أيضاً، خصوصاً في قضايا العنف ضد المرأة والقتل على خلفية الشرف. وقد نظمت هذه المحاضرات في جميع أنحاء قطاع غزة، مع استهداف مميز للمناطق المهمشة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات أهلية ومنظمات قاعدية، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ومدارس. وتنوعت مواضيع المحاضرات لتشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العنف ضد المرأة، الأحوال الشخصية، العنف ضد المرأة ،القتل على خلفية الشرف، حقوق الطفل، اتفاقية سيداو.

وقد استثمرت الوحدة خلال هذا العام الفترة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر، وهي فترة حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، لتعزيز التوعية بالعنف من خلال محاضرات التوعية و ورش العمل ، وقد تميز هذا العام ايضاً بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم للعام الثاني على التوالي لتنظيم محاضرات توعية قانونية في المدارس الثانوية (بنات) في منطقة شرق غزة، حيث اهتمت الوحدة باستهداف فئة الفتيات والتركيز عليهن كونهن فئة مهمشة لا يتم التركيز عليها ولا يتم استهدافها في حملات التوعية الخاصة بالعنف حيث يتم التركيز بشكل اكبر على النساء.

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات ٢٨٦٤شخصاً، بينهم ٢٥٧٧ امرأة وفتاة، ٢٨٧ رجلاً.
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها وحدة المرأة ١١٩ محاضرة، عقدت بالتعاون مع ٤٧ مؤسسة، بالإضافة إلى ١٣ مدرسة.
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها الوحدة في موضوع العنف ضد المرأة ٤٨ محاضرة.
- بلغ عدد المحاضرات في قانون الاحوال الشخصية ٣٧ محاضرة.
- بلغ عدد المحاضرات في حقوق الطفل ٣ محاضرات.

٣٨. جدول رقم (3) بتفاصيل جلسات التوعية بموضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية.
٣٩. جدول رقم (4) بتفاصيل الزيارات والوفود الطلابية.

» بلغ عدد المحاضرات التي تفذتها الوحدة حول اتفاقية سيداو ٣١ محاضرة.
» بلغ عدد المحاضرات الخاصة بالعنف ضد المرأة خلال حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ٧ محاضرات.

٢,٣,٤.٥ إعداد وإصدار أدلة تدريبية ومواد توعية في مجال حقوق الإنسان

قامت وحدة التدريب خلال العام بتحديث وإعداد وإصدار الطبعة الثانية من دليل القوانين الشرعية الفلسطينية، حيث يتم توزيعه على المشاركين بالدورات التدريبية الخاصة بمجال حقوق الإنسان وأليات الترافع أمام المحاكم الشرعية، ويشمل هذا الدليل أبرز وأهم القوانين الفلسطينية الشرعية كقانون الأحوال الشخصية، وقانون العائلة، وأصول المحاكمات الشرعية وغيرها.

مؤشرات

» حدثت وأعدت وأصدرت وحدة التدريب النسخة الثانية من دليل القوانين الفلسطينية الشرعية مطلع العام ٢٠١٨، لاستخدامه من قبل المدربين والمشاركين خلال الدورات التدريبية.
» طباعة ٣٠٠ نسخة من دليل القوانين الفلسطينية الشرعية، وتوزيعه على المشاركين في الدورات التدريبية.

٢,٣,٤.٦ اعداد مواد توعية مرئية ومسموعة (بوسترات، أفلام)

أصدر المركز بوستر حول استهداف الإحتلال الإسرائيلي للحصفيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ مايو ٢٠١٨. كما أصدر المركز (٦) مقاطع مصورة قصيرة حول قانون الجرائم الإلكترونية ضمن حملة «إلغيه يا ريس»، التي نظمها المركز لإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، أحدها باللغة الإنجليزية، وتم نشر هذه الفيدوهات على نطاق واسع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال النشطاء المتطوعين واستخدام الإعلانات الممولة.

مؤشرات

» أصدر المركز ٧ مواد توعوية مرئية ومسموعة خلال العام ٢٠١٨

٢.٣.٥ قام المركز ببناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان

نفذ المركز عدداً من النشاطات لبناء قدرات مدافعين عن حقوق الإنسان. تم ذلك من خلال تنفيذ دورات تدريب في حقوق الإنسان قامت بها وحدة التدريبن ودورات تدريب وتأهيل للمحامين والمحاميات في مجال القضاء الشرعي.

مؤشرات

» بلغ عدد المستفيدين من بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان ٢١٨ شخصاً، بينهم ١١٢ من الإناث.

٢,٣,٥,١ تنفيذ دورات تدريب لإعداد مدربين في حقوق الإنسان

نظمت الوحدة دورة تدريبية واحدة متخصصة في مهارات وطرق التدريب في مجال حقوق الإنسان (TOT)، استهدفت ٢٦ مشارك/ة من نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، واعضاء ومتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وأعضاء المجموعات الشبابية، والصحفيين ونشطاء الإعلام والمحامين، ليكونوا إضافة أخرى لحركة حقوق الإنسان كمدربين فاعلين يساهمون في نشر وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان من خلال تطوير معارفهم النظرية واكسابهم المهارات العملية لذلك. تناولت الدورة محاور متنوعة في مفاهيم حقوق الإنسان بالإضافة إلى المهارات التدريبية الخاصة بالمدرب الفعال ودورة حياة التدريب إلى جانب التدريب العملي التطبيقي واستغرقت الدورة خمسة أيام متواصلة بواقع ٣٥ ساعة تدريبية.

مؤشرات [٣٨]

» بلغ عدد الدورات التي تم تنفيذها دورة تدريبية واحدة فقط.
» بلغ عدد المشاركين في أعمالها ٢٦ مشارك ومشارك من مختلف محافظات قطاع غزة.
» بلغ عدد المشاركين من النساء ١٤ مشاركة، بنسبة بلغت

٤٠. ملحق رقم (٥) جدول يوضح تفاصيل دورة إعداد المدربين (TOT)

٥٤٪ من مجموع المشاركين.

- بلغ عدد ساعات التدريب في هذه الدورة ٣٥ ساعة تدريبية.
- بلغ عدد المؤسسات والجمعيات التي تم التنسيق والتشبيك معها ١٢ جمعية ومؤسسات مجتمعية ومجموعات شبابية تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة.

٢,٣,٥,٢ تدريب محامين وإعدادهم لامتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي

واصلت وحدة التدريب بالتعاون مع وحدة المرأة العمل على تنظيم دورات تدريبية تستهدف المحامين الشبان الراغبين في الحصول على إجازة المحاماة أمام القضاء الشرعي وذلك لتعزيز قدراتهم في حقوق الإنسان وقانون الأحوال الشخصية ومساعدتهم في ممارسة العمل أمام المحاكم الشرعية. علما بأن هذه الدورات تمثل نقلة نوعية في تعزيز قدرات المحامين الشبان في الترافع أمام المحاكم الشرعية من أجل الدفاع عن حقوق النساء ضحايا العنف. وخلال هذا العام، أضيف الى المحتوى التدريبي موضوعات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودور قانون الأحوال الشخصية في حماية حقوق المرأة والطفل.

وقد نظمت الوحدة خلال العام ٦ دورات تدريبية، توزعت كل دورة ما بين (٥-٧ أيام) متواصلة، بواقع ٣٠ -٣٥ ساعة تدريبية. شملت موضوعات متعددة منها: الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بمكوناتها الثلاثة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

تخريج دورة للمحامين الشرعيين

المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، مدخل للقضاء الشرعي، ودور قانون الأحوال الشخصية في حماية حقوق المرأة، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العائلة وقانون أصول المحاكمات الشرعية وأصول الوقف وقانون التنفيذ وأحكام الميراث ومجلة الأحكام العدلية ونماذج القضايا الشرعية. وقد أشرف على تنفيذ هذه الدورات طاقم من القضاة الشرعيين المتخصصين، بالإضافة إلى طاقم التدريب داخل المركز. وقد نفذت الوحدة هذه الدورات بالتعاون مع نقابة المحامين الشرعيين – بغزة ووحدة المرأة في المركز.

مؤشرات[٣٩]

- بلغ عدد الدورات التي تم تنفيذها ٦ دورات تدريبية.
- بلغ عدد المشاركين في أعمالها ٢٤٠ محامي/ة من مختلف محافظات قطاع غزة.
- بلغ عدد المشاركين من النساء ١٠٢ مشاركة، بنسبة بلغت ٤٣٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد ساعات التدريب في هذه الدورة ١٩٠ ساعة تدريبية.
- بلغت نسبة المحامين والمحاميات الذين اجتازوا اختبارات مزاولة المهنة ٩٥٪ من مجموع المتقدمين.

٤١. ملحق رقم (٦) جدول يوضح تفاصيل دورات المحامين الشرعيين.

جدول يوضح الدورات التدريبية الخاصة بالمحاميين الشرعيين التي نفذها المركز خلال العام ٢٠١٨

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	محامون ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم اللاتيرنا – شمال غزة	٤٢	٣٠ ساعة	١١-٢٠١٨/٣/١٥	١٩٪
٢	محامون ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم المارنا هاوس – طريق رفح الغربية	٤٦	٣٠ ساعة	٢٥-٢٠١٨/٤-١/٣	٤٤٪
٣	محامون ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم المارنا هاوس – غزة	٤٤	٣٥ ساعة	٢٨-٢٠١٨/٤-٥/٣	٣٦٪
٤	محامون ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم المارنا هاوس – غزة	٤٦	٣٥ ساعة	٢٨-٢٠١٨/٤-٥/٣	٤٦٪
٥	محامون ومحاميات شبان	قاعة تدريب مطعم جلوريا – غزة	٣١	٣٠ ساعة	٩-٢٠١٨/٩/١٧	٦٧٪
٦	محامون ومحاميات شبان	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٣١	٣٠ ساعة	٢٣-٢٠١٨/٩/٣٠	٥١٪

٢,٣,٥,٣ تدريب محاميات على العمل أمام المحاكم الشرعية

قامت وحدة المرأة بتدريب محاميات ومحامين شبان بهدف نقل تجربة عملها الغنية إلى الجيل الشاب من اجل تمكينهن كمدافعات ومدافعين عن حقوق المرأة في المحاكم الشرعية ومساعدة النساء في الوصول للعدالة. وخلال العام ٢٠١٨، قامت الوحدة بتدريب (٤) محاميات حديثات التخرج.

مؤشرات

» بلغ عدد المحاميات المتدربين في وحدة المرأة ٤ محاميات.

٢,٣,٦ قام المركز بتعزيز الحوار وقاد مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة

نظم المركز مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق إنسان وطنية، وشارك في مؤتمرات وورش عمل عقدتها منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. كما واجرى المركز مقابلات مع وسائل اعلام، ونفذ برامج اذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق إنسان، بالاضافة إلى حملات الكترونية في مواضيع حقوق الإنسان.

٢,٣,٦,١ تنظيم مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق الإنسان

- بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٨، نظم المركز ورشة عمل بعنوان: «آليات حماية السكان وممتلكاتهم في المناطق الحدودية البرية والبحرية- وقد شارك في الورشة مجموعة من المختصين يمثلون مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، ومؤسسات دعم المزارعين والصيادين في قطاع غزة، والمؤسسات الإعلامية. وقد أدار الورشة د. فضل المزيني، الباحث في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان.

ورشة عمل حول آليات حماية السكان المدنيين قرب الحدود

- بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٨، عقدت وحدة تطوير الديمقراطية مؤتمراً ختامياً لمشروع دعم الحريات الصحفية، واستعرض خلاله نشاطات مشروع دعم الحريات الصحفية والذي نفذه بدعم من الحكومة الكندية في الفترة ما بين سبتمبر ٢٠١٧ وحتى مارس ٢٠١٨. وقد عقد اللقاء في استراحة اللايت هاوس على شاطئ بحر غزة، بحضور ممثل كندا لدى السلطة الفلسطينية، السيد دوغلاس سكوت براودفوت، والذي ألقى كلمة خلال المؤتمر. كما حضر السيد ايان أندرسون، رئيس القسم السياسي في الممثلية الكندية، وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، اعلاميون، نشطاء إعلام، ومحامون.

فعالية حملة لا لاستهداف الصحافة، ٦ مايو ٢٠١٨

- بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٨، نظم المركز مؤتمراً لإطلاق تقريره السنوي للعام ٢٠١٧، وهو التقرير الثاني والعشرين من نوعه الذي يصدره المركز حول حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. عقد اللقاء في قاعة فندق الروتس الجديد بمدينة غزة، وحضره عدد كبير من صناع القرار والسياسيين وممثلي منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والشباب، وسط تغطية إعلامية كبيرة.

حفل إطلاق التقرير السنوي ٢٠١٧، أبريل ٢٠١٨

- بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٨، نظم المركز حلقة نقاش بعنوان: «واقع حقوق عمال القطاع الخاص في قطاع غزة». وقد شارك في حلقة النقاش مجموعة من المختصين يمثلون مؤسسات المجتمع المدني، وزارة العمل، النقابات العمالية والاتحادات المهنية، والمحامين المهتمين بالقضايا العمالية.

- بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٨، نظم المركز حفل تخريج لسلسة من الدورات التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب بالمركز للمحامين والمحاميات الشبان في مجال حقوق الإنسان وآليات الترافع أمام المحاكم الشرعية، شارك فيها ١٧٤ محامياً ومحامية من مختلف محافظات قطاع غزة. أقيم الحفل في قاعة مركز رشاد الشوا الثقافي بغزة، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ شخصية من منظمات المجتمع المدني، أحزاب وقوى سياسية وطنية وإسلامية، أكاديميين، صحفيين، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، وعائلة الفقيد بسام الأقرع.

حفل تأبين الزميل بسام الأقرع، وتخريج دورة تدريبية، ١٠ أبريل ٢٠١٨

- بتاريخ ٦ مايو ٢٠١٨، أطلق المركز فعاليات حملة «لا لاستهداف الحقيقة»، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، والذي يصادف الثالث من مايو من كل عام. تضمنت الفعالية، اطلاق تقريري المركز حول حرية التعبير، الأول بعنوان، حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، والثاني بعنوان:»إخراس الصحافة»حول انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين ووسائل الاعلام. عقد اللقاء في قاعة «اللايت هاوس» بمدينة غزة، بحضور جمع كبير من الإعلاميين والصحفيين والمؤسسات الصحفية والاعلامية وممثلي منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وسياسيين.

- بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٨، نظم المركز ورشة عمل بعنوان: «تداعيات تطبيق قانون الضمان الاجتماعي»، وذلك لبحث إجراءات، آليات تطبيق قانون الضمان الاجتماعي وتداعياته. شارك في حلقة النقاش مختصون يمثلون العمال، وأرباب العمل، والنقابات العمالية، ومؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

- بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨، نظم المركز حلقة نقاش بعنوان: «اللوائح التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي»، شارك فيها متخصصون يمثلون العمال، وأرباب العمل، والنقابات العمالية، ومؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

ورشة عمل حول قانون الضمان الاجتماعي

حلقة نقاش حول اللوائح التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي

- بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٨، نظم المركز حلقة نقاش خاصة حول المراجعة القانونية التي أعدها لمشروع تعديل قانون الجمعيات الأهلية والجمعيات الخيرية للعام ٢٠٠٠، بحضور ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والصحفيين، وذلك في مقره بمدينة غزة. عقدت الحلقة في ضوء إصدار مسودة لمشروع تعديلات القانون المشار إليه، دون معرفة الجهة التي أصدرتها على وجه التحديد.

حلقة نقاش حول تعديل قانون الجمعيات الخيرية ١ نوفمبر ٢٠١٨

- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ نظمت وحدة المرأة اليوم الختامي لفعاليات حملة الـ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات ورشة عمل حول « آليات حماية النساء المعنفات»، استهدفت فيها العاملين والعاملات في المؤسسات المجتمعية في المنطقة الجنوبية.

مؤشرات

» تم تنظيم ٩ مؤتمرات وورش عمل.

ورشة حول آليات توفير الحماية للنساء، ضمن حملة الـ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد النساء

٢,٣,٦,٢ المشاركة في مؤتمرات وورش عمل تنظمها مؤسسات مجتمع مدني وغيرها من أصحاب المصلحة

حرص المركز على المشاركة في فعاليات نظمها الشركاء من منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي عديد من تلك الفعاليات، قدم أعضاء المركز اوراق عمل ومداخلات، وشاركوا بفعالية في عرض مواقف المركز من قضايا حقوق إنسان، وساهموا في إثارة جدل وبناء رؤى مشتركة حول تلك القضايا. فيما يلي أبرز مشاركات أعضاء المركز بأوراق عمل خلال العام ٢٠١٨:

- بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٨ شاركت منى الشوا مديرة وحدة المرأة باليوم الدراسي الذي نظمته الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في رفح بعنوان «الحماية القانونية للنساء في منظومة قانون الأحوال الشخصية»، قدمت فيها ورقة عمل بعنوان» الشخصية القانونية للنساء في قانون الأحوال الشخصية».
- بتاريخ ١٢ فبراير شارك راجي الصوراني، مدير المركز، في مؤتمر العدالة الجنائية الثالث الذي نظمه بيت الحكمة، وتحدث فيه عن دور الهيئات الرقابية على العدالة الجنائية والتحديات التي تواجهها.
- بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٨ شارك كل من منى الشوا، مديرة وحدة المرأة، والمحامي سمير حسنية، بورشة عمل حول العنف ضد المرأة نظمها طاقم شؤون المرأة لطلبة كلية الحقوق بجامعة الازهر، قدمت فيها منى الشوا ورقة حول العنف ضد المرأة في المواثيق الدولية وقدم الأستاذ سمير حسنية ورقة حول قانون الحماية من العنف الأسري.
- بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٨، شاركت ماجدة شحادة، الباحثة بوحدة المرأة، في المؤتمر الذي نظمه اتحاد لجان المرأة الفلسطينية بورقة حول أوضاع النساء الاجتماعية.
- بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٨ شاركت منى الشوا بمؤتمر»النساء بمواجهة الحصار والانقسام»، الذي نظمته شبكة المنظمات الأهلية بمناسبة الثامن من اذار، وقدمت ورقة عمل بعنوان: «النساء في مواجهة الواقع القانوني.»
- بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٨، شارك راجي الصوارني، مدير المركز، في مؤتمر الحريات الإعلامية والانتهاكات والذي نظمه مؤسسة بيت الصحافة.
- بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٨، شارك محمد أبو هاشم، الباحث القانوني في المركز بعرض ورقة بحثية بعنوان اتفاقيات المصالحة الفلسطينية ومعايير العدالة الإنتقالية، وذلك في فعالية نظمتها نقابة المحامين الفلسطينيين بغزة.
- بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨، شارك محمد أبو هاشم، بعرض ورقة بحثية حول العدالة الانتقالية في فلسطين في فاعلية نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الـ UNDP.
- بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٨، شارك محمد أبو هاشم، بعرض ورقة بحثية حول العدالة الإنتقالية في فلسطين، في ورشة عمل عقدت في مدينة رام الله، تحدث فيها الباحث من خلال تقنية الفيديو كونفرنس، نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الـ UNDP.
- بتاريخ ١٧سبتمبر ٢٠١٨، شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، في لقاء نظمه بيت الصحافة في غزة بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية. عقد اللقاء في قاعة غلوريا وقدم شقورة مداخلة حول واقع الديمقرطية في فلسطين.
- بتاريخ ٠٨-٠٩ اكتوبر ٢٠١٨، شارك المركز في أعمال المؤتمر الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. عقد المؤتمر في فندق المشتل في غزة، وترأس حمدي شقورة الجلسة الثانية من أعمال اليوم الأول حول التحديات والفرص.
- بتاريخ ١٢-١٤ اكتوبر ٢٠١٨، شارك راجي الصوراني، في أعمال مؤتمر الشباب الدولي الذي نظمه اتحاد جمعيات الشابات المسيحيات في كل من رام الله وغزة بعنوان «الشباب يقرر. الشباب يشارك: نحو بناء مستقبل الحرية والعدالة.»
- بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٨، شاركت منى الشوا في إدارة جلسة ضمن المؤتمر الذي نظمته وزارة شؤون المرأة خلال حملة ١٦ يوم من مناهضة العنف بعنوان «المرأة والاعلام الجديد».
- ١٨ ديسمبر ٢٠١٨، شارك محمد أبو هاشم، في ندوة مصورة حول عقوبة الإعدام وموقف المركز منها، والمبررات القانونية والحقوقية الموجبة لإلغائها، وذلك في فعاليه نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٨، شاركت حنان مطر، المحامية في وحدة المرأة، ورشة عمل بمركز صحة المرأة – جباليا وقدمت ورقة عمل حول « القتل على خلفية الشرف».
- بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، شارك محمد أبو هاشم

الباحث القانوني في المركز، في إدارة جلسة حوارية حول حرية الرأي التعبير، ضمن حملة نظمها بيت الصحافة لنقاش حرية التعبير كحق ومسؤولية.

- بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨، شارك محمد أبو هاشم، بعرض ورقة بحثية حول العنف الأسري ضد الأطفال، وذلك ضمن فاعلية نظمتها جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل.

مؤشرات

» بلغ عدد مشاركات المركز بأوراق عمل في فعاليات محلية ١٧ مشاركة.

٢,٣,٦,٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام

شاركت وحدة التدريب في بعض البرامج الحوارية والمداخلات التي تقدمها الإذاعات والوكالات المحلية والتي تدور محاورها في قضايا حقوق الإنسان داخل المجتمع الفلسطيني.

مؤشرات[٤٠]

» بلغ عدد البرامج الحوارية التي شاركت فيها الوحدة ٢ برنامج إعلامي.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمداخلات الإعلامية

الرقم	المؤسسة الشريكة	تاريخ اللقاء	تفاصيل اللقاء	مكان اللقاء
١	مؤسسة راديو غزة FM	٢٠١٨/١/٨	الحماية الدولية للأطفال المعتقلين خلال النزاعات المسلحة	راديو غزة FM
٢	جمعية الثقافة والفكر الحر	٢٠١٨/٩/١٨	حملات الضغط والمناصرة الخاصة بحماية حقوق الأطفال	مركز نوارة التربوي – خانيونس

٢,٣,٦,٤ تنفيذ برامج إذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق الإنسان

نفذ المركز أربع حلقات إذاعية خلال العام ٢٠١٨، حول مواضيع تتعلق بحرية الرأي والتعبير

جدول يوضح تفاصيل الحلقات الإذاعية والتلفزيونية التي نفذها المركز

التاريخ	الإذاعة/التلفزيون	موضوع الحلقة
٨ يناير ٢٠١٨	إذاعة صوت الوطن	القيود المشروعة على حرية التعبير
١٢ يناير ٢٠١٨	إذاعة صوت الشعب	حرية الوصول للمعلومات
١٨ يناير ٢٠١٨	راديو غزة FM	الحريات على مواقع التواصل الاجتماعي
٢٢ يناير ٢٠١٨	إذاعة القدس	قانون الجرائم الإلكترونية

مؤشرات

» تم تنفيذ ٤ حلقات إذاعية.

٤٢ . ملحق رقم (٧) جدول يوضح تفاصيل المقابلات الإعلامية.

٢,٣,٦ قام المركز بالتشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة

عزز المركز من جهود التشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة. وقد عمل المركز على ذلك من خلال عدة قنوات، تضمنت المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة؛ إصدار بيانات وأوراق موقف مشتركة؛ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء؛ المشاركة في فعاليات ينظمها الشركاء؛ وتعزيز العلاقة مع الأعضاء في نادي أصدقاء المركز.

مؤشرات

» بلغ عدد المنظمات التي قام المركز بالعمل والتنسيق معها خلال هذا العام ١٧٤ مؤسسة، بما فيها منظمات حقوق إنسان، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات قاعدية ومجموعات شبابية.

٢,٣,٧,١ المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان

شارك المركز في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية خلال العام ٢٠١٨، لتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى تجاه قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

مؤشرات

» بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ٣٢ اجتماع.

٢,٣,٧,٢ المشاركة في اجتماعات وفعاليات لمناهضة التمييز ضد المرأة

- شاركت وحدة المرأة في التدريب الذي نظمه التحالف لاعضاءه حول اعداد خطة استراتيجية موحدة للتحالف مع منتدى مناهضة العنف في الضفة الغربية أيام ٣-٤-٥ ابريل ٢٠١٨. يذكر ان تحالف امل قد انتقلت استضافته من مركز شؤون المراة الى مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمراة منذ فبراير ٢٠١٨.
- شاركت وحدة المرأة خلال هذا العام في ائتلاف سيداو، وهو ائتلاف مكون من ٣٥ مؤسسة حقوقية ونسوية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ويقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ويهدف الى تنظيم العمل على الية المتابعة والمحاسبة لعملية تطبيق اتفاقية سيداو واعداد ومتابعة تقرير الظل الخاص بالاتفاقية. وقد شاركت منى الشوا في اجتماع بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٢ لمناقشة تقرير الظل الذي سيقدم الى لجنة سيداو في جنيف.
- شاركت وحدة المرأة في اجتماعات قطاع المرأة في شبكة المنظمات الاهلية وشاركت بحضور الاجتماعات الخاصة بهذا القطاع كما وشاركت في الوقفة التي نظمها قطاع المرأة في الجندي المجهول بمناسبة حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المراة.

مؤشرات

الانضمام والمشاركة في ٣ إئتلافات مناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة

٢,٣,٧ ٣.صدار بيانات/ أوراق موقف مشتركة

تم إصدار العديد من البيانات وأوراق الموقف المشتركة بمبادرة من المركز وشركائه الوطنيين، تناولت قضايا حقوق إنسان الوطنية.

مؤشرات

» بلغ عدد البيانات المشتركة ٤ بيانات.

٢,٣,٧ ٤ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء

نظم المركز فعاليات مشتركة مع شركاء وطنيين، تمثلت في برامج التدريب والتوعية وبناء القدرات التي نفذتها وحدات المركز المختلفة، بالتعاون مع منظمات أهلية ومجموعات شبابية على امتداد قطاع غزة. وقد نظم المركز فعاليات مشتركة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، تناولت وضع حقوق الانسان في السلطة الفلسطينية.

مؤشرات

» بلغ عدد الفعاليات التي عقدها المركز مع شركاء محليين ٤ فعاليات.

» بلغ عدد المنظمات والمجموعات التي تم العمل معها ١٧٤ منظمة ومجموعة.

٢,٣,٧,٥ المشاركة في نشاطات ينظمها الشركاء

شارك المركز في العديد من الفعاليات التي نظمها الشركاء الوطنيون حول قضايا حقوق إنسان الداخلية، وحضر ممثلون عن المركز اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات ولقاءات حوارية نظمتها مؤسسات مجتمع مدني وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة. وقد ساهم أعضاء المركز كمتحدثين في بعض هذه الندوات، من خلال تقديم أوراق عمل أو من خلال إدارة الحوار. كما ونفذ المركز جلسات تدريبية في برامج خاصة بالشركاء، وعير ذللك من النشاطات.

مؤشرات

» بلغ عدد اللقاءات والندوات التي شارك فيها ممثلون عن المركز كمتحدثين ٢٢ لقاءً وندوة.

٢,٣,٧,٦ إقامة علاقات مع المتدربين من خلال نادي أصدقاء المركز

تواصل وحدة التدريب دورها في بناء تجمع من الشباب والشابات الذين تلقوا دورات تدريبية في وحدة التدريب، وتحافظ على التواصل معهم واستدامة علاقتهم بالمركز في إطار نادي أصدقاء المركز، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز دورهم في المجتمع الفلسطيني. وتشكل هذه الفئة حلقة اتصال مهمة للمركز مع المجتمع المحلي، ويكون لهم أولوية خاصة عند تجنيد طواقم عمل مؤقتة، كالرقابة على الانتخابات والرقابة الميدانية في أوقات الحرب، وغير ذلك، بعد تسليحهم بمعرفة نظرية وتطبيقية متخصصة في المجال المقصود. وتحتفظ وحدة التدريب بقاعدة بيانات مفصلة حول المتدربين يتم تغذيتها باستمرار.

مؤشرات

» تم تدريب وتأهيل ٢٦ شاب وشابة وتسليحهم بالمعرفة بحقوق الإنسان ومهارات العرض والتقديم ليكونوا اضافة جيدة للنادي وليساهموا بنقل المعرفة لأقرانهم ومجتمعاتهم.

» تم الاستعانة ب ٥ من أشخاص الذين تلقوا تدريب المدربين للتنسيق من أجل تنفيذ الدورات والأنشطة التدريبية.

» تم الاستعانة ب ٦ أشخاص ممن تلقوا تدريب المدربين في تنظيم محاضرات ولقاءات التوعوية ضمن أنشطة الوحدة في مجال حقوق الإنسان في مناطق سكناهم.

» المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه، ومشاركتهم في أنشطة المركز، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.

» تطوير قاعدة البيانات التي تمتلكها الوحدة وتغذيتها بالمعلومات الأساسية عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز خلال العام ٢٠١٨، حيث أضافت إلى القائمة أكثر من ٣٠٠ ملف جديد للمتدربين في المركز. حيث تحتوي هذه الملفات على المعلومات الشخصية للمشاركين وتخصصاتهم والمؤسسات الى ينتمون لها. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين.

» اضافة ما يقارب ٣٠٠ بريد إلكتروني جديد للمتدربين إلى القائمة البريدية للمركز، بحث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز من الأنشطة والتقارير.

» الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، ورغبتهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.

» استضافة أفراد من طاقم المركز والوحدة كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.

» حضور ورش العمل والمؤتمرات التي ينظمها المركز.

» التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.

» تلقت الوحدة العديد من الدروع وشهادات الشكر والتقدير من الجمعيات والمؤسسات اعترافاً بدورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط أعضائها والمتطوعين فيها، ومشاركتها في تنفيذ الأنشطة المشتركة معها.

٢,٣,٧ قام المركز بالضغط على أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان

عمل المركز من خلال وسائل الضغط والمناصرة والتي وظفها المركز وشركاؤه على حشد التأييد للتأثر على المسؤولين وصناع القرار الوطنيون من أجل احترام حقوق الإنسان. وقد قام المركز بعقد اجتماعات وأجرى اتصالات مع المسؤولين وصناع القرار، ناقش خلالها العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين، وقد وجه رسائل وشارك في عرائض وجهها الشركاء لأصحاب المصلحة.

مؤشرات

- تم تعديل قانون الجرائم الإلكترونية، مع الأخذ بأغلب ملاحظات المركز.
- عدم اعتماد مشروع تعديل قانون الجمعيات الذي يخل بالحق في تشكيل الجمعيات، حتى اعداد هذا التقرير.
- عدم تنفيذ أحكام إعدام في قطاع غزة، وعدم اصدار أحكام إعدام في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٨.

٢,٣,٨,١ عقد اجتماعات مع أصحاب الواجب

عقد مدير وطاقم المركز العديد من الاجتماعات واللقاءات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية، بمن فيهم وزراء وأعضاء مجلس تشريعي ومسؤولين في الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية. كما شارك ممثلون عن المركز في اجتماعات دعت لها تلك الجهات. تم خلال تلك اللقاءات تناول قضايا حقوق الإنسان، الانتخابات، المصالحة الوطنية وغير ذلك من موضوعات.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات مع أصحاب واجب فلسطينيين ٨ اجتماعات.

النتيجة (٣)
تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه

عمل المركز خلال العام ٢٠١٨، على تعزيز قدراته التنظيمية وقدرات طاقمه وأمنه من أجل تعزيز وسائله وقدراته الإدارية والمالية ومهارات وحافزية طاقمه، بما يضمن إنجاز أهدافه الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية. وقد عمل المركز على نقل مقره القديم إل مقر آخر، نظرا للخطورة الأمنية التي يمثلها الموقع القديم للمركز، والذي تم قصف مبنى جانبه وتسويته بالأرض بعد ما قام المركز بنقل مقره.

3.1 تم توسيع قاعدة التمويل للمركز

بذل المركز جهوداً على مدار العام ٢٠١٨ من أجل توسيع قاعدة التمويل وضمان تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ نشاطاته وبرامجه المتنوعة، بما في ذلك العمل على مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل، والعمل على تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة. وقد استمر المركز في أداء عمله ضمن خطته المتوقعة، وعلى الرغم من زيادة الأعباء ووجود عجز مالي، استمر المركز في تطبيق خطته الاستراتيجية بشكل كامل، وتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة التي تتطلب موارد مالية وبشرية جديدة لمتابعتها، وخاصة فيما يتعلق بمسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار، والإنتهاكات التي يتعرض المدنيون، وخاصة في قطاع غزة.

مؤشرات[٤١]

- **تم تجديد عقود منتهية مع شركاء قائمين.**
- **تم توقيع عقود مع شركاء جدد.**

3.2 تم تطوير أنظمة المركز

عمل المركز على تطوير أدلة وقواعد داخلية لتنظيم عمله وتحسين أدائه، فيما يلي أهم النشاطات ذات الصلة:

- **اتمت إدارة الموارد البشرية في المركز اعداد مدونة قواعد وسلوك للموظفين وهي تمثل المرجعية التفصيلية التي يحتكم الى مبادئها ونصوصها جميع العاملين بالمركز. تتضمن مدونة السلوك مجموعة من المبادئ والقواعد التي تضمن تحقيق النزاهة والشفافية والموضوعية في عمل المركز. وتهدف الى مكافحة الفساد بكل صوره وتنمية روح المسؤولية لدى العاملين بالمركز وتعزيز الالتزام الذاتي والرقابة الداخلية لديهم، وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم اليومية والعمل بطريقة سليمة لا تخالف الأنظمة والقوانين**
- **قامت إدارة الموارد البشرية باعداد دليل مكافحة الفساد الذي يستعرض آليات واجراءات المركز في مكافحة جميع أشكال وأنواع الفساد وتتضمن: الرشوة، الابتزاز، الواسطة والمحسوبية، تضارب المصالح، الاحتيال والاختلاس، الاستغلال التعسفي للسلطة.**
- **قامت إدارة الموارد البشرية بإصدار دليل الشكاوى والتغذية الراجعة لاستقبال اقتراحات وشكاوى من أي جهة تتعامل مع المركز.**
- **قامت إدارة الموارد البشرية باعداد دليل السلامة المهنية ليكون مرجعاً لجميع العاملين بالمركز من أجل صحة وسلامة بيئة العمل. ويهدف الدليل بشكل أساسي الى التخلص والوقاية من المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها العاملون بالمركز أو أية جهة تتعامل مع المركز مثل المستفيدين من الخدمات.**

3.3 تم تطوير نظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة

٣,٣,١ العمل وفق الإطار المنطقي

استمر عمل المركز في تنفيذ خططه طبقاً للإطار المنطقي الذي سبق وأن طوره المركز في العام ٢٠١٦، بموجب الخطة الاستراتيجية الخماسية ٢٠١٥-٢٠١٩.

٣,٣,٢ اعداد استراتيجية اتصال

مع نهاية العام ٢٠١٨، أعد المركز استراتيجة اتصال للعام ٢٠١٩، وهو العام الأخير في الخطة الاستراتيجية الخماسية. تشكل الاستراتيجية مرشداً لفريق المركز لاستخدام أدوات الاتصال بفعالية بينما يعمل على تحقيق أولوياته الاستراتيجية.

3.4 زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز

نفذ المركز تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز ، انتداب أعضاء من المركز للمشاركة في تدريبات نظمها الشركاء، وكذلك من خلال تنظيم نشاط ترفيهي للعاملات والعاملين.

٣,٤,١ تم تنفيذ المركز تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز، انتداب أعضاء من المركز للمشاركة في تدريبات نظمها الشركاء.

٤٣. يتم نشر التقرير المالي في وثيقة منفصلة، وهو يتضمن كافة البيانات المالية للمركز على مدار العام.

جدول التدريبات التي تحصل عليها اعضاء المركز خلال العام ٢٠١٨

تاريخ / مدة الدورة	موضوع الدورة	الجهة المنظمة	المكان	عدد المشاركين من المركز
٢٠١٨/٢/١٢	الادارة المرتكزة على النتائج	Un woman	غزة	١
٢٠١٨/٢/٢٦-٢٥	تقييم ومتابعة البرنامج	KTK	غزة / فندق الروتس	٣
٢٠١٨/ ٣/١	حقوق الانسان - مفاهيم اساسية	المركز- وحدة التدريب	مركز شباب الحكر - دير البلح	١
٢٠١٨/٣ /٧-٦	اتفاقية سيداو وأليلتها	مركز وئام	عمان / الأردن	١
٢٠١٨/٣/١٠	دورة لغة انجليزية	بيت الصحافة	بيت الصحافة	١
٢٠١٨/٤/٥-٣	التخطيط الاستراتيجي لوضع خطة استراتيجية موحدة لكل من منتدى مناهضة العنف وتحالف أمل	تحالف أمل	غزة	١
٢٠١٨/٥	Digital Editing and Social Media	كمبيوتر لاند	كمبيوتر لاند	١
٢٠١٨/٦/١١	حقوق المرأة وحقوق الانسان	المركز - وحدة التدريب	المركز- جباليا	١
٢٠١٨/٧/٢٤	الانتهاكات ضد الصحفيين	المركز - وحدة التدريب	المركز - خانيونس	١
٢٠١٨/٨	دورة تصوير	Mahmoud studio	لاتيرنا	١
٢٠١٨/٨/١٦	ورشة عمل حول اعمال اللجنة الوطنية للمساعدة القانونية	سواسية	مكتب الأمم المتحدة الانمائي	١
٢٠١٨/٨/١٦-١٢	TOT	PCHR	غزة	٣
٢٠١٨/٩/ ١٠	ورشة عمل الحاسية الجندرية في التقارير الصحفية	معهد الاتصال والتنمية	معهد الاتصال والتنمية	١
٢٠١٨/٩/١٨-١٧	دورة في الاعلام الجديد	DCA	غزة	٢
٢٠١٨/٩/١٩	ورشة عمل	مكتب المفوض السامي	مكتب المفوض السامي	١
٢٠١٨/٩/٢٤	كيفية استخدام الهواتف الذكية في التغطية الاعلامية	بيت الصحافة	بيت الصحافة	١
٢٠١٨/١٠/٣	ورشة عمل في بعنوان الحق في السكن	مركز ابحاث الاراضي	مركز ابحاث الاراضي	١
٢٠١٨/١٠/١٦	انتهاكات الصحفيين	المركز - وحدة التدريب	المركز خان يونس	١
٢٠١٨/١٠/١٨-١٧	Media workshop	DCA	مطعم لاتيرنا	٢
٢٠١٨/١١/٦	السلامة المهنية	نقابة الصحفيين	مقر جمعية الثقافة والفكر الحر	١
٢٠١٨/١١/٨-٧	الرقابة على المحاكم	برنامج سواسية	غزة / اللايت هاوس	١
٢٠١٨/١١/٨	Video production	DCA	مكتب معا	٢
٢٠١٨/١٢/١ ٢٠١٨/١٢/٢	ادلاء بشهادة ومقابلة حول مسيرة العودة مقابلة اللجنة الاممية للتحقيق في جرائم الاحتلال بمسيرة العودة في عمان	الاردن - عمان	الاردن - عمان	١
٢٠-١٨- ٢٠١٨/١٢/٢٤	العنف المبني على النوع الاجتماعي	مركز شؤون المرأة	غزة	٢
٢٠١٨/٥/٢٤-٢٠	حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني - مفاهيم أساسية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	المركز	١٦

مؤشرات

» عدد اعضاء المركز الذين تلقوا دورات تدريبية ١٤ عضواً

» عدد الدورات التدريبية التي نفذت وشارك فيها اعضاء المركز ٢١ دورة تدريبية.

٣,٤,٢ تنفيذ نشاط ترفيهي سنوي

بالتعاون مع مؤسسة عايشة لحماية المرأة والطفل، ومن خلال مشروع تنفذه الأخيرة بدعم من الحكومة الكندية، شارك اعضاء من المركز في جلسات للتفريغ النفسي، استهدفت نشطاء حقوق الإنسان من النساء.

مؤشرات

» مشاركة (١٢) موظفة من طاقم المركز.

3.5 تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها

عمل المركز خلال العام ٢٠١٨ على مواصلة تنفيذ خطة إدماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه. وقد تم خلال هذا العام تبني سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي والتي سيعمل المركز على تطبيقها بشكل حثيث في غضون السنوات القادمة على مستوى الإدارة والحكم وعلى مستوى البرامج والإنشطة. وقد التزم المركز خلال العام ٢٠١٨ بتمثيل عادل للنساء في معظم النشاطات التي يقوم بها، بما في ذلك التمثيل العادل للمرأة في جميع الدورات التدريبية ونشاطات التوعية، فضلاً عن تنظيم نشاطات متخصصة بحقوق المرأة. كما عمل المركز على تعزيز أصوات النساء وشهاداتهن والتركيز على انتهاكات حقوق النساء. والتزم المركز بسياسة توظيف متوازنة لتعزيز دور النساء في المركز.

3.6 تم تزويد مقر المركز الجديد بأدوات السلامة

قام المركز بنقل مقرة إلى موقع آخر لخطورة الموقع القديم لقربه الشديد من أحد المقرات الأمنية، وعمل المركز على تزويد المقر الجيد بأدوات السلامة. وجدير بالذكر أنه تم قصف المقر الأمني الملاصق لموقع المركز القديم في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٨، أي بعد حوالي شهور من نقل المركز لمقره.

مؤشرات

» **تم تثبيت نظام كاميرات مراقبة في مقرات المركز.**

» **تم توفير نظام إنذار حريق في المركز ووسائل التعامل مع الحريق.**

» **تم تحديث أنظمة حماية إلكترونية لأجهزة ومواقع المركز على الانترنت.**

جدول رقم ١:

جلسات التوعية بالقانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية التي نظمتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٨

تاريخ اللقاء	المؤسسة الشريكة	عنوان اللقاء	الفئة المستهدفة	المكان	مجموع المشاركين	نسبة مشاركة المرأة
٢٠١٨/١/٣٠	جمعية بناء لرعاية وبناء المجتمع	مفاهيم أساسية في القانون الدولي الإنساني	خريجات	مقر الجمعية - عبسان الكبيرة خانيونس	٢٨	١٠٠٪
٢٠١٨/٢/١	فريق المدافعون عن حقوق الطفل	مفاهيم أساسية في القانون الدولي الإنساني	أعضاء وعضوات الفريق	قاعة مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان-غزة	٢٣	٦١٪
٢٠١٨/٤/٢٥	جمعية الوليد الخيرية	حماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني	خريجين وخريجات	مقر الجمعية - خزاعة خانيونس	٢٥	٨٤٪
٢٠١٨/٥/٩	جمعية دعم الأسرة الفلسطينية	مفهوم القانون الدولي الإنساني	خريجات	قاعة الجمعية - دير البلح	٢٦	١٠٠٪
٢٠١٨/٥/١٠	كلية العودة الجامعية	مفاهيم أساسية في المحكمة الجنائية الدولية	طلاب وطالبات	قاعة الكلية - غزة	٢٠	٠٪
٢٠١٨/٥/٢٩	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير	مفهوم القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية	خريجين وخريجات	قاعة جمعية الأدهم للتنمية والتطوير - بيت حانون	٢٤	٧١٪
٢٠١٨/٦/٧	المركز الوطني للتنمية الريفية	الحماية الدولية للمدنيين أوقات النزاعات المسلحة	خريجين وخريجات	قاعة المركز الوطني للتنمية الريفية - خزاعة	٢٣	٨٧٪
٢٠١٨/٧/٣١	الإغاثة الأولية الدولية (Premiere Urgence International – PUI)	الحق في السكن والملكية والاراضي في القانون الدولي الإنساني	مزارعين	قاعة جمعية مريم العذراء - رفح	٢٨	-
٢٠١٨/٧/٣١	جمعية مريم العذراء	الحق في السكن والملكية والاراضي في القانون الدولي الإنساني	مزارعين	قاعة جمعية مريم العذراء - رفح	٢٣	١٧٪
٢٠١٨/١٠/١٠	مدرسة بنات بنى سهيلا الإعدادية	وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني	أولياء الأمور ومدرسين	قاعة مكتبة مدرسة	٢٥	١٠٠٪
٢٠١٨/١٠/١٩	جمعية بيسان الخيرية - خانيونس	حماية النساء في القانون الدولي الإنساني	خريجات	مقر جمعية بيسان الخيرية - معن -خانيونس	٢٠	١٠٠٪
٢٠١٨/١٠/٢٤	جمعية مركز شباب حكر الجامع	أليات الحماية الدولية للمدنيين في القانون الدولي الإنساني	خريجين وخريجات	مقر جمعية مركز شباب حكر الجامع - حكر الجامع	٢٥	٤٥٪
٢٠١٨/١٠/٢٨	اللجنة الشعبية للاجئين	اللاجئين في القانون الدولي الإنساني	أعضاء فريق أنا لاجي	مقر اللجنة الشعبية للاجئين - دير البلح	٣٧	٥٩٪
٢٠١٨/١١/٨	أعضاء عشر مؤسسة مجتمعية تنشط بمحافظة خانيونس	مفهوم القانون الدولي الإنساني	متطوعين ومتطوعات	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان -خانيونس	٢٠	٩٠٪
٢٠١٨/١١/١٤	أعضاء وعضوات مجموعة من الفرق الشبابية - غزة	إجراءات التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية	محامين ومحاميات	غزة	٣٠	٥٢٪

جدول رقم ٢: الدورات التدريبية التي نفذتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٨

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	نسبة مشاركة النساء
١	ست دورات تدريبية في مفاهيم حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية لأعضاء وعضوات الجمعيات والمؤسسات المجتمعية العاملة في المجتمع المدني والمجموعات الشبابية في قطاع غزة	١٥٠	١٢٠ ساعة	٧٥٪
٢	دورتين تدريبية في حقوق المرأة	٥٣	٤٠ ساعة	٦٤٪
٣	دورتين تدريبية في مفاهيم حقوق الإنسان وموضوعات القانون الدولي الإنساني لأعضاء وعضوات الجمعيات والمؤسسات المجتمعية العاملة في المجتمع المدني والمجموعات الشبابية في قطاع غزة	٣٥	٣٥ ساعة	٦٥٪
٤	دورة تدريبية متخصصة في مجال حرية الرأي والتعبير للإعلاميين والصحفيين والحقوقيين ونشطاء التواصل الاجتماعي والمؤسسات الإعلامية	٢٦	١٥ ساعة	٦٥٪
٥	دورة تدريبية في حقوق الطفل لمجموعة للطلاب ناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الطفل	١٧	٢٠ ساعة	٦٤٪
٦	دورة تدريبية واحدة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة	٢٦	١٥ ساعة	٥٧٪

جدول يوضح تفاصيل كل دورة تدريبية

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
جمعية أمجاد للإبداع والتطوير المجتمعي والمجموعات الشبابية الناشطة بمدينة غزة	خريجين وخريجات وأعضاء المجموعات الشبابية	قاعة تدريب مطعم المارنا هاوس – غزة	٣٥	٢٠ ساعة	٥-٢٠١٨/٢/٨	٧٧٪
أعضاء ثماني مؤسسات مجتمعية تنشط بمدينة دير البلح	أعضاء وعضوات يمثلون ٨ مؤسسات مجتمعية	قاعة تدريب جمعية مركز شباب حكر الجامع – دير البلح	٢٨	٢٠ ساعة	٢/٢٦-٢٠١٨/٣/١	٦٨٪
أعضاء ثماني مؤسسات مجتمعية تنشط بمدينة رفح – تل السلطان	متطوعين ومتطوعات يمثلون ٨ مؤسسات مجتمعية	قاعة تدريب جمعية مجددون لتنمية الشباب – رفح	٣٠	٢٠ ساعة	١٩-٢٠١٨/٣/٢٢	٦٠٪
جمعية رنين الصمت ونادي الأمل لرعاية المعاقين	الأشخاص ذوي الإعاقة	قاعة جمعية رنين الصمت – رفح	٢٦	١٥ ساعة	٢-٢٠١٨/٥/٦	٦٠٪
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	موظفي المركز	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	١٧	١٥ ساعة	٢٠-٢٠١٨/٥/٢٣	٦٠٪
المدرسة الأمريكية الدولية	طلاب وطالبات المدرسة	قاعة تدريب اللايت هاوس – غزة	١٧	٢٠ ساعة	٢٤-٢٠١٨/٦/٢٨	٦٥٪
أعضاء خمس مؤسسات مجتمعية تنشط بمحافظة شمال غزة	أعضاء وعضوات يمثلون ٥ مؤسسات مجتمعية	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٢٣	٢٠ ساعة	٨-٢٠١٨/٧/١١	٧٠٪
صحفيين ونشطاء الإعلام	صحفيين ونشطاء الإعلام	قاعة تدريب المركز الفلسطيني بخانيونس	٢٦	١٥ ساعة	٢٢-٢٠١٨/٧/٢٤	٦٥٪

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
أعضاء أربع عشر مؤسسة مجتمعية تنشط بمحافظة الوسطي	أعضاء وعضوات يمثلون ١٤ مؤسسة مجتمعية	قاعة تدريب جمعية الشباب والبيئة – دير البلح	٢٥	٢٠ ساعة	١٤- ٢٠١٨/١٠/٢١	٧٠٪
أعضاء عشر مؤسسة مجتمعية تنشط بمحافظة خانيونس	أعضاء وعضوات يمثلون ١٠ مؤسسة مجتمعية	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان -خانيونس	٢٠	٢٠ ساعة	٤-٢٠١٨/١١/٨	٩٠٪
كلية الأداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر	قسم اللغة الانجليزية بكلية الأداب	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان -غزة	١٨	٢٠ساعة	٢٥- ٢٠١٨/١١/٢٨	٧٣٪
طلاب وطالبات جامعيين	طلاب كليات القانون بجامعات قطاع غزة	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان -غزة	٢٠	٢٠ساعة	٣-٢٠١٨/١٢/٦	٦٥٪
كلية العلوم الإنسانية – قسم العلوم السياسية جامعة الأزهر	طلاب قسم العلوم السياسية جامعة الأزهر	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان -غزة	٢٢	٢٠ساعة	١٨- ٢٠١٨/١٢/٣٠	٣٢٪

جدول رقم ٣: محاضرات التوعية التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٨

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
طلاب وطالبات من جامعة الأزهر	طلاب كليات القانون	مدخل في حقوق الإنسان والديمقراطية	٢٤	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان-غزة	٢٠١٨/١/٢٣	٣٨٪
فريق شبكة المدافعين عن حقوق الطفل	أعضاء وعضوات الفريق	اتفاقية الدولية لحقوق الطفل	٢٠	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١/١٨	٤٠٪
فريق حراك الشبابي للثقافة والتنمية	أعضاء الفريق وطلاب وطالبات جامعيين	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٣٠	مقر مركز رواسي فلسطين للثقافة والفنون – غزة	٢٠١٨/١/١٩	٥٠٪
الائتلافات العاملة في مجال حقوق الإنسان	أعضاء وعضوات الفريق	مدخل في مفهوم حقوق الإنسان	٢٢	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان-غزة	٢٠١٨/١/٢٤	٥٠٪
جمعية رنين الصمت	الأشخاص ذوي الإعاقة	اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٨	مقر الجمعية – رفح	٢٠١٨/١/٢٥	٥٤٪
نادي الأمل لذوي الإعاقة	الأشخاص ذوي الإعاقة	الحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٨	مقر نادي الأمل – رفح	٢٠١٨/١/٢٥	٥٤٪
جمعية فكرة للتنمية والتطوير	العاملات بالجمعية	مدخل في مفاهيم حقوق الإنسان	٢٢	جمعية فكرة للتنمية والتطوير	٢٠١٨/٢/١	١٠٠٪
جمعية شباب حكر الجامع	سيدات	العنف الموجه ضد النساء	٣٩	قاعة تدريب جمعية شباب حكر الجامع	٢٠١٨/٢/٤	١٠٠٪

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
الفرق الشبابية الناشطة بمدينة غزة	أعضاء وعضوات الفرق	العهدين الدوليين لحقوق الإنسان	٣٥	غزة	٢٠١٨/٢/٦	٧٧٪
جمعية روافد للتنمية المجتمعية	خريجات	حقوق المرأة ومفهوم التمييز ضد النساء	٣٠	قاعة جمعية روافد للتنمية المجتمعية – الوسطي	٢٠١٨/٢/١١	١٠٠٪
جمعية شباب الأقصى	خريجات وخريجين	المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	٢١	قاعة جمعية شباب الأقصى	٢٠١٨/٢/١٥	١٠٠٪
الفرق الشبابية الناشطة بمدينة غزة	طلاب وطالبات جامعيين	القتل على خلفية الشرف	٣٣	قاعة تدريب مطعم المارنا هاوس – غزة	٢٠١٨/٢/٢٥	٦٠٪
أعضاء ٨ مؤسسات تنشط بدير البلح	متطوعين ومتطوعات الجمعيات	أليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	٢٨	قاعة تدريب جمعية شباب حكر الجامع	٢٠١٨/٣/١	٦٨٪
مركز إقراء التعليمي لتنمية القدرات الشابة	طلاب وطالبات جامعيين	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	٢٢	مركز إقرا التعليمي لتنمية القدرات الشابة –خزاعة	٢٠١٨/٣/٤	٧٢٪
محامون ومحاميات	محامون ومحاميات	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٤٢	شمال غزة	٢٠١٨/٣/١١	١٩٪
طلاب وطالبات جامعيين	طلاب وطالبات جامعيين	القتل على خلفية الشرف	٢٤	قاعة تدريب مطعم المارنا هاوس – غزة	٢٠١٨/٣/٢٦	٣٧٪
جمعية الوليد الخيرية	طلاب وطالبات جامعيين	حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي	٢٥	قاعة الجمعية خزاعة – خانيونس	٢٠١٨/٤/٢٥	٨٤٪
جمعية دعم الأسرة الفلسطينية	خريجات	الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء	٢٠	قاعة الجمعية – دير البلح	٢٠١٨/٥/٩	١٠٠٪
جمعية تنمية المرأة الريفية	سيدات	اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة – سيداو	٢٧	قاعة الجمعية – دير البلح	٢٠١٨/٥/١٠	١٠٠٪
جمعية مركز شباب حكر الجامع	خريجات	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٢٦	مقر جمعية مركز شباب حكر الجامع–دير البلح	٢٠١٨/٥/٢٨	١٠٠٪
صحفيين ونشطاء الإعلام	صحفيين ونشطاء الإعلام	الحق في حرية الرأي والتعبير	٢٦	قاعة تدريب المركز الفلسطيني – خانيونس	٢٠١٨/٧/٢٢	٦٥٪
أعضاء خمس مؤسسات مجتمعية تنشط بمحافظة شمال غزة	أعضاء وعضوات يمثلون ٥ مؤسسات مجتمعية	حقوق المرأة – مفهوم الجندر والمساواة الجندرية	٢٣	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٢٠١٨/٧/٩	٧٠٪
جمعية نداء فلسطين	خريجين وخريجات	مفهوم حقوق الإنسان	٢٦	مقر جمعية نداء – جباليا البلد	٢٠١٨/٧/٣٠	٨١٪

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
جمعية مريم العذراء	أعضاء الجمعية	الحق في السكن والملكية في القانون الدولي لحقوق الإنسان	٢٣	مقر جمعية مريم العذراء – رفح	٢٠١٨/٧/٣١	٪٢١
جمعية بناء لتنمية القدرات	متطوعين ومتطوعات	اتفاقية مناهضة التعذيب	٢٠	مقر جمعية بناء – جباليا البلد	٢٠١٨/٨/٥	٪٣٥
التجمع الصحفي لحقوق الإنسان	صحفيين	اتفاقية الدولية لحقوق الطفل	٢٧	مقر المركز – خانيونس	٢٠١٨/٨/٢٩	٪٥٥
التجمع الإعلامي للصحفيين	صحفيين	ضوابط حرية الرأي والتعبير	١٢	مقر التجمع – النصيرات	٢٠١٨/٩/٢	٪٤١
جمعية لو بطلنا نحلم الخيرية	متطوعين ومتطوعات	العنف القائم على النوع الاجتماعي	١٨	مقر الجمعية لو بطلنا نحلم الخيرية – خانيونس	٢٠١٨/٩/٤	٪٦١
جمعية مجددون التنموية لدعم الشباب	خريجين وخريجات	العهد الدولي للحقوق السياسة والمدنية	١٨	جمعية مجددون التنموية لدعم الشباب – رفح	٢٠١٨/٩/١٣	٪٦١
المبادرة الوطنية الفلسطينية	أعضاء وعضوات المبادرة	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	١٥	المبادرة الوطنية الفلسطينية – غزة	٢٠١٨/٩/٢٠	٪٢٠
محامين ومحاميات	محامين ومحاميات	دور قانون الأحوال الشخصية في حماية حقوق المرأة	٣١	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٢٠١٨/٩/٢٣	٪٥١
جمعية الغد المشرق لأبناء البلد	جريجين وخريجات	أليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	٢٨	مقر جمعية الغد المشرق لأبناء البلد – خزاعة	٢٠١٨/١٠/١٠	٪٨٢
جمعية الشباب والبيئة	جريجين وخريجات	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٢٢	جمعية الشباب والبيئة – الوسطي دير البلح	٢٠١٨/١٠/١٤	٪٦٣
الفرق الشبابية والجمعيات الأهلية الناشطة – دير البلح	أعضاء وعضوات الفرق الشبابية والجمعيات الأهلية الناشطة	المشاركة السياسية للشباب	٢٤	جمعية الشباب والبيئة – الوسطي دير البلح	٢٠١٨/١٠/١٥	٪٦٥
جمعية الشباب والبيئة	أعضاء الجمعية	سيادة القانون واستقلال القضاء	٢٤	مقر الجمعية – دير البلح	٢٠١٨/١٠/١٦	٪٦٥
جمعية بيسان الخيرية – خانيونس	خريجات	مفهوم حقوق الإنسان	٢٠	مقر جمعية بيسان الخيرية – معن – خانيونس	٢٠١٨/١٠/١٩	٪١٠٠
مجموعة من الفرق الشبابية الناشطة – بغزة	أعضاء الفرق الشبابية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٥	غزة	٢٠١٨/١٠/٢٥	٪٤٠

المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
جمعية الخريجات الجامعيات	خريجين وخريجات	حقوق الإنسان – مفاهيم أساسية	٢٥	جمعية الخريجات الجامعيات – غزة	٢٠١٨/١٠/٢٥	٤٠٪
جمعية مجددون التنموية لدعم الشباب	خريجين وخريجات	العهد الدولي للحقوق السياسة والمدنية	٢١	جمعية مجددون رفح	٢٠١٨/١٠/٣١	٠٠٪
أعضاء عشر مؤسسة مجتمعية تنشط بمحافظة خانيونس	متطوعين ومتطوعات	حقوق الإنسان والديمقراطية	٢٠	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان –خانيونس	٢٠١٨/١١/٤	٩٠٪
الزاوية الأمريكية بقسم اللغة الإنجليزية – جامعة الأزهر	طلاب وطالبات الزاوية الأمريكية	مدخل في مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية	١٦	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١١/٢٦	٧٥٪
مدرسة بنات خانيونس الابتدائية (ب)	طلاب وطالبات المدرسة ومعلمات	حقوق الطفل والعنف الموجه ضده	٢٠	قاعة تدريب مدرسة بنات خانيونس الابتدائية	٢٠١٨/١١/٢٧	١٠٠٪
طلاب من كليات القانون بجامعات غزة	طلاب وطالبات	مفهوم حقوق الإنسان	٢٠	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١٢/٤	٦٥٪
فريق ملهمون الشبابي	أعضاء وعضوات الفريق	العنف الموجه ضد النساء وأليات مواجهته	٢٠	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١٢/٦	٦٥٪
قسم علم النفس بكلية التربية بجامعة الأقصى	طلاب وطالبات قسم علم النفس	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٩٠	قاعة قسم علم النفس بكلية التربية بجامعة الأقصى	٢٠١٨/١٢/١٠	٧٧٪
قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر – غزة	طلاب من قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر – غزة	مفهوم حقوق الإنسان والمواطنة	١٥	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١٢/١٨	٨٥٪
مركز العمل التنموي / معا	برنامج منحة الفاخورة	رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	١٥	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١٢/١٩	٩٠٪
طلاب وطالبات جامعيين	طلاب وطالبات من جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية	مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بحقوق الإنسان	٢٢	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١٢/٢٣	٦٥٪
فريق حراك الشبابي للثقافة والتنمية	أعضاء الفريق وطلاب	حرية الرأي والتعبير	٢٠	مقر مركز رواسي فلسطين للثقافة والفنون – غزة	٢٠١٨/١٢/٢٤	٢٠٪
طلاب وطالبات جامعيين	طلاب وطالبات من جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاث	٢٢	قاعة تدريب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٨/١٢/٣٠	٦٥٪

جدول رقم ٤: جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام ٢٠١٨

رقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١	آليات حماية حقوق الإنسان	جامعة الأزهر	جامعة الأزهر	٠	٥٢	٥٢	٤ فبراير ٢٠١٨
٢	آليات حماية حقوق الإنسان	جامعة الأزهر	جامعة الأزهر	٧٨	٠	٧٨	٧ فبراير ٢٠١٨
٣	المشاركة السياسية	جمعية العطاء للأم والطفل	جمعية العطاء للأم والطفل	٦	١١	١٧	١٣ مايو ٢٠١٨
٤	قانون الجميعات والحق في تشيكل الجمعيات	مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	مطعم لتيرنا	١٤	١٣	٢٧	٩ اكتوبر ٢٠١٨
٥	قانون الجميعات والحق في تشيكل الجمعيات	مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	مطعم لتيرنا	٩	١٥	٢٤	١٠ أكتوبر ٢٠١٨
٦	المشاركة السياسة	صحفيين وصحفيات	مقر المركز- خان يونس	٩	١٧	٢٦	٢٢ يوليو ٢٠١٨
٧	حرية الرأي والتعبير	جمعية الشباب والمستقبل	جمعية الشباب والمستقبل-دير البلح	٩	١٧	٢٦	٢١ اكتوبر٢٠١٨
٨	حرية الرأي والتعبير	جمعية الشباب والمستقبل	جمعية الشباب والمستقبل- دير البلح	٩	١٧	٢٦	٢١ اكتوبر٢٠١٨
٩	المشاركة السياسية	اعضاء جمعيات مختلفة	مقر المركز- خان يونس	٣	17	٢٠	٧ نوفمبر ٢٠١٨
١٠	حرية الرأي والتعبير	جمعية الحق والعدالة	مقر المركز- خان يونس	٣	17	٢٠	٧ نوفمبر ٢٠١٨
١١	المشاركة السياسية	جامعة الأزهر	مقر المركز___ غزة	٧	١٣	٢٠	٢٧نومبر ٢٠١٨
١٢	المشاركة السياسية	جامعة الأزهر	مقر المركز___ غزة	٢٣	٠	٢٣	٥ ديسمبر ٢٠١٨

جدول رقم ٥: جلسات التوعية التي نفذتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام ٢٠١٨

موضوع اللقاء	تاريخ اللقاء	الفئة المستهدفة	مكان اللقاء	عدد المشاركين
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠١٨/٣/٢٠	متطوعين ومتطوعات يمثلون ٨ مؤسسات مجتمعية	جمعية مجددون لتنمية الشباب – رفح	٣٠
الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	٢٠١٨/٣/٢٨	محامين ومحاميات	قاعة تدريب المارنا	٤٦
الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	٢٠١٨/٤/٤	محامين ومحاميات	قاعة تدريب المارنا	٤٤
اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات دولة فلسطين تجاهها	٢٠١٨/٥/٣	الأشخاص ذوي الإعاقة	قاعة جمعية رنين الصمت – رفح	٢٦
آليات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني	٢٠١٨/٥/٣	الأشخاص ذوي الإعاقة	قاعة جمعية رنين الصمت – رفح	٢٦
الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٠١٨/٥/٢٠	طاقم المركز الفلسطيني	قاعة المركز – غزة	١٧

موضوع اللقاء	تاريخ اللقاء	الفئة المستهدفة	مكان اللقاء	عدد المشاركين
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠١٨/١٠/١٦	أعضاء وعضوات يمثلون ١٤ مؤسسة مجتمعية	جمعية الشباب والبيئة – الوسطي	٢٥
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠١٨/١١/٥	أعضاء مؤسسات	قاعة المركز- غزة	٢٠
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠١٨/١١/٦	أعضاء وعضوات يمثلون ١٠ مؤسسة مجتمعية	قاعة المركز – خانيونس	٢٠
اتفاقية حقوق الطفل	٢٠١٨/١١/٢٧	طلبة جامعة الأزهر	قاعة المركز- غزة	١٨
اتفاقية حقوق الطفل	٢٠١٨/١٢/٥	طلبة كلية الحقوق- جامعة الأزهر	قاعة المركز- غزة	٢٠
المجموع				٢٩٢

جدول رقم ٦: زيارات الوفود المدرسية للمركز خلال العام ٢٠١٨

المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	الوقت
مدرسة ذكور خانيونس الابتدائية (أ)	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٣٠	٢٠١٨/٢/٢٠	ساعة
مدرسة بنات جباليا الابتدائية (أ)	طالبات البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٢٨	٢٠١٨/٢/٢٨	ساعة
مدرسة معن الابتدائية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٢٥	٢٠١٨/٣/١٢	ساعة
مدرسة خزاعة الإعدادية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٢٥	٢٠١٨/٣/١٨	ساعة
مدرسة بنات بني سهيلا الإعدادية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني ومدخل في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٢٥	٢٠١٨/٣/٢١	ساعة
مدرسة خانيونس الإبتدائية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة المدرسة – خانيونس	٢٥	٢٠١٨/٣/٢٦	ساعة
مدرسة مصطفي حافظ	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة المدرسة- خانيونس	٢٤	٢٠١٨/٤/١٢	ساعة
منتدى القطان الثقافي	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة المدرسة – خانيونس	١٠	٢٠١٨/٦/٢٦	ساعة

المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	الوقت
مدرسة ذكور عزبة بيت حانون	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة ذكور عزبة بيت حانون	٣٠	٢٠١٨/١٠/٧	ساعة
مدرسة بنات بيت لاهيا الإعدادية (ب)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة بنات بيت لاهيا الإعدادية (ب)	٣٥	٢٠١٨/١٠/٧	ساعة
مدرسة تونس الإبتدائية المشتركة	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة تونس الإبتدائية المشتركة – غزة	٣١	٢٠١٨/١٠/٨	ساعة
مدرسة صفد الابتدائية	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة	٣٥	٢٠١٨/١٠/٩	ساعة
مدرسة الحرية الإعدادية	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة	٤٦	٢٠١٨/١٠/٩	ساعة
مدرسة بنات بنى سهيلا الإعدادية	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة	٤٠	٢٠١٨/١٠/١٠	ساعة
مدرسة بنات جباليا الإبتدائية (ب)	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لح ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة	٣٠	٢٠١٨/١٠/١٥	ساعة
مدرسة ذكور جباليا الإبتدائية (ه)	طلاب البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة	٢٦	٢٠١٨/١٠/١٥	ساعة
مدرسة بنات بيت لاهيا الإعدادية (أ)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة بنات بيت لاهيا الإعدادية (أ)	٤٠	٢٠١٨/١٠/٢٢	ساعة
مدرسة حلب الابتدائية المشتركة	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٣٢	٢٠١٨/٢/٢٠	ساعة
مدرسة بنات دير البلح الإعدادية (أ)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٣٦	٢٠١٨/١١/٢١	ساعة
مدرسة بنات خانيونس الإبتدائية (ب)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مكتبة مدرسة بنات خانيونس الإبتدائية (ب)	٢٨	٢٠١٨/١١/٢٧	ساعة

المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	الوقت
مدرسة ذكور البريج الإبتدائية (ج)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٧	٢٠١٨/١١/٢٩	ساعة
مدرسة بنات خانيونس الاعدادية	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٣٠	٢٠١٨/١٢/٢	ساعة
مدرسة ذكور عبسان الابتدائية	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – خانيونس	٩	٢٠١٨/١٢/٤	ساعة
مدرسة بنات لاهيا الاعدادية	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٢٤	٢٠١٨/١٢/٤	ساعة
مدرسة غزة الابتدائية المشتركة (أ)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٩	٢٠١٨/١٢/١٢	ساعة ونصف
مدرسة حلب الإبتدائية المشتركة (أ)	طلاب البرلمان الطلابي ومدرسين	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٢٨	٢٠١٨/١٢/١٧	ساعة ونصف

جدول رقم ٧: محاضرات التوعية القانونية التي نفذتها وحدة حقوق المرأة والطفل خلال العام ٢٠١٨

الرقم	عنوان المحاضرة	المنطقة	التاريخ	المكان	العدد	
					ذكور	اناث
١	القتل على خلفية شرف العائلة	خانيونس	٢٠١٨/١/٩	مركز نبضة الشبابي	٧	١٦
٢	القتل على خلفية الشرف	قاع القرين – خانيونس	٢٠١٨/١/١١	جمعية زمزم الخيرية		٤٥
٣	القتل على خلفية الشرف	الشاطئ	٢٠١٨/١/١٤	مركز النشاط النسائي		٢٥
٤	القتل على خلفية الشرف	دير البلح	٢٠١٨/١/١٥	مركز النشاط النسائي		٢٥
٥	العنف ضد المرأة	دير البلخ	٢٠١٨/١/١٨	جمعية دير البلح للتأهيل		٢١
٦	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	غزة	٢٠١٨/١/٢٢	مركز الشروق والامل		٤٤
٧	القتل على خلفية الشرف	خانيونس	٢٠١٨/١/٢٣	كتلة نضال المرأة	٤	١٧
٨	القتل على خلفية شرف العائلة	النصيرات	٢٠١٨/١/٢٤	جمعية آفاق الخيرية		٢٥
٩	القتل على خلفية شرف العائلة	جباليا	٢٠١٨/١/٢٥	جمعية بناء	٢١	٤
١٠	القتل على خلفية شرف العائلة	المغازي	٢٠١٨/١/٢٩	مركز حراك الشبابي	٧	٢٨
١١	القتل على خلفية الشرف	خانيونس	٢٠١٨/٢/٤	جبهة التحرير الفلسطينية	١٠	١٥

الرقم	عنوان المحاضرة	المنطقة	التاريخ	المكان	العدد	
					ذكور	اناث
١٣	القتل على خلفية الشرف	رفح	٢٠١٨/٢/٦	لجنة حي السلام		٢٥
١٤	قانون الأحوال الشخصية	رفح	٢٠١٨/٢/٧	جمعية رنين الصمت	٢٠	
١٥	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٢/١١	جمعية نجد الخيرية		٣٠
١٦	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٢/١٣	المارنا هاوس	١٠	١٨
١٧	القتل على خلفية الشرف	جباليا	٢٠١٨/٢/١٤	جمعية سمسم	٦	١٩
١٨	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٢/١٨	مدرسة عبدالله أبو ستة الابتدائية		٥٠
١٩	القتل على خلفية الشرف	قاع القرين	٢٠١٨/٢/٢٢	جمعية زمزم الخيرية		٣٠
٢٠	اتفاقية حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٢/٢٥	مدرسة خانيونس الإعدادية للبنات		٢٤
٢١	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٢/٢٦	لجنة حي السطر الغربي		١٨
٢٢	القتل على خلفية الشرف	جباليا	٢٠١٨/٢/٢٨	جمعية خطوة الخيرية		٢٥
٢٣	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٣/٤	مدرسة خانيونس الإعدادية		٢٢
٢٤	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٣/٥	لجنة حي المسعر		١٨
٢٥	العنف ضد المرأة	غزة	٢٠١٨/٣/٧	جمعية اتحاد الكنائس		٢٥
٢٦	القتل على خلفية الشرف	خانيونس	٢٠١٨/٣/١١	جمعية الحنين الخيرية		١٤
٢٧	القتل على خلفية الشرف	خانيونس	٢٠١٨/٣/١٢	جمعية الحنين الخيرية	٣٠	
٢٨	اتفاقية حقوق الطفل	خانيونس	٢٠١٨/٣/١٣	مدرسة خانيونس الابتدائية	٢٨	
٢٩	القتل على خلفية الشرف	الدرج	٢٠١٨/٣/١٨	مركز النشاط النسائي		٢٧
٣٠	القتل على خلفية الشرف	خانيونس	٢٠١٨/٣/١٩	جمعية الصفا الخيرية		٣٠
٣١	القتل على خلفية الشرف	غزة	٢٠١٨/٣/٢٢	المارنا هاوس	١٨	٧
٣٢	القتل على خلفية الشرف	غزة	٢٠١٨/٣/٢٥	جمعية احباء فلسطين	٧	١٨
٣٣	القتل على خلفية الشرف	غزة	٢٠١٨/٣/٢٦	المارنا هاوس	١٠	١٠
٣٤	القتل على خلفية الشرف	غزة	٢٠١٨/٣/٢٩	مركز غزة الثقافي	٥	٣٠
٣٥	حقوق المرأة	بني سهيلا	٢٠١٨/٣/٢٩	مدرسة ملك الإعدادية		٢٥
٣٦	حقوق المرأة	البريج	٢٠١٨/٤/٣	مركز صحة المرأة		١٨
٣٧	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٤/١١	مركز يافا التعليمي		١٦
٣٨	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٤/١٢	جمعية الصفا الخيرية		٣٢
٣٩	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٤/١٧	جبهة التحرير الفلسطينية	١٠	٣٠
٤٠	قانون الأحوال الشخصية	الدرج	٢٠١٨/٤/١٨	مركز النشاط النسائي		٢٥
٤١	قانون الأحوال الشخصية	جباليا	٢٠١٨/٤/١٩	جمعية الساحل الخيرية		٣٥
٤٢	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٤/٢٢	جمعية بنيان للتدريب	٥	٢٥
٤٣	حقوق المرأة	المغازي	٢٠١٨/٤/٢٥	مركز حراك الشبابي	٦	٣٠
٤٤	قانون الأحوال الشخصية	بيت لاهيا	٢٠١٨/٤/٢٦	دائرة العمل النسائي		٢٨
٤٥	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٤/٢٩	جمعية نجد الخيرية		٢٢
٤٦	حقوق المرأة	رفح	٢٠١٨/٥/٦	مقر شموع الامل للصم	٨	١٠

الرقم	عنوان المحاضرة	المنطقة	التاريخ	المكان	العدد	
					ذكور	انات
٤٨	قانون الأحوال الشخصية	جباليا	٢٠١٨/٥/٩	جمعية بناء الخيرية		٢٢
٤٩	حقوق المراة	خزاعة	٢٠١٨/٥/١٠	مركز التنمية الريفية	١٢	١٠
٥٠	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٥/١٣	جمعية الصفا الخيرية		٢٥
٥١	قانون الأحوال الشخصية	عبسان	٢٠١٨/٥/١٦	مركز أجيال المستقبل	١٦	٢٠
٥٢	حقوق المرأة	موراج رفح	٢٠١٨/٦/٢٤	لجنة حي السلام	٥	٢٠
٥٣	حقوق المرأة	غزة	٢٠١٨/٦/٢٦	طلاب المدرسة الامريكية – المركز الفلسطيني لحقوق الانسان		٢٠
٥٤	حقوق المراة	قاع القرين	٢٠١٨/٦/٢٨	جمعية زمزم الخيرية		٣٥
٥٥	اتفاقية حقوق المرأة	رفح	٢٠١٨/٧/١	جمعية ساهم لمرضى السرطان	٥	٢٣
٥٦	اتفاقية حقوق المرأة	المغازي	٢٠١٨/٧/٤	مركز حراك الشبابي	٩	٧
٥٧	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٧/٨	لجنة حي مدينة حمد		١٨
٥٨	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٧/١٠	مركز نبضة الشبابي		١٨
٥٩	اتفاقية حقوق المرأة	غزة	٢٠١٨/٧/١١	مركز رؤية الشبابي	٣٠	
٦٠	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٧/١٢	جمعية بهجة بمدينة حمد		١٢
٦١	قانون أحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٧/١٧	مركز النشاط النسائي – الدرج		١٨
٦٢	قانون أحوال الشخصية	النصيرات	٢٠١٨/٧/١٨	جمعية الكرمل الثقافية	١٢	٢٨
٦٣	حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٧/٢٢	جمعية الصفا الخيرية		٢٨
٦٤	قانون الأحوال الشخصية	بيت لاهيا	٢٠١٨/٧/٢٥	دائرة العمل النسائي		٣٠
٦٥	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/٧/٢٦	جمعية ادم		٣٠
٦٦	اتفاقية حقوق المرأة	قاع القرين – خانيونس	٢٠١٨/٧/٢٩	جمعية زمزم الخيرية		٣٥
٦٧	اتفاقية حقوق المرأة	القرارة – خانيونس	٢٠١٨/٨/٥	جمعية الانسان التنموية		١٦
٦٨	حقوق المرأة في الميراث	غزة	٢٠١٨/٨/٦	جمعية اتحاد الكنائس		٢٤
٦٩	حقوق المرأة	النصيرات	٢٠١٨/٨/٧	جمعية المستقبل		٤٥
٧٠	العنف ضد المرأة	غزة	٢٠١٨/٨/٨	جمعية اتحاد الكنائس		٢٤
٧١	قانون الأحوال الشخصية	رفح	٢٠١٨/٨/٩	اتحاد شباب النضال	١٤	
٧٢	حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٨/١٢	جمعية آدم		٣٥
٧٣	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٨/١٣	اتحاد الكنائس		٢٥
٧٤	اتفاقية حقوق المرأة	النصيرات	٢٠١٨/٨/١٤	جمعية الكرمل		١٨
٧٥	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٨/١٥	جمعية بلسم الخيرية		٢٠
٧٦	اتفاقية حقوق المرأة	رفح	٢٠١٨/٨/١٦	جمعية المتحدين الخيرية	١٠	٥
٧٧	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٨/٢٧	جمعية نجد الخيرية		٣٠
٧٨	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٨/٢٨	اتحاد الكنائس		٢٤
٧٩	اتفاقية حقوق المرأة	رفح	٢٠١٨/٩/٣	جمعية تواصل الخيرية		١٦

الرقم	عنوان المحاضرة	المنطقة	التاريخ	المكان	العدد	
					ذكور	اناث
٨١	قانون الأحوال الشخصية	جباليا	٢٠١٨/٩/١٠	جمعية الشمال للتنمية والتطوير		٢٥
٨٢	العنف ضد المرأة	النصيرات	٢٠١٨/٩/١٢	جمعية المستقبل للتنمية		٢٠
٨٣	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٩/١٦	مركز رؤية الشبابي		١٤
٨٤	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/٩/١٦	جمعية كبار السن		١٥
٨٥	اتفاقية حقوق المرأة	دير البلح	٢٠١٨/٩/١٨	مركز النشاط النسائي		١٤
٨٦	اتفاقية حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٩/٢٠	مركز بنيان للتدريب		١٨
٨٧	اتفاقية حقوق المرأة	البطن السمين	٢٠١٨/٩/٢٣	لجنة الحي		١٢
٨٨	اتفاقية حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/٩/٢٥	جمعية سفراء الخير	٦	١٠
٨٩	العنف ضد المراة	رفح	٢٠١٨/٩/٢٧	جمعية المتحدين	١٤	
٩٠	قانون الأحوال الشخصية	جباليا	٢٠١٨/١٠/٤	شبكة حماية الطفولة		١٢
٩١	قانون الأحوال الشخصية	جباليا	٢٠١٨/١٠/٩	جمعية الشمال للتنمية		٣٥
٩٢	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٠/١٠	جمعية سفراء الخير		١٥
٩٣	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٠/١٤	جمعية أصدقاء مرضىالكلي	٧	٢٠
٩٤	حقوق المرأة	جباليا	٢٠١٨/١٠/١٦	جمعية الساحل للتنمية	١٥	١٥
٩٥	قانون الأحوال الشخصية	الوسطى	٢٠١٨/١٠/١٧	شبكة حماية الطفولة		١٠
٩٦	حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٠/٢١	لجنة حي البطن السمين		٣٠
٩٧	قانون الأحوال الشخصية	خانيونس	٢٠١٨/١٠/٢٣	شبكة حماية الطفولة		١٦
٩٨	حقوق المرأة	الدرج	٢٠١٨/١٠/٢٤	مركز النشاط النسائي		٣٠
٩٩	قانون الأحوال الشخصية	رفح	٢٠١٨/١٠/٢٥	شبكة حماية الطفولة		٢٢
١٠٠	حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٠/٢٨	جمعية براعم التنموية		٣٠
١٠١	العنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٠/٢٩	جمعية الصفا الخيرية		٢٥
١٠٢	العنف الاسري	خانيونس	٢٠١٨/١٠/٣٠	مدرسة الأقصى	٢٢	
١٠٣	قانون الأحوال الشخصية	غزة	٢٠١٨/١٠/٣٠	شبكة حماية الطفولة		١٤
١٠٤	حقوق المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٢/٨	مركز نبضة الشبابي		١٢
١٠٥	حقوق المراة	خانيونس	٢٠١٨/١١/٨	مدرسة خانيونس الإعدادية للبنات		٢٢
١٠٦	حقوق المرأة	بيت لاهيا	٢٠١٨/١١/١١	دائرة العمل النسائي		٢٨
١٠٧	قانون أحوال شخصية	غزة	٢٠١٨/١١/١٨	جمعية نجد الخيرية		٢٤
١٠٨	حقوق الطفل	خانيونس	٢٠١٨/١١/٢١	مدرسة عبدالعزيز الابتدائية		٣٤
١٠٩	عنف ضد المرأة	خانيونس	٢٠١٨/١١/٢٢	جمعية زمزم الخيرية		٤٦
١١٠	عنف ضد المرأة	غزة	٢٠١٨/١١/٢٨	مدرسة الرملة الثانوية للبنات		٤٧
١١١	حقوق المرأة	غزة	٢٠١٨/١١/٢٩	مدرسة الفهد الأحمد الصباح الثانوية للبنات		٤٤

الرقم	عنوان المحاضرة	المنطقة	التاريخ	المكان	العدد	
					ذكور	اناث
١١٣	حقوق مرأة	غزة	٢٠١٨/١٢/٣	مدرسة هاشم عطا الشوا للبنات		٤٥
١١٤	حقوق مرأة	غزة	٢٠١٨/١٢/٤	مدرسة الشجاعية للبنات ب		٤٥
١١٥	حقوق مرأة	غزة	٢٠١٨/١٢/٥	مدرسة دلال المغربي الثانوية للبنات ب		٤٥
١١٦	حقوق مرأة	غزة	٢٠١٨/١٢/٦	مدرسة علي بن ابي طالب الثانوية للبنات		٤٥
١١٧	حقوق مرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٢/١٢	دائرة المرأة		٢٥
١١٨	حقوق مرأة	خانيوس	٢٠١٨/١٢/١٣	جبهة النضال الشعبي دائرة المرأة		٢٥
١١٩	حقوق مرأة	خانيونس	٢٠١٨/١٢/١٧	مدرسة أسامة النجار الأساسية للبنات		٤٥

جدول (٨): يوضح تفاصيل اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام حلال العام ٢٠١٨

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٢ يناير	فضائية القدس	التبعات القانونية لقرار الرئيس الأمريكي ترمب بنقل سفارة بلاده للقدس
٤ يناير	تلفزيون فلسطين	حول قضية ذي اعاقة الحركية ابراهيم ابو ثريا والدور القانوني للمركز
٤ يناير	الوكالة الفرنسية	حول قضية ذي اعاقة الحركية ابراهيم ابو ثريا والدور القانوني للمركز
٤ يناير	وكالة رويتر	حول قضية ذي اعاقة الحركية ابراهيم ابو ثريا والدور القانوني للمركز
٤ يناير	قناة الغد العربي	حول المساعدة القانونية لمرضى السرطان
٨ يناير	وكالة معا الاخبارية	تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة
١٠ يناير	موقع دنيا الوطن الاخباري	الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٠ يناير	قناة النجاح الفضائية	تأثير إغلاق المعابر على مرضى وطلبة قطاع غزة
١٢ يناير	صحيفة الرسالة	تقدير النفقات
١٦ يناير	قناة القدس الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
١٦ يناير	قناة الكوفية الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
١٦ يناير	قناة فلسطين اليوم الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
١٦ يناير	قناة فلسطين الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
١٦ يناير	قناة الكوفية الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
١٧ يناير	press T.V	استخدام القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٢١ يناير	قناة الكوفية الفضائية	قانون الجرائم الإلكترونية
٢٢ يناير	صحيفة ميديا بارت البريطانية	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة
٢ يناير	قناة الكوفية الفضائية	تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.
٢٧ يناير	قناة الكوفية الفضائية	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
٢٨ يناير	قناة معا الفضائية	أثر الحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
٢٩ يناير	قناة الأقصى الفضائية	اعادة فرض القيمة المضافة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة
٣ فبراير	قناة الأقصى الفضائية	الانتهاكات الاسرائيلية ضد الصحفيات الفلسطينيات
٤ فبراير	إذاعة جامعة الأزهر	حملة المركز الفلسطيني لإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية
٦ فبراير	قناة العالم الفضائية	حول نتائج مشروع دعم الحريات الصحفية الذي نظمه المركز
٦ فبراير	قناة الكوفية الفضائية	حول نتائج مشروع دعم الحريات الصحفية الذي نظمه المركز
٩ فبراير	قناة النجاح الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
١١ فبراير	قناة الكوفية الفضائية	حالة الحقوق والحريات العامة في فلسطين
٢٨ فبراير	قناة الكوفية الفضائية	المساعدة القانونية للمرضي والحالات الإنسانية بالسفر
١ مارس	قناة الكوفية الفضائية	مدى قانونية القرار الأمريكي في تقليص دعم وكالة الغوث
٣ مارس	قناة الكوفية الفضائية	الاعدامات الميدانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي
٤ مارس	إذاعة علم- الخليل	البعد القانوني الدولي لتقليصات الأونروا
٦ مارس	صحيفة الخبر الإكترونية	قانون الجرائم الإلكترونية
٦ مارس	وكالة DMR الإعلامية	تأخير إعادة إعمار قطاع غزة.
١٤ مارس	راديو كلاكيت	العنف ضد المرأة
١٤ مارس	راديو ألوان	دعم المركز لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان
١٤ مارس	إذاعةالجزائر الدولية	الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٩ مارس	إذاعة علم- الخليل	الإجراءات التعسفية ضد شركات الاتصال في غزة
١٩ مارس	إذاعة نساء FM	الإجراءات التعسفية ضد شركات الاتصال في غزة
٢ ابريل	تلفزيون الغد	استهداف الصحفيين من قبل الاحتلال الاسرائيلي
٢ ابريل	تلفزيون فلسطين	استهداف المدنيين المتظاهرين
٨ ابريل	موقع غزة أون لين	استهداف الصحفيين واستهداف الصحفي ياسر مرتجى
١١ ابريل	صحيفة الأيام	استخدام الرصاص المحرم دوليا ضد المتظاهرين
١٤ إبريل	قناة القدس الفضائية	تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة
٢٥ إبريل	قناة النيل الفضائية	دور منظمات حقوق الإنسان في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد المشاركين في مسيرات العودة
٢٥ إبريل	الفضائية المصرية	دور منظمات حقوق الإنسان في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد المشاركين في مسيرات العودة
٦ مايو	فضائية معاً	حرية الصحافة واستهداف الصحفيين من قبل الاحتلال

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٦ مايو	قناة الكوفية الفضائية	أزمة نقص الأدوية في مشافي قطاع غزة.
٧ مايو	راديو غزة FM	حرية الصحافة واستهداف الصحفيين
١٧ مايو	فضائية القدس	الانتهاكات التي ترتكب ضد المتظاهرين في مسيرة العودة
٢١ مايو	فضائية فلسطين اليوم	منع الاحتلال الإسرائيلي لدخول المرضى والمصابين
٢٥ مايو	إذاعة مساواة	تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة.
٧ يوليو	قناة الأقصى الفضائية	حرمان المصابين من مسيرة العودة من تلق العلاج في مستشفيات الداخل
١٧ يوليو	تلفزيون فلسطين	استهداف المدنيين والأطقم الطبية
١٧ يوليو	التلفزيون الكويتي	قتل المدنيين الفلسطينيين
٢٢ يوليو	صحيفة فلسطين	دور المركز القانوني فيما يتعلق بقضية حي الدرج -صلاح شحادة -
٢٤ يوليو	قناة فلسطين اليوم	
٢٤ يوليو	راديو فلسطين	دور المركز فيما يتعلق بالحق بالصحة وحرية الحركة والتنقل
٣٠ يوليو	راديو غزة FM	الأوضاع الاجتماعية للنساء النازحات
١ اغسطس	قناة الكوفية الفضائية	اختيار اسرائيلي لشغل منصب رئيس لجنة حقوق الإنسان
٢ اغسطس	صحيفة الرسالة	اختيار اسرائيلي لشغل منصب رئيس لجنة حقوق الإنسان
١ أغسطس	إذاعة نساء FM رام الله	الاعتداءات الإسرائيلية ضد العمال والصيادين في المناطق الحدودية
١٥ سبتمبر	قناة المنار الفضائية	استهداف الأطفال من قبل الإحتلال الإسرائيلي
١٥ سبتمبر	قناة فلسطين اليوم الفضائية	استهداف الأطفال من قبل الإحتلال الإسرائيلي
١٧ سبتمبر	قناة الغد الفضائية	إجراءات حصول مرضى قطاع غزة على التحويلات الطبية لتلقي العلاج في المستشفيات خارج قطاع غزة
٢٦ سبتمبر	قناة الغد الفضائية	سياسة السلطات الإسرائيلية المحتلة في حرمان مرضى قطاع غزة من السفر عبر معبر بيت حانون «إيريز» لتلقى العلاج في الخارج.
٢٦ سبتمبر	قناة القدس الفضائية	إجراءات حصول مرضى قطاع غزة على التحويلات الطبية لتلقي العلاج في المستشفيات خارج قطاع غزة
٢٧ سبتمبر	قناة القدس الفضائية	إجراءات حصول مرضى قطاع غزة على التحويلات الطبية لتلقي العلاج في المستشفيات خارج قطاع غزة
٣٠ سبتمبر	قناة الكوفية الفضائية	تفاقم الاوضاع الصحية في قطاع غزة، من نقص للأدوية والمستهلكات الطبية في مستودعات وزارة الصحة في غزة.
٣٠ سبتمبر	قناة الكوفية الفضائية	منع المرضى من تلقي العلاج في الخارج جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي
٣٠ سبتمبر	صحيفة الاستقلال	الاستخدام المفرط للقوة في المسيرات
٨ اكتوبر	إذاعة 24 FM	عقوبة الإعدام في فلسطين
١١ أكتوبر	وكالة سوا الإخبارية	قانون الضمان الإجتماعي
٢٣ اكتوبر	قناة الحرة الفضائية	التعذيب في فلسطين

التاريخ	الجهة الصحفية	العنوان
٢٤ اكتوبر	إذاعة القدس	الحق في تشكيل الجميعات
٣ نوفمبر	قناة المسيرة	حول اليوم العالمي للإفلات من العقاب
٥ نوفمبر	إذاعة غزة FM	حول الجرائم الإلكترونية
٥ نوفمبر	الفضائية السورية	الاعتداءات الإسرائيلية ضد الأطفال الفلسطينيين.
٢٧ نوفمبر	قناة الكوفية الفضائية	الاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة العازلة في قطاع غزة.
٤ ديسمبر	إذاعة رام الله	الاعتداءات الإسرائيلية على الأشخاص ذوي الإعاقة.
٦ ديسمبر	راديو علم___ الخليل	حول عزم المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في حول الأحداث في الأرض الفلسطينية المحتلة
٧ ديسمبر	إذاعة القدس	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
١٠ ديسمبر	راديو ألوان	دور المركز فيما يتعلق بالحق بالصحة وحرية الحركة والتنقل
١٠ ديسمبر	تلفزيون فلسطين	دور المركز فيما يتعلق بالحق بالصحة وحرية الحركة والتنقل
١١ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة.
١١ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	اوضاع حقوق الإنسان في فلسطين
١٦ ديسمبر	راديو علم-الخليل	الاعتداءات الاسرائيلية والمطالبات الحقوقية بفتح تحقيق
١٩ ديسمبر	قناة فلسطين اليوم الفضائية	منع السلطات الإسرائيلية المحتلة مسيحيي قطاع غزة من السفر إلى الضفة الغربية.
١٩ ديسمبر	الفضائية السورية	عمالة الأطفال في قطاع غزة.
٢٣ ديسمبر	موقع بوابة الهدف	سفاح القربي
٢٦ ديسمبر	قناة بلدنا الإعلامية	منع السلطات الإسرائيلية المحتلة مسيحيي قطاع غزة من السفر إلى الضفة الغربية.
٢٦ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	منع السلطات الإسرائيلية المحتلة مسيحيي قطاع غزة من السفر إلى الضفة الغربية.
٢٦ ديسمبر	قناة الأقصى الفضائية	إدانة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإسرائيل للعام ٢٠١٨، بسبب انتهاك حقوق الفلسطينيين.

جدول رقم (٩) يوضح اللقاءات التي عقدها أعضاء المركز مع دبلوماسيين ومنظمات دولية خلال العام ٢٠١٨

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٤ يناير ٢٠١٨	وفاء الكفارنة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"UNDP"	مقر المركز -غزة	
١١ يناير ٢٠١٨	كارن لوهنير، مديرة الدائرة القانونية للصليب الأحمر في الأرضي المحتلة وإسرائيل وخليل الوزير المستشار القانوني للصليب الأحمر بغزة.	مقر المركز -غزة	مناقشة اوضاع حقوق الانسان
١١ يناير ٢٠١٨	سيمون كوفيني، نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة الإيرلندي، والوفد المرافق من طاقم الوزارة ومكتب القنصلية الإيرلندية في القدس، ونيل توبين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في غزة.	مقر المركز -غزة	مناقشة اوضاع حقوق الانسان
١٥ يناير ٢٠١٨	اجتماع مع شركاء برنامج سواسية (UNDP).	مقر UNDP	مناقشة اوضاع حقوق الانسان
١٦ يناير ٢٠١٨	جيمس هينيين، مدير مكتب المفوض السامي في فلسطين، وصابر النيرب، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة	مقر المركز -غزة	أوضاع حقوق الانسان
١٦ يناير ٢٠٨	جولة ميدانية لوفد من المساعدة الكنسية الدانماركية DCA	في قطاع غزة	
١٦ يناير ٢٠١٨	"Trocaire" اوين هاميل، منظمة تروكرا	مقر المركز – غزة	مناقشة تقارير وخطط المركز
١٦ يناير ٢٠١٨	ماري جيلبرين، مديرة التعاون الدولي السويسري، وتيري بلاطة مدير المشاريع في المؤسسة	مطعم السلام -غزة	الأزمات المتراكمة والمتلاحقة التي يعاني منها قطاع غزة
١٨ يناير ٢٠١٨	ديفيد توندو، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان (OHCHR)	مقر المركز -غزة	
٢٢ يناير ٢٠١٨	مؤسسة GRASSROOTS	مقر المركز -رام الله	الأوضاع في الأراضي المحتلة
٢٢ يناير ٢٠١٨	بشار القرع – سكرتاريا حقوق الانسان	مقر المركز – غزة	
٢٣ يناير ٢٠١٨	نفيدة الجرباوي، مدير مؤسسة التعاون	مقر المركز – غزة	
٢٤ يناير ٢٠١٨	نائب السفير الالماني، ومعتصم الاشهب من الممثلية الالمانية	مقر المركز – غزة	
٨ فبراير ٢٠١٨	خافيير داييز موريانيا، جمعية القدس-ملجا	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
١٤ فبراير ٢٠١٨	بيار كوشار، القنصل الفرنسي العام في القدس ونائبه		
١٩ فبراير ٢٠١٨	مارينا ويس، مديرة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة	مقر المركز – غزة	
٢٠ فبراير ٢٠١٨	وفد من الاتحاد الأوروبي	مقر الاتحاد الأوروبي – غزة	
٢١ فبراير ٢٠١٨	روبرتو فالنت – الممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجيفري بريويت، نائب الممثل الخاص، وفاء الكفارنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"	مقر المركز – غزة	
٢٨ فبراير ٢٠١٨	خوسيه فيريكات، ممثل-مدير المكتب الميداني – مؤسسة كارتر		
٨ مارس ٢٠١٨	ماتياس شمالي، مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»	مقر الأونروا – غزة	
١٢ مارس ٢٠١٨	اجتماع في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA	في مقر مكتب الأمم المتحدة	حول أوضاع حقوق الانسان

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
١٣ مارس ٢٠١٨	بعثة من منظمة العمل الدولية تضم كلاً من » فرانك هاجمن، نائب المدير الاقليمي للمكتب الاقليمي للدول العربية لدى منظمة العمل الدولية- بيروت » ستيفن كابسوس، مدير، وحدة انتاج وتحليل البيانات » كاترين لانديوت، خبيرة في المعايير القانونية » كوستانتينوس باباداكس، خبير، قسم إدارة الحوكمة والهيكلية الثلاثية » منير قليبو – ممثل منظمة العمل الدولية في القدس » رشا الشرفا – مسؤولة البرامج، مكتب منظمة العمل الدولية في القدس	مقر المركز – غزة	
١٣ مارس ٢٠١٨	اياد الأعرج، مسؤول البرامج، مؤسسة المساعدات الكنسية الدانماركية "DCA "	مقر المركز – غزة	
١٣ مارس ٢٠١٨	حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي	في فندق الديرة	
١٥ مارس ٢٠١٨	مستشار من UNDP ورامي الوحيدي "UNDP	مقر المركز – غزة	
١٥ مارس ٢٠١٨	وفد من مجلس كنائس اسكتلندا عن طريق اتحاد الكنائس بغزة Church of Scotland	مقر المركز – غزة	٨ اشخاص
٢٠ مارس ٢٠١٨	وفد من منظمة كريستشين ايد وليام بيل، رئيس قسم السياسات في الشرق الأوسط، وأليشيا معلوف	مقر المركز – غزة	
٢٠ مارس ٢٠١٨	بيتر موليما، الممثل الهولندي وكيس فان بار، سفير حقوق الانسان Netherlands Representative, Mr. Peter Mollema Human Rights Ambassador, Kees van Baar	فندق الديرة	اجتماع مع منظمات حقوق الانسان
١٠ ابريل ٢٠١٨	نيل توبين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في غزة، وطارق حنفي، مسؤول حقوق الانسان	في مكتب المفوض السامي	
١١ ابريل ٢٠١٨	وفاء الكفارنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"	مقر المركز – غزة	
٢٣ ابريل ٢٠١٨	ماتيا بوريتي، نائب رئيس التعاون السويسري «SDC"	مقر المركز – غزة	
٢٣ ابريل ٢٠١٨	اجتماع مع اليونيسيف	مقر المركز – غزة	مناقشة الاعتداء على المسيرات السلمية شرق غزة بما في ذلك الاعتداء على الاطفال
٢٤ ابريل ٢٠١٨	اجتماع مع رؤساء اللجان السياسية في الاتحاد الأوروبي	مقر الاتحاد الأوروبي	حول الاوضاع في قطاع غزة
٢٤ ابريل ٢٠١٨	اجتماع مع المؤسسات الدولية العاملة في غزة	في المجلس النرويجي للاجئين NRC""	
٢٤ ابريل ٢٠١٨	وفد من الأسرة الدولية لمنظمات العدالة الاجتماعية الكاثوليكية CIDSE	في مقر المركز ومن ثم جولة ميدانية	
٣٠ ابريل ٢٠١٨	داليا زعترة، مديرة فريق في برنامج الحقوق والحكم مؤسسة المجتمع المفتوح" OSF"	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
٣ مايو ٢٠١٨	اجتماع مع وفد من المحاميين الأمريكيين	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
٣ مايو ٢٠١٨	اجتماع مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان	في مطعم السلام	حول تقارير مكتب المفوض السامي
٦ مايو ٢٠١٨	وفد من منظمة نساء من اجل نساء السويدية " KTK"	مقر المركز – غزة	
٦ مايو ٢٠١٨	وفد من اطباء بلا حدود	مقر المركز – غزة	
٦ مايو ٢٠١٨	جين ميرر، وريتشارد هاريف الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين "IADL"	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٧ مايو ٢٠١٨	وفد من تروكرا "Trocaire"	مقر المركز – غزة	
٨ مايو ٢٠١٨	وفد من CGG من مؤسسة أوكسفام	فندق الروتس	
٩ مايو ٢٠١٨	وفد برلماني هولندي	بواسطة الرابط الالكتروني في مقر مركز الميزان	حول الاوضاع في قطاع غزة
١٠ مايو ٢٠١٨	اجتماع مع القناصل الاوروبيين	بواسطة الرابط الالكتروني – في مقر الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بغزة	
١٥ مايو ٢٠١٨	اجتماع مع ممثل مكتب الشؤون الانسانية "OCHA"	في مكتب UNSCO	
١٦ مايو ٢٠١٨	شانتال نويويلر، أخصائية حماية الطفل، اليونيسف– "UNICEF""	مقر المركز – غزة	
١٦ مايو ٢٠١٨	ليزا هنري، مديرة مؤسسة المساعدة الكنسية الدانماركية، وجورج زيدان، مستشار مالي "DCA"	مقر المركز – غزة	
٢٣ مايو ٢٠١٨	اجتماع مع مؤسسة التعاون السويسري "SDC"	في مكتبهم في الكابيتال مول	توقيع الاتفاقية الجديدة
٢٤ مايو ٢٠١٨	وفد من قسم الاتصالات في مؤسسة المساعدة الكنسية الدانماركية "DCA -NCA"		
٢٩ مايو ٢٠١٨	نيل توبين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في غزة.	مقر المركز – غزة	
٢٩ مايو ٢٠١٨	وفد من وزارة الخارجية الإيرلندية والممثلية الإيرلندية.	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
٣١ مايو ٢٠١٨	اجتماع مع وفد برلماني لتعزيز العلاقات مع فلسطين Delegation for relations with Palestine منظم من قبل سكرتارية البرلمان الأوروبي- قسم السياسات الخارجية العامة The Secretariat EUROPEAN PARLIAMENT DIRECTORATE-GENERAL EXTERNAL POLICIES	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
١٢ يونيو ٢٠١٨	وفد من مجلس كنائس اسكتلندا عن طريق اتحاد الكنائس بغزة Church of Scotland	مقر المركز –غزة	
١ يوليو ٢٠١٨	وفد من تروكرا " Trocaire"	مقر المركز – غزة	
١ يوليو ٢٠١٨	محمد على النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مكتب الامم المتحدة OHCHR	في فندق الروتس	
٢ يوليو ٢٠١٨	جوليا ميجان، واليانور جونس من منظمة كريستشن ايد Christiane Aid	مقر المركز – غزة	
٣٠ يوليو ٢٠١٨	جيفري برويت، نائب الممثل الخاص للمدير العام، برنامج الامم المتحدة الانمائي «UNDP"	مقر UNDP	
١٤ أغسطس ٢٠١٨	وفاء الكفارنة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"UNDP"	مقر المركز – غزة	
١٥ أغسطس ٢٠١٨	شانتال نويويلر، أخصائية حماية الطفل، اليونيسف– "UNICEF" "	مقر المركز – غزة	
٢٧ أغسطس ٢٠١٨	اجتماع مع OCHA لمناقشة HRP الانجازات والتحديات+ خطة 2019	فندق المشتل – غزة	

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٨ أغسطس ٢٠١٨	جيمي ماكجولدريك، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الانسانية في الارض الفلسطينية المحتلة	مقر الأونسكو –غزة	
٤ سبتمبر ٢٠١٨	نويل باتريكيوس تسيكوراس، مدير مكتب غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA	مقر OCHA – غزة	
٤ سبتمبر ٢٠١٨	جوزيف هينتيرسير، السكرتير الأول، وبسمة الخطيب، قسم الصحافة وحقوق الإنسان والشؤون الثقافية، مكتب التمثيل الألماني في رام الله، فلسطين		
٥ سبتمبر ٢٠١٨	اشراقة مصطفى، مسؤول حقوق الانسان، وصابر النيرب، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة	مقر المركز – غزة	
١٦ سبتمبر ٢٠١٨	جيرنوت سوير، مدير مكتب الأونسكو غزة	مقر المركز – غزة	
١٧ سبتمبر ٢٠١٨	اجتماع مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي GIZ –برنامج المجتمع المدني	في مقر GIZ	التخطيط الاستراتيجي للمرحلة القادمة
١٩ سبتمبر ٢٠١٨	وفد برلماني بريطاني ضم كلاً من: برندان اوهارا، كاثرين ويست، ريتشارد بيردن	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	اوضاع حقوق الانسان في غزة
٢٣ سبتمبر ٢٠١٨	اجتماع مع البعثة الأممية من أجل دعم وتبنى أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية في فلسطين	في مقر UNDP	مناقشة الأوضاع في قطاع غزة
٣ أكتوبر ٢٠١٨	اجتماع مع القنصلية الفرنسية		
٣ أكتوبر ٢٠١٨	اجتماع مع مجموعة المساعدة القانونية (آيلاك)	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
٧ أكتوبر ٢٠١٨	السفير مانويل بيسلر، مندوب عن المساعدات الإنسانية ورئيس المساعدات الإنسانية السويسريةنائب المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ماري جيلبرين، مديرة التعاون الدولي السويسري SDC	في مقرهم	
٨ أكتوبر ٢٠١٨	جيفري بريوت، نائب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرانسيسكو روكيت، مستشار الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/PAPP	في الديرة	
١٦ أكتوبر ٢٠١٨	ديفيد كاردين، مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نويل تسيكوراس، مدير الشؤون الانسانية، وحمادة البياري OCHA	في المركز	
١٦ أكتوبر ٢٠١٨	وفد من الاتحاد الأوروبي	في مقر الاتحاد الأوروبي	
١٦ أكتوبر ٢٠١٨	فيلامين فان فيلفيد، إدارة برنامج سواسية	في مقر UNDP	
١٨ أكتوبر ٢٠١٨	نيل توبين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في غزة، وطارق حنفي، مسؤول حقوق الانسان		
٢٢ أكتوبر ٢٠١٨	حسام مناع، وكالة التنمية والتعاون السويسرية، صليبا أجرب المسؤول الاداري والمالي في القدس SDC	في مقر المركز	
٢٢ أكتوبر ٢٠١٨	السفيرة ماري آن بيترز، رئيسة مركز كارتر	فندق الروتس	
٢٤ أكتوبر ٢٠١٨	فابيو سوكولوفيتش، القنصل العام الإيطالي في القدس والوفد المرافق له.	في مقر المركز	أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحصار غير الإنساني والعقوبات الجماعية المفروضة على قطاع غزة

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٤ أكتوبر ٢٠١٨	باتريك امبيي، نائب مدير دائرة الرقابة والتقييم، واسيولت فيتزجيرالد، مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من وزارة الخارجية الإيرلندية والوفد المرافق لهم.	في مقر المركز	التعاون المشترك والشراكة القوية بين المركز والمساعدات الإيرلندية
٣١ أكتوبر ٢٠١٨	سيلفيا تشياشي، مسؤولة السياسات وليلى برهوم من أوكسفام Oxfam		
٦ نوفمبر ٢٠١٨	وفد من منظمة نساء من اجل نساء السويدية " KTK"	مقر المركز – غزة	
٨ نوفمبر٢٠١٨	جانيك تولي، مسؤولة حقوق الانسان وطارق حنفي، مسؤول حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في غزة	مقر المركز – غزة	
١١ نوفمبر ٢٠١٨	وفد من المساعدة الكنسية الدانماركية	مقر المركز – غزة	
١٢ نوفمبر ٢٠١٨	لقاء مع منظمة كريستشن ايد Christiane Aid	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
١٣ نوفمبر ٢٠١٨	لقاء مع منظمة تروكرا "Trocaire"	بواسطة الرابط الالكتروني – غزة	
١٩ نوفمبر ٢٠١٨	جيمي ماكغولدريك، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة	في مقر الانسكو	
٢٢ نوفمبر ٢٠١٨	كريستوفر هوروود، أخصائي حماية الطفل، وصفاء نصر، مسؤولة حماية الطفل في اليونيسف	مقر المركز – غزة	
٢٢ نوفمبر ٢٠١٨	جوريس هيرن، رئيس قسم ادارة الحوكمة، مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي الضفة الغربية وقطاع غزة	فندق المشتل	
١ ديسمبر ٢٠١٨	شريدة موليفي، قسم العلوم السياسية في الجامعة الاميركية بالقاهرة		
١١ ديسمبر ٢٠١٨	تيري بولاتة مدير المشاريع، وحسام مناع، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)		
١١ ديسمبر ٢٠١٨	وفد من القنصلية البريطانية ضم كلٌ من: القنصل جاك فيتزجيرالد، القنصل جيمي ويل، وإدوين سموأل، المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		
١٢ ديسمبر ٢٠١٨	الاجتماع السنوي في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية " OCHA" Annual OCHA Breakfast	في مقرهم	
١٧ ديسمبر ٢٠١٨	اولا جستنسن، وصابر النيرب، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة	مقر المركز – غزة	
١٨ ديسمبر ٢٠١٨	هانز جوزيفسون، عضو الحزب الاشتراكي السويدي	مقر المركز – غزة	

منسق أعمال المركز في الضفة الغربية يستقبل وفد مؤسسة كراسرود بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٨

أ. راجي الصوراني يستقبل عضو الحزب الاشتراكي السويدي، ٢٠١٨

استقبال القنصل العام الايطالي في القدس، أكتوبر ٢٠١٢٨

اجتماع مع وفد من الخارجية الإيرلندية، أكتوبر ٢٠١٨

المركز يستقبل وفد الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ديسمبر ٢٠١٨

زيارة وفد استكتلندي من اتحاد الكنائس للمركز في يونيو ٢٠١٨

أ. راجي الصوراني خلال استقبال وفد من منظمة العمل الدولية، مارس ٢٠١٨

المركز يستقبل مدير برامج مؤسسة DCA ، في القدس، اياد الاعرج

أ. راجي الصوراني يستقبل وزير الخارجية الايرلندي، ١١ يناير ٢٠١٨

زيارة وفد من مجلس كنائس اسكتلندا لمقر المركز في مارس ٢٠١٨

المركز يجتمع مع وفد مؤسسة تروكرا الايرلندية في مقره بمدينة غزة